

7979
893
, 4

1

C

[illegible]

Princeton University Library



32101 067422095

قانون البينات

في المواد المدنية والتجارية

مع المذكرة الإيضاحية

واجتهادات المحاكم السورية

منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٢

١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م

منشورات

مؤسسة النوري

Syria. Laws, statutes, etc.

الجمهورية العربية السورية

Qānūn al-bayyināt

قانون البينات

في المواد المدنية والتجارية

مع المذكرة الإيضاحية

الصادر بالقانون رقم ٣٩٥

تاريخ ١٠/٦/١٩٤٧

١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م

منشورات

مؤسسة النوري

بإشراف

المحامي : زهير العابد

7979

893

4

(RECA)

تأليف

مؤلف

مؤلف

مؤلف

مؤلف

مؤلف

مؤلف

مؤلف

مؤلف

مؤلف

المقدمة

لقد اتجه الاصلاح القانوني الاول في سورية العربية الى وضع قانون للبينات في المواد المدنية والتجارية يحوي بين دفتيه جميع القواعد والاجراءات معا ، بشكل مستقل عن القانون المدني وقانون اصول المحاكمات المدنية ، تمشيا مع الرأي الحقوقي الحديث ، في الوقت الذي كانت فيه تشريعات اغلب الدول العربية تدرج ما تعلق من البينات بالقواعد الموضوعية في القانون المدني ، وما تعلق منها بالاجراءات في قانون اصول المحاكمات المدنية .

ولا يخفى مدى الفائدة التي يجنيها رجل القانون من جمع احكام موضوع واحد في قانون واحد ، بدلا من توزيعها على قوانين مختلفة ومتفرقة .

وقد لمست حاجة الاساتذة القضاة وزملائي المحامين الى هذا القانون بالذات ، لانه الاداة التي لا يمكن الاستغناء عنها ، والازاد المعول عليه في كل اجراء ودعوى .

وحبا مني في خدمة مهنتي ، وأبناء وطني ، فقد كنت الساعي - ولي شرف المسعى - الى تنسيق وطبع هذا القانون .

٢-٢٨-٤٤ ١٩٨٥

وكم عللت النفس أن أتأق في الاسلوب أكثر من ذلك ،
ولكن الزملاء الاكارم لا يمهلون ، فحاجتهم اليه فوق حاجتي
الى التأق .

فليؤد عملي هذا ، ما أتمناه وارجوه .

— والله من وراء القصد —

دمشق في ١٠/١١/١٩٦٢

المحامي

زهير العابد

* * *

المذكرة الايضاحية

لقانون البيئات

في المواد المدنية والتجارية

رقم ٣٩٥ المؤرخ في ١٠ حزيران ١٩٤٧

١ - تقوم البيئات المدنية والتجارية في التشريع السوري على أساس عدم الثقة بالقاضي فتجتمع في مطاويها قيودا تجعل منه آلة جامدة لا أثر لها في توجيه الدعوى والاهتداء الى وجه الحق فيها . والطرفان المتخاصمان لا يستطيعان اثبات ما يدعيان به الا في ذلك النطاق الضيق الذي يقف الفكر فيه جامدا متحجرا . فالقانون لا يكتفي بتعيين من يقع عليه عبء الاثبات بل يعتمد الى تعيين الوقائع التي يتجه فيها الاثبات الى احد الفريقين دون الآخر ، ويغالي في ذلك فيقرر ترجيح بيئة احد الطرفين على الآخر في كل واقعة ، ويضع للاجراءات قيودا شكلية تقضي على كل ما للقاضي وللطرفين من حرية المناقشة والفكر ، فاذا قامت البيئة في هذا الاطار الضيق

من القواعد والاجراءات وجب على القاضي ان يقضي لمن اقامها بما ادعاه مهما كان ايسانه ضعيفا بقضائه ولو كان مؤمنا في قرارة نفسه بأنه يقضي بالباطل .

ولقد ذهب المشترع رغبة منه في اصلاح هذا الخلل الى وضع بعض القواعد الموضوعية في قانون اصول المحاكمات المدنية ولكنه لم يخرج عن مبادئ مجلة الاحكام العدلية لا سيما في الاجراءات والمراسيم الشكلية ، فلم تأت هذه المحاولة بالنتيجة المطلوبة في الاصلاح .

٢ - والى جانب ذلك فان قواعد البيئات واجراءاتها مبشرة بين مجلة الاحكام العدلية وبين اصول المحاكمات المدنية على صورة بعيدة عن اصول التقنين الحديث . فالمجلة (وهي القانون المدني) تضم مع القواعد الموضوعية ، طائفة من الاجراءات التي يجب ان يكون موضعها في اصول المحاكمات وقانون اصول المحاكمات المدنية يحوي القواعد التي يجب ان تكون في القانون المدني .

٣ - على ان الامر لا يقتصر على ما تقدم بعمل يتعداه الى ظهور مفاهيم مغلوطة لبعض القواعد الموضوعية ، من ذلك ما ذهب اليه اكثر المحاكم من ان المبدأ المقرر في المادة ٨٠ من اصول المحاكمات المدنية باثبات بعض العقود بالبيئة الخطية لا يقتصر على المتعاقدين بل يشمل الشخص الثالث الذي

يطعن في العقد ، وعلى ان الخير يقيد القضاء برأيه ، فليس للقاضي ان يخرج عنه الا الى رأي خير آخر ، واذا اختلف خيران فلا بد من تعيين ثالث للترجيح ، مع ان للشخص الثالث ان يطعن في العقد بكل وسائل الاثبات ، وان الغاية من الخبرة هي التوضيح والتنوير ، وان الرأي الاخير للمحكمة في كل الاحوال ..

٤ - ومع هذا التقييد الشديد في قواعد البينات واجراءاتها وفساد ترتيبها وما ادت اليه من خطأ الاجتهاد فالنقص فيها كبير جدا لعدم اشتمالها على بعض وسائل الاثبات الهامة بحيث يتعذر على القاضي ان يقضي بالاستناد اليها رغم وضوح الحق فيها . فليس في تشريعنا الحالي بحث عن صور الاسناد الرسمية وبصمة الاصبع والرسائل والكتب المضمونة ، والاوراق المنزلية ، والقرائن القانونية ، واليمين المتزمة ، وما فيه من بعض الابحاث (كالدفاتر التجارية) موضوع بصورة ابتدائية بعيدة عن ان تكون وافية بالغرض ، والابحاث الاخرى المتعلقة بالمعينة والخبرة والشهادة والاقرار ناقصة في كثير من مواضعها الى جانب ما فيها من الشدة والتقييد في الاجراءات والشكليات .

٥ - ومن البديهي ان اسلوبا كهذا الاسلوب في البينات يحول دون وصول الناس الى حقوقهم ويجعل كل اصلاح

تشريعي بعيدا عن تحقيق الغاية المرجوة منه مادام طريق الوصول الى الحق مليئا بالعراقيل • فمن الضروري ان يتجه الاصلاح القانوني الاول الى وضع قانون للبيئات في المواد المدنية والتجارية يحوي بين دفتيه جميع القواعد والاجراءات •

والاسلوب المتبع في البيئات ان يوضع ما يتعلق منها بالقواعد الموضوعية في القانون المدني وما يتعلق بالاجراءات في قانون اصول المحاكمات المدنية • ولكن الرأي الحقوقي الحديث قد اتجه الى فصل البيئات عن القانون المدني وقانون اصول المحاكمات المدنية وجعلها في قانون مستقل لما في ذلك من الفائدة الواضحة في جمع احكام موضوع واحد في قانون خاص بدلا من توزيعها على قانونين •

هذه العوامل كلها اهابت بوزارة العدلية الى وضع مشروع لقانون البيئات في المواد المدنية والتجارية وقد وزعته في اول الامر على رجال القانون من القضاة والمحامين وبعد ان درست ملاحظاتهم وضعته في هذه الصيغة النهائية ••

المبادئ الاساسية للمشروع

٦ - يجمع هذا المشروع بين دفتيه جميع القواعد

والاجراءات المتعلقة بالبيئات المدنية والتجارية فهو قانون عام يستمد اصوله من ثلاثة مبادئ :

٧ - فالمبدأ الاول هو الثقة بالقاضي : فليس شيء ابعد

عن الصواب اكثر من ان يفترض المشتري في القاضي قلة الفهم والدراية والبعد عن جادة الحق والصواب فلا يترك له مجالاً للتكبر والتقدير فيما يعرض عليه من الامور ، على ان الاختبار الواقعي قد دل على ان تقييد سلطة القاضي تقييداً شديداً في تقدير البيئة او حرمانه من ذلك لم يقرب اصحاب الحق من حقوقهم بل هو عكس ذلك قد ابعدهم عن الحق وخلق في المحيط القضائي ضروباً من طرق التلاعب اللفظي جعلت بين الحق وصاحبه هوة سحيقة وتركت القاضي آلة صماء تقضي بين الناس بلا روح ولا حس ولا تفكير . ومن المقرر بالبدهة ان معاملات الناس من التنوع والاختلاف بحيث يستحيل وضع قاعدة ثابتة تهدي الى معرفة الحق من الباطل لان ذلك مما يخالف طبيعة الاشياء ، فلا مناص من ان تترك للقاضي حرية التبصر فيما ينظر فيه من القضايا فذلك اهدى الى العدالة واقرب الى معرفة الحق .

وهذا المبدأ يوافق احكام الفقه الاسلامي لان للفقهاء رأيين في هذا الموضوع يذهب احدهما الى تقييد سلطة القاضي بالاستناد الى فساد الزمان ، ويذهب الآخر الى توسيع سلطته

على صورة يتبين له معها الحق من الباطل ، وقد اخذ ابن القيم
بهذا الرأي في اعلان الموقعين •

٨ - والمبدأ الثاني هو الحؤول دون المثل والتسويق :

وقد تضمن كل ما يحقق هذه الغاية • من ذلك انه الزم من
يحتج عليه بسند ان يجيب صراحة بالاعتراف او بالانكار والا
كان السند حجة عليه بما فيه (المادة ١٠) كما الزم الخصم
بتقديم الاوراق التي تكون تحت يده ضمن الشروط الواردة في
المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ ، والا اعتبرت الصورة التي يقدمها خصمه
مطابقة لاصلها (المادة ٢٣) وواجب على الخصوم ان يحضروا
في الموعد الذي يعينه القاضي المنتدب لتقديم ما لديهم من
أوراق التطبيق فاذا تخلف الخصم المكلف بالاثبات بغير عذر
مقبول جاز الحكم بسقوط حقه في الاثبات واذا تخلف خصمه
جاز اعتبار الاوراق المقدمة للتطبيق صالحة له (المادة ٣١) وحدد
عدد الشهود في الواقعة الواحدة بخمسة الا اذا اجازت المحكمة
استماع اكثر من هذا العدد على ما يظهر لها من وقائع الدعوى
(المادة ٦٨) وعين المخير مدة خمسة ايام لقبول المهمة التي
اوكلت اليه او رفضها (المادة ١٤٥) فاذا لم يقم بمهمته او
استقال منها بعد ان باشرها تحكم عليه المحكمة بالنفقات التي
صرفها بلا فائدة وبرد ما قبضه من السلفة وبالتعويضات ان كان
لها محل ، ولها ان تحكم عليه فوق ذلك بغرامة تقديية من
عشر ايرات الى ٣٠٠ ليرة سورية (المادة ١٥٧) •

٩ - والمبدأ الثالث الذي يستند اليه هذا المشروع هو

الآخذ بما تعارف عليه الناس في حياتهم وتعاملوا به : لان القانون

يجب ان يكون وثيق الصلة بحياة المجتمع وعاداته وتقاليده
فأبقى على قوة الخاتم في الاثبات واذاف اليه بصمة الاصبع
(المادة ١٠) ، ووضع احكاما للرسائل العادية والبرقيات
والكتب المضمونة (المادة ١٢) والدفاتر والاوراق المنزلية
(المادة ١٨) والتأشير على السند بما يفيد براءة ذمة المدين
او الكتابة بما يؤيدها (المادة ١٩) .

الباب الاول

قواعد كلية في الاثبات

١٠ - تتناول المادة الاولى من هذا القانون تقسيم

البيانات الى ستة أقسام وترتيبها حسب صدورها عن احد
المتخاصمين او من المحكمة . فالثلاث الاولى (وهي الادلة
الكتابية والشهادة والقرائن) يأتي بها طالب الاثبات ، وأما
الرابعة والخامسة فتصدران عن المدعى عليه ، وأما السادسة
فمن عمل المحكمة .

١١ - وقد تضمنت المادة الثانية قاعدة عدم جواز

الحكم بالاستناد الى علم القاضي الشخصي بمعنى ان لا يحكم القاضي في النزاع بالاستناد الى الوقائع التي اطلع عليها بصورة شخصية كما لو حضر مجلس العقد مثلا • واما ما يطلع عليه من الوقائع بحكم ولايته بعد عرض النزاع على المحكمة وما يستنبطه منها من وجوه الحكم فذلك ليس من هذا القبيـل لان علمه بها لم يكن شخصيا وانما حصل بصورة رسمية بعد عرض الدعوى على المحكمة •

١٢ - واما المادة الثالثة فتضع قاعدة عامة للوقائع التي يجوز اثباتها ، وهي ان تكون متعلقة بالدعوى لعدم الفائدة من اثبات ما لا صلة له بموضوع النزاع ، ومنتجة في الاثبات ، بمعنى ان يكون لها اثر في اثبات الدعوى كالبيـنة على الواقعة المتعلقة بوقوع القرض في دعوى القرض فان لها نتيجة في اثبات انشغال ذمة المدين واخيرا يجب ان تكون الوقائع مما يجوز قبوله فلا يقبل اثبات الواقعة المخالفة للنظام العام والآداب العامة •

الباب الثاني

الادلة الكتابية

١٣ - استبقى المشروع القواعد التي اخذ بها قانون

أصول المحاكمات المدنية بشأن الأدلة الخطية فجعلها من أقوى ضرق الإثبات لا يلحقها ما يلحق الشهادة من الشبهة وقلة اليقين بسبب ضعف ذاكرة الشهود واختلافهم في نقل الوقائع .

وفصل الأدلة الخطية وقسمها إلى اسناد رسمية واسناد عادية وأوراق غير موقعة .

الفصل الأول - الاسناد الرسمية

١٤ - عرّف المشروع الاسناد الرسمية بأنها الكتابة التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة طبقا للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن (المادة ٥) .
وبذلك يجب ان تتوفر في الاسناد الرسمية الشروط الآتية :

١٥ - أ - ان تكون محررة بواسطة موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة . والمقصود بالموظف العام هو كل شخص عينته الدولة ليقوم بإداء عمل من أعمالها على صورة الدوام . فإذا لم يكن عمله مستمرا كالمأذون الذي يقوم بتنظيم عقود الزواج لا يعتبر موظفا عاما بل شخصا مكلفا بخدمة عامة .
والموظفون العامون في سورية متنوعون : منهم الكتاب

العدل الذين يقومون بكتابة الاسناد والعقود وتصديقها وتنظيمها
ومنهم كتاب المحاكم ويدخل في وظائفهم تثبيت المدافعات
والبيانات واللوائح الصادرة عن الخصوم ، ومنهم المحضرون
ووظيفتهم تبليغ المذكرات القضائية ، ومنهم امناء السجل
العقاري ورؤساء المكاتب المعاونة الذين عين القانون (القرار
رقم ١٨٨) أعمالهم ، ومنهم القناصل ووظائفهم مبينة في انظمتهم
الخاصة .

١٦ - ب - ان يكون الموظف مختصا بتحريرها ، فلا
يكفي ان يكون السند محررا من الموظف العام بل يجب ان يكون
الموظف مختصا بتحريره اختصاصا موضوعيا ومكانيا . فاذا لم
يكن كذلك ، لا يكون السند الصادر عنه رسميا . ويرجع في
تعيين حدود وظائفه الى القوانين الخاصة ، فالاحكام التي
يصدرها القضاة والمحاضر التي ينظمها الكتاب والمحاضرون تتبع
قانون أصول المحاكمات المدنية والعقود التي ينظمها الكتاب
العدل يسري عليها قانونهم الخاص ، وما يقال عن الاختصاص
الموضوعي يصح ايراده على الاختصاص المكاني لان لكل موظف
عام منطقة تنحصر فيها اعماله فلا يجوز له تجاوزها .

١٧ - ج - ان يكون تحرير السند بالالواضع المقررة
قانونا بمعنى ان على الموظف العام ان يتقيد بالقواعد والاصول
التي نصت عليها القوانين من جهة التثبت من هوية المتعاقدين

وشهود التعريف وتحاشي المحو والشطب والتحشية ووجوب توقيع المتعاقدين والشهود والموظف العام وتسجيل العقود بعد ذلك في السجلات الخاصة • والغرض من هذا الشرط احاطة السند بالضمانات التي تكفل الثقة به • وقد عينت القوانين الخاصة الاوضاع المقررة لكل سند من الاسناد الرسمية فيرجع الى كل منها في تقدير توفر هذا الشرط : من ذلك أن الفقهاء بينوا في مطولاتهم الاوضاع المقررة للحجج الشرعية التي تنظمها المحاكم الشرعية ، وفصل قانون الكتاب العدل الاجراءات التي الزمهم بها عند تنظيم الاسناد او توثيقها • وهكذا يجب على كل موظف مختص مراعاة الاوضاع التي عينها له قانونه الخاص فاذا لم تراعى هذه الاوضاع لا يكون السند رسمياً •

١٨ - ونصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أن الاسناد الرسمية اذا لم تستوف الشروط المبينة آتفا لا يكون لها الا قيمة الاسناد العادية بشرط أن يكون ذوو الشأن قد وقعوا عليها بتواقيعهم او بأختامهم أو ببصمات أصابعهم • وهذا الحكم هو نتيجة طبيعية لعدم استيفاء السند الرسمي شروطه القانونية اذ بدونها لا يكون السند محاطا بالضمانات التي تكفل الثقة به •

١٩ - وتناول المشروع بالتعديل المادة ٧٤ من قانون

أصول المحاكمات المدنية فنصت المادة السادسة على أن
الاسناد الرسمية تكون حجة على الناس كافة بما دون فيها
من أفعال مادية قام بها الموظف العام في حدود مهمته او وقعت
من ذوي الشأن في حضوره الا اذا تبين تزويرها بالطرق المقررة
قانونا • اما ما ورد على لسان ذوي الشأن فيعتبر صحيحا حتى
يقوم الدليل على ما يخالفه •

٢٠ - والذي يجدر ذكره ان النص الجديد جاء اكثر
انطباقا على الواقع لانه يظهر وجوب التفريق بين الافعال
المادية التي يتحقق الموظف العام من وقوعها بنفسه وبين
البيانات الصادرة عن ذوي الشأن •

فالافعال المادية حجة على جميع الناس ولا يجوز الطعن
فيها الا بطريق التزوير لانها امور تثبت منها الموظف العام
فشئت ثبوتها مطلقا كما لو بين الموظف العام بسند منظم أن أحد
العاقدين دفع مبلغا من النقود الى آخر بحضوره فيكون الدفع
أمرا ثابتا تجاه الناس فلا تسمع البيينة على خلافه الا بدعوى
التزوير •

أما البيانات الصادرة من ذوي الشأن فتعتبر صحيحة حتى
يقوم الدليل على ما يخالفها كما لو أقر احدهم بعقد وسجل
الموظف العام هذا الاقرار ، ففي هذه الحالة يكون وقوع
الاقرار أمرا مقرررا لا يجوز انكاره الا بطريق الطعن بالتزوير ،

أما الواقعة المتنازع عليها التي تضمنها الاقرار فيجوز اثبات عكسها من غير حاجة الى الطعن بالتزوير .

٢١ - وبما أن الاسناد الرسمية هي في الاصل حجة تجاه جميع الناس فإن كل اتفاق خفي يراد به تعديل الاسناد الرسمية لا يكون له مفعول الا بين موقعيه (الفقرة الثالثة من المادة السادسة) . وقد استنبطت هذه القاعدة من المبادئ العامة للصورية . وعلى ذلك لا يكون للعقد الصوري وجود بين المتعاقدين وورثتهم ، وانما يسري في حقهم العقد الحقيقي المحرر في الاوراق السرية ، أما الغير فلا يكون للعقد الخفي أثر ضده وانما يحق له ان يستفيد منه .

٢٢ - وقد تضمن المشروع احكاما مفصلة لصور الاسناد الرسمية فتلافى تقصا كبيرا في التشريع الحالي .

وتظهر أهمية هذه الصور على الاخص في العقود التي يجري تنظيمها أو التصديق عليها من قبل المحاكم الشرعية والكتاب العدل والقناصل حيث تحتفظ هذه الدوائر بأصل الاسناد ولا يعطى ذوي العلاقة الا صورةا عنها .

٢٣ - فهذه الصور - سواء أكانت خطية او فوتوغرافية - اذا صدرت عن موظف عام في حدود اختصاصه تكون لها قوة الاسناد الرسمية لوجود المصادقة على مطابقتها لاصلها .

٢٤ - يبد انه تجوز المنازعة على مطابقة هذه الصورة
للاصل ، وفي هذه الحال يجب التفريق بين امرين :

أ - اذا كان اصل السند موجودا لدى مرجعه المختص
راجع الصورة على الاصل وعندها يفصل القضاء في الموضوع
المتنازع عليه .

ب - اذا لم يوجد اصل السند الرسمي يكون للصورة
الاولى قوة الاصل اذا صدرت عن موظف عام وكان مظهرها
الخارجي لا يتطرق معه الشك في مطابقتها للاصل ، كالنسخة
الاولى من نسخ الوكالة المصدقة لدى الكاتب العدل وهي
النسخة التي تعطى الى ذوي الشأن ، فهذه الصورة اذا كان
مظهرها الخارجي سليما تعتبر بقوة الاصل ، اما الصورة الثانية
المأخوذة عن الصورة الاولى فلها نفس القوة اذا صدرت عن
موظف عام مختص وصادق على مطابقتها للاصل الذي اخذت
منه ، يبد انه في هذه الحال لا يمتنع على الطرفين طلب مراجعة
الصورة الثانية على الصورة الاولى . فاذا ابرزت الصورة
الاولى لسند وكالة بالخصومة في دعوى ثم طلب الوكيل صورة
مصدقة عن الوكالة فاجيب طلبه وصدق على الصورة الثانية
كاتب المحكمة ، كان لهذه الصورة الاخيرة قوة السند الرسمي
ما لم يدع الخصم بعدم مطابقتها لاصلها . اما الصورة المأخوذة
عن الصورة الثانية او الثالثة وما بعدها فلا يكون لها قوة الاثبات
الكامل وانما يجوز الاستئناس بها تبعا للظروف ويترك

تقديرها الى المحكمة على ان تبين الاسباب والعلل التي استندت اليها في قبولها او ردها .

الفصل الثاني

الاسناد العادية

٢٥ - تشتمل الاوراق العادية على كل ورقة لم تراعى في تحريرها الشروط الخاصة بالاسناد الرسمية وهي :

١ - الاسناد .

٢ - الرسائل .

٣ - البرقيات .

٢٦ - اما السند العادي فقد عرفته المادة التاسعة بانه السند الذي يشتمل على توقيع من صدر عنه او على خاتمه او بصمة اصبعه وليس له صفة السند الرسمي ، فالشرط الوحيد لصحة السند العادي هو توقيع المدين بامضائه او خاتمه او بصمة اصبعه .

٢٧ - وقد استبقى المشروع الخاتم مراعاة لما جرى عليه التعامل لدى اكثر الناس في سورية وادخل تجديدا بقبوله

بصمة الاصبع وهو مبدأ اخذ به القانون اللبناني ويتفق مع
الرأي الذي قال به بعض الفقهاء المعاصرين .

٢٨ - ووضع المشروع احكاما تفصيلية بما يجب على
الخصوم عند الاحتجاج عليهم بالاسناد فنصت الفقرة الاولى
من المادة العاشرة على ان من احتج عليه بسند عادي وكان
لا يريد ان يعترف به وجب عليه ان ينكر صراحة ماهو منسوب
اليه من خط او توقيع او خاتم او بصمة اصبع والا يعتبر السند
صادراً عنه . وبذلك عدلت هذه المادة الاحكام الواردة في
المجلة وفي قانون اصول المحاكمات المدنية تعديلا يتفق واحكام
مشروع القانون المتضمن تعديل بعض مواد من قانون اصول
المحاكمات المدنية تنسبه . وقد أراد المشرع بهذه القاعدة الزام
الخصوم ببيان الوقائع كاملة غير ناقصة ، فاذا سكت خصم ولم
ينكر صراحة ماهو منسوب اليه من خط او توقيع او خاتم او
بصمة اصبع اعتبر سكوته اقرارا لوقوعه في معرض الحاجة .
وفضلا عن ذلك اراد المشرع الحيلولة دون تأخير الفصل في
القضايا حتى لا يترك القضاء تحت رحمة المتقاضين .

٢٩ -وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على
ان الخصم اذا بحث في موضوع السند العادي يعتبر ذلك
اقرارا منه بصدور السند عنه فلا يقبل منه بعد ذلك الخط او
التوقيع او الخاتم او بصمة الاصبع اذ لا يبحث في مضمون
السند الا من كان السند صادرا عنه . واما اذا بحث في السند

استطراداً او مع التحفظ كما لو دفع الخصم الدعوى بمرور الزمان العادي او بعدم الاختصاص فلا يكون الدفع اقراراً بصدور السند عنه .

٣٠ - اما الورثة والخلفاء الآخرون فيكتفى منهم بان يقرروا بأنهم لا يعلمون ان الخط او التوقيع او الختم او البصمة هو لمن تلقوا عنه الحق (الفقرة الثانية من المادة العاشرة) .

٣١ - وبينت المادة الحادية عشرة قوة الاسناد العادية بالنسبة الى الغير من جهة تاريخها فنصت على ان السند العادي لا يكون حجة على الغير الا اذا كان له تاريخ ثابت . والغرض من ذلك حماية الغير من نواطؤ فريقين بوضع تاريخ غير التاريخ الحقيقي ، والمقصود من « الغير » كل من لم يكن طرفاً في العقد وبدخل تحت مفهومه :

أ - الخلف الخاص وهو من يتلقى عن احد ملكية مال معين او اي حق عيني كالمشتري فهو خلف خاص بالنسبة للبائع .

ب - الخلف العام كالورثة فهم من الغير بالنسبة الى تصرفات المورث في مرض الموت مثلاً .

٣٢ - ويستفاد من الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة ان السند العادي يكون له تاريخ ثابت باحدى الطرق الآتية :

١ - من يوم المصادقة عليه او على الامضاء من الكاتب العدل ولو كان غير مختص باجراء المصادقة .

٢ - من يوم ثبوت مضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ
كما لو ورد ذكره في سند رسمي او في محضر رسمي .

٣ - من يوم التأشير عليه من حاكم او موظف مختص كما
لو ابرز الى محكمة فأشّر عليه القاضي .

٤ - اذا توفي احد اصحاب الخط او الخاتم او الامضاء
او بصمة الاصبع يكون للسند تاريخ ثابت من يوم الوفاة مادام
لا ينكر صدور الخط او الخاتم او التوقيع او بصمة الاصبع عن
المتوفي . وتسري هذه القاعدة في حالة وفاة شهود العقد .

٥ - اذا استحال على اصحاب الخط او الامضاء او بصمة
الاصبع ، من شهود ومتعاقدين ، ان يكتبوا او ييصموا لعاهة
في جسمهم كما لو بترت الاصبع او اليد التي تكتب المخطوط
فالسند في هذه الحال يعتبر له تاريخ ثابت من يوم حدوث العلة .

٦ - وليست الاسباب المتقدمة موضوعة على سبيل
الحصر فكل حادث آخر يكون قاطعاً في ان السند قد صدر قبل
وقوع هذا الحادث يمكن الاستناد اليه لاعتبار السند ثابت
التاريخ من يوم وقوعه .

٣٣ - وقد استثنى المشروع من هذه القاعدة بعض
الاوراق منها :

١ - الوصولات فاجاز للمحكمة ان تعتبرها حجة على

الغير ولولم تكن ثابتة التاريخ تسهيلات للمعاملات اليومية (الفقرة ٣ من المادة ١١) •

٢ - الاسناد التجارية ولو كانت موقعة او مظهرة من غير التجار بسبب مدني لان هذه الاسناد من الاعمال التجارية فلا تخضع لقيود الاثبات الكتابي في المواد المدنية كما هو شأن جميع الاعمال التجارية • وقد اراد القانون حماية هذه السندات حرصا على زيادة الثقة بها (الفقرة الرابعة من المادة ١١) •

بيد ان ماورد من الاستثناءات لم يذكر على سبيل الحصر فكل سند حرره تاجر لاعمال تجارية يكون ثابت التاريخ تجاه الغير لان طبيعة الاعمال التجارية تستدعي الثقة فلا تسري عليها القيود الواردة في القوانين المدنية •

٣٤ - اما الرسائل فقد اخذ المشروع بشأنها بالمبدأ المقرر لدى المحاكم فجعل لها قوة الاسناد العادية من حيث الاثبات (الفقرة الاولى من المادة ١٢) و اضاف الى هذا المبدأ حكما جديدا قصد به حماية موقعها فاجاز لهم ان يثبتوا انهم لم يرسلوها ولم يكلفوا احداً بارسالها ، وترك للقاضي تقدير مايعرض من الادلة في هذا الامر •

٣٥ - وادخل المشروع في الفقرة الثالثة من المادة ١٢ تجديدا هاما تناول الرسائل المضمونة فنص على انه يقبل من الذي ارسل كتابا مضمونا واثبت وصوله للمرسل اليه بوصف

دائرة البريد او بوصل من المرسل اليه ابراز النسخة المحفوظة لديه اذا رفض المرسل اليه ابراز الاصل ، وتعد هذه النسخة صحيحة مالم يثبت العكس . ويرمي المشروع من هذه الفقرة الى الحؤول دون تمكين المتقاضين الذين ساءت نواياهم من انكار وثائق هي ملك للطرفين والاستفادة من هذا الانكار . وليس من السائع ان يرفض المخاطب ابراز النسخة المرسلة اليه اذا طلب المرسل ابرازها . فاذا اثبت بوصل دائرة البريد او بوصل من المرسل اليه وصول الرسالة الى المخاطب وجب عليه ان يبرز الاصل فاذا رفض اعتبرت النسخة التي يتقدم بها المرسل مطابقة لاصلها مالم يثبت خصمه عدم مطابقتها . ويستحسن اذا لم يبرز الخصم الاوراق الاصلية ان يحلف القاضي المرسل اليمين المتتممة .

٣٦ - وافر المشروع للبرقيات القاعدة التي اقرها للرسائل على ان يكون اصلها المحفوظ في دائرة البريد موقعا عليه من مرسلها واعتبر البرقية مطابقة لاصلها الى ان تقوم البينة على عكسها .

٣٧ - وبحث المادة ١٣ في السند المؤيد لسند سابق فنصت على انه يكون حجة على المدين لان التأيد هو الاقرار والاقرار حجة على المقر . غير انه يجوز للمقر ان يثبت الخطأ الواقع في اقراره بتقديمه السند الاصيل ، وبذلك يكون الاقرار مخالفا للمحسوس فتزول عنه قوته الاثباتية .

الفصل الثالث

الاوراق غير الموقع عليها

٣٨ - اخذ المشروع بشأن دفاتر التجار بالقواعد الحالية و اضاف اليها بعض الاحكام فبين في المادة ١٥ ان الدفاتر الاجبارية منتظمة كانت او غير منتظمة تعتبر حجة على صاحبها بما دون فيها لانها من عمله فلا يستطيع التنصل منها وليس له ان يستفيد من عدم انتظامها تاجراً كان او غير تاجر ، بل ان لخصمه ان يستند اليها ، وكما تكون هذه الدفاتر حجة على صاحبها تكون حجة على خلفائه .

٣٩ - ونص المشروع على انه لايجوز لمن يستند الى دفاتر التاجر ان يجزيء ماورد فيها ، بمعنى انه لايقب له ان يأخذ منها ما هو له ويترك ما هو عليه ، فاما ان يأخذ ماورد فيها برمته واما ان يتركه برمته ، وهو مبدأ ضروري لانطباقه على القاعدة التي اخذ بها المشروع بعدم تجزئة الاقرار .

٤٠ - وراعت الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة القاعدة النافذة في القانون الحالي فقررت ان دفاتر التاجر الاجبارية المنتظمة حجة له على خصمه التاجر في الدعاوى

التجارية ، وهو مبدأ مستخلص من قرينة قانونية هي انتظام هذه الدفاتر وترجيح صحة ما جاء فيها ، ولكن يشترط في هذه القرينة ان تكون الدفاتر منتظمة والدعوى تجارية وان يكون الخصم تاجراً .

٤١ - أ - فاذا لم تكن الدفاتر منتظمة لاتكون حجة للتاجر على خصمه سواء كان الخصم تاجراً او غير تاجر وسواء كانت المنازعات في موضوع تجاري او مدني .

٤٢ - ب - كذلك لاتعتبر دفاتر التاجر حجة له على خصمه التاجر اذا كان النزاع بين التاجرين متعلقا بعمل مدني بالنسبة للاثنيين او بعمل مدني بالنسبة للخصم وحده .

٤٣ - ج - اذا قام النزاع بين تاجر وغير تاجر لاتعتبر الدفاتر حجة للاول على الثاني (المادة ١٤) غير انه يجوز للمحكمة ان تقبل بهذه الدفاتر كدليل على غير التاجر فيما ورده التاجر من متجره . وعندما تتخذ المحكمة ما جاء في الدفاتر المنتظمة حجة لصاحبها على غير التاجر فعليها ان توجه اليمين المتممة لصاحب الدفاتر فتطلب منه ان يحلف على ان ماورد بالدفتر هو صحيح وان ذمة المدعى عليه مازالت مشغولة بالحق المدعى به ، ويجوز للمحكمة ان توجه اليمين نفسها الى خصمه .

٤٤ - ويجدر التنويه بان هذه الاحكام ليست من النظام العام فيصح لذوي الشأن ان يتنازلوا عن حقهم المقرر

فيها • ويحصل على هذا التنازل اما صراحة او ضمنا فاذا رضي
غير التاجر بدفاتر الناجر واطهر موافقته صراحة او دلالة
صح الاستناد اليها •

٤٥ - واذا تباينت القيود بين دفاتر منتظمة لتاجرين
كان للمحكمة ان تقرر اما تهاتر البينتين المتعارضتين واما الاخذ
باحدهما دون الاخرى على ما يظهر لها من ظروف القضية لانهما
هي المرجع النهائي للفصل فيما يقدمه الخصوم من الادلة • وعلى
المحكمة حينما تتخذ قرارها ان تبين الاسباب والعلل في ترجيح
بينة على اخرى او في تهاتر البينتين •

٤٦ - ومن الواضح ان الدفاتر الاختيارية والدفاتر
الاجبارية غير المنتظمة لاتصلح ان تكون دليلا كاملا لان الدفاتر
الاجبارية غير المنتظمة لاتحوز الثقة التي تحوزها الدفاتر
الاجبارية ولان الدفاتر الاختيارية لاتخضع لقيد وصاحبها حر
في مسكها وفي عدم اقتنائها وان من المحتمل ان لا يكون لدى
الخصم دفاتر مثلها يواجه بها خصمه فتععدم المقارنة • وعليه
نصت المادة ١٧ انه لايجوز للقاضي في الدعاوى القائمة بين
التجار ان يقبل او ان يرد البينة التي تستخلص من هذه الدفاتر
على ما يظهر له من ظروف القضية ، وبذلك لايجوز للقاضي ان
يعتبر مثل هذه الدفاتر حجة كاملة في الاثبات ولكن يجوز له
الاستئناس بها ضد صاحبها او لمصلحته ، على ان يبين في الحكم
الاسباب التي جعلته يقتنع بصحة القيود الواردة فيها •

٤٧ - اخذ المشروع في الاوراق المنزلية بالقاعدة العامة التي تقضي بأنه لايجوز لاحد ان يحدث من نفسه دليلا لمصلحته فنصت الفقرة الاولى من المادة الثامنة عشرة على ان الدفاتر والاوراق المنزلية لا تكون حجة لمن صدرت عنه ، اما اذا كانت القيود والاوراق ضد مصلحة صاحبها فتكون حجة عليه لانها صادرة عنه . وقد اورد المشروع حالتين على سبيل الحصر تكون فيهما الاوراق المنزلية حجة على صاحبها :

١ - اذا ذكر فيها صراحة ان صاحبها استوفى الدين .

٢ - اذا ذكر فيها صراحة انها تقوم مقام السند لاثبات حق عليه لآخر .

٤٨ - واوردت المادة التاسعة عشرة التأشير على سند الدين بما يفيد براءة المدين من كل الدين او من بعضه واعتبرته دليلا من الادلة الخطية اذا توفر فيه شرطان اولهما : ان تكون الكتابة صادرة عن الدائن او عمن يمثله . وثانيهما : اذا كان السند في حيازة الدائن . ومن الطبيعي ان لا يكون التأشير موقعا عليه من الدائن . اما اذا وقع الدائن او بضمه بخاتمه او ببصمة اصبعه كان التأشير بحكم السند العادي .

٤٩ - واعتبر المشروع النسخ المختلفة للسند بحكم واحد فيما يسطر عليها من التأشيرات حيث جاء في الفقرة الثانية (وكذلك يكون الحكم اذا كتب الدائن بخطه دون توقيعها

يستفاد منه براءة ذمة المدين في نسخة اصلية اخرى للسند او في الوصل وكانت النسخة او الوصل في يد المدين) •

الفصل الرابع

في طلب الزام الخصم بتقديم الاسناد والاوراق الموجودة تحت يده

• ٥ - الاصل في الاجراءات القضائية ان يتقدم الخصوم باستنداتهم الى المحاكم وليس لهم ان يجبروا خصومهم على براز ما في يدهم •

٥١ - وقد كان مما تناوله البحث معرفة ما اذا كان يسوغ لخصم ان يطلب الزام خصمه بتقديم الاسناد والاوراق المنتجة في الدعوى التي تكون تحت يده فرأى المشروع في المادة العشرين قبول هذا المبدأ في الاحوال الثلاثة الآتية :

آ - اذا كان القانون المدني او التجاري يجيز مطالبة بتقديمها او بتسليمها كما في تصفية الشركات •

ب - اذا كانت الاسناد او الاوراق مشتركة بين الخصمين، وتكون هذه الوثائق مشتركة على هذه الصورة اذا كانت محررة لمصلحة الخصمين او كانت مثبتة لالتزاماتها وحقوقها المتبادلة •

ج - اذا استند اليها من بيده هذه الوثائق في اية مرحلة من مراحل الدعوى وبذلك تكون مستنداً في الدعوى ويجوز لخصمه طلب ابرازها .

٥٢ - وقد اوضح المشروع الاجراءات الواجبة في هذا السبيل فحددت المادة ٢١ البيانات الواجب ذكرها في كل طلب تحت طائلة الرد . والغرض من ذلك توصيف الوثائق بصورة تميزها من غيرها .

٥٣ - ونظمت المادة ٢٢ طريقة الاثبات فتركت للمحكمة تقدير البينة على وجود السند او الورقة في حيازة الخصم . فإذا انكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتاً كافياً لصحة الطلب يحلف الخصم المنكر يميناً بان الورقة او السند لا وجود له وانه لا يعلم وجوده ولا مكانه وانه لم يخفه او لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستشهاد به .

٥٤ - ونصت المادة ٢٣ على الجزاء فيما اذا لم تبرز الوثائق في الموعد الذي تحدده المحكمة وفيما اذا امتنع الخصم عن حلف اليمين في الاحوال الثلاثة التي تعترض الاجراءات وعندها تعتبر الصورة التي قدمها الطالب صحيحة ومطابقة للاصل .

٥٥ - اما اذا لم يقدم الطالب صورة عن الوثيقة المتنازع عليها فانه يجوز للمحكمة ان تأخذ بقوله فيما يتعلق بشكلها

وموضوعها وفقاً للميانات الواردة في الطلب • والاخذ بالطلب هو امر جوازي للمحكمة من غير الزام عليها •

٥٦ - ومما هو جدير بالذكر ان الطلبات التي يتقدم بها الخصوم في هذا الموضوع يجوز ايرادها بدعوى اصلية او بدعوى فرعية ضمن الدعوى التي تقام في اصل الحق المتنازع عليه •

٥٧ - وكما ان المشروع اجاز طلب الزام الخصم بتقديم الوثائق الموجودة في يده ضمن الشروط التي سبق بيانها اجاز كذلك في الفقرة الاولى من المادة ٢٥ للخصم ان يطلب اثناء رؤية الدعوى ادخال الغير لالزامه بتقديم ورقة او سند تحت يده ضمن القواعد والاجراءات المبينة آتفا •

٥٨ - ونصت الفقرة الثانية على مبدأ ورد في المادة ٥٥ من قانون اصول المحاكمات المدنية وهو ان للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ان تقرر جلب اسناد واوراق من الدوائر الرسمية السورية اذا تعذر ذلك على الخصوم • والتوضيح الذي ادخله المشروع ينحصر في تحديد الدوائر الرسمية السورية لان الدوائر الرسمية الاجنبية تخرج من نطاق حكم هذه المادة وتسري عليها الاتفاقات الدولية •

٥٩ - واذا ابرز خصم وثيقة في دعوى ترتب لخصمه حق عليها فليس له سحبها الا برضائه (المادة ٢٤) سواء في اثناء رؤية الدعوى او بعد فصلها •

الفصل الخامس

في اثبات صحة الاسناد والاوراق

٦٠ - تستمد الاسناد الرسمية قوتها في الاثبات من الثقة التي اولاهها الشارع للموظفين العاملين الذين يحررونها ويشهدون على صحة ماورد فيها . وتستمد الاسناد العادية قوتها من توقيع صاحب الشأن عليها بامضائه او خاتمه او بصمة اصبعه . وقد تستمد قوة ناقصة في اثبات مضمونها من كونها مكتوبة بخط صاحب الشأن او من يمثله ولو لم يكن موقعا عليها كالدفاتر التجارية والاوراق المنزلية والتأشير على ظهر السندات بما يفيد الوفاء ، وبذلك تكون الاسناد الرسمية حجة على جميع الناس مالم يتبين تزويرها وتكون الاسناد العادية حجة على العاقلين مالم يثبت انكار الخط او الكتابة او الامضاء او الخاتم او بصمة الاصبع وما لم يحصل الادعاء بتزويرها (المادة ٢٧) .

٦١ - وقد يحدث ان يكون في الاسناد والاوراق عيوب مادية تضعف الثقة بها كما لو وجد فيها محو او حك او تحشية ففي هذه الحال يعود للمحكمة تقدير تأثير هذه العيوب في قيمة الاسناد والاوراق فتسقط قيمتها او تنقصها على ما تراه

من وقائع الدعوى • وإذا كانت صحة الورقة أو السند محل شك في نظر المحكمة جاز لها من تلقاء نفسها ان تدعو الموظف الذي صدر عنه السند أو الشخص الذي كتبه ليبيد ما يوضح حقيقة الامر فيه • وهذه القاعدة عامة تسري على جميع الاسناد رسمية كانت او عادية وعلى جميع الاوراق والدفاتر تجارية كانت او منزلية ، وهي تستمد اساسها من سلطة المحكمة في تقدير البينة •

الفرع الاول

في انكار الخطا والتوقيع او الخاتم او بصمة الاصبع وفي التطبيق

٦٢ - غني المشروع بالتوفيق بين سرعة اجراءات التطبيق وبساطتها وبين مصلحة المتقاضين فوضع ذلك كله تحت رقابة المحكمة وترك للقضاة تقدير اهمية الوثائق المبرزة في الدعوى وبيان ما اذا كانت منتجة في النزاع وما اذا كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط او التوقيع او الختم او بصمة الاصبع • فاذا رأت المحكمة ان الورقة منتجة وانها ليست رسمية وقد انكرها الخصم وليس في وقائع الدعوى ما يساعدها على تكوين عقيدتها بشأن صحتها كان لها ان تأمر باجراء التطبيق بمعرفة خير واحد او ثلاثة تحت

أشراف احد قضاتها (المادة ٢٨) واذا كانت المحكمة مؤلفة من قاض واحد فرد يقوم هو نفسه بالاشراف •

٦٣ - واذا ظهر للمحكمة من الادلة الاخرى المقدمة في الدعوى ان الحق ثابت في جانب احد الخصوم وان لافائدة ترجى من اجراء التطبيق جاز لها ان تستغني من هذه الاجراءات بشرط ان تبين العلل والاسباب التي استندت اليها في قرارها •

٦٤ - وقد استبقى المشروع اجراءات التطبيق الحالية بعد ان ادخل عليها تعديلات اهمها :

٦٥ - ٢ - ترك المشروع للمحكمة حرية انتخاب خير واحد او ثلاثة خبراء خلافا للقانون الحالي الذي جعلهم ثلاثة في جميع الاحوال •

٦٦ - ب - نصت المادة ٢٩ على انه يحزر محضر يبين فيه حالة الورقة او السند واوصافه بيانا كافيا ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتب الضبط والخصوم ويجب التوقيع على نفس الورقة او السند من رئيس المحكمة والكاتب وهو تدبير جديد الغرض منه حماية الطرفين بوصف الوثيقة وثبتت حالتها القائمة •

٦٧ - ج - اوجب المشروع على الخصوم ان يحضروا في الموعد الذي يعينه القاضي لتقديم مالدتهم من اوراق التطبيق والاتفاق على مايصلح منها لذلك فاذا تخلف الخصم المكلف

بالاثبات بغير عذر مقبول جاز الحكم بسقوط حقه في الاثبات
واذا تخلف خصمه جاز اعتبار الاوراق المقدمة للتطبيق صالحة
لها ، والغرض من ذلك قطع دابر التسويف والتأجيل .

٦٨ - د - وفضلا عما تقدم فاذا امتنع الخصم بغير
عذر عن الحضور بنفسه للاستكتاب في الموعد الذي يحدده
القاضي جاز للمحكمة ان تحكم بصحة الورقة والسند (المادة
٣٢) . والمقصود بالخصم هنا من تقرر است كتابه . اما الخصوم
الآخرون فلا يشترط حضورهم بنفسهم لانهم لا يقصدون
بالذات في معاملات الاستكتاب فيقوم مقامهم من يمثلهم في
الخصومة .

٦٩ - هـ - نصت المادة ٣٦ على ان الخبير والخصوم
والقاضي والكتاب يضعون توقيعهم على اوراق التطبيق
قبل الشروع فيه ويذكر ذلك في المحضر . والمقصود من اوراق
التطبيق اوراق الاستكتاب والاوراق الاخرى التي يبرزها
الخصوم ويضمها القاضي الى اوراق الدعوى ولا يدخل فيها
الاوراق الرسمية التي يستند اليها الخبراء في التطبيق ولا يضمها
القاضي الى الدعوى .

٧٠ - و - نص المشروع على تدابير جزائية تتخذ
ضد من ينكر السند او الورقة ويثبت بعد ذلك صحتها ففضى
بالحكم على المنكر بغرامة من خمسين الى مائة وخمسين ليرة
سورية على ان لا يحول ذلك دون الحكم للفريق الآخر بالعطل
والضرر اذا كان هنالك سوء نية .

٧١ - ز - سكنت القوانين الحالية عن التطبيق لتحصيل دليل آجل وقد اخذ المشروع في المادة ٣٩ بهذا المبدأ واعتبر التحقيق عن صحة الورقة او السند العادي مسموعة بدعوى اصلية وذلك لتحصيل دليل يقصد استعماله في نزاع ينتظر طرحه على القضاء . وبديهي ان تكون جميع الاجراءات الخاصة بالتطبيق واجبة الاتباع في هذا الحال .

الفرع الثاني

في الادعاء والتزوير

٧٢ - يترك قانون اصول المحاكمات المدنية فيما يتعلق بالتزوير للمحكمة المدنية تقدير ظروف كل دعوى ، فاذا رأت دلائل وامارات قوية على تزوير الوثيقة تكلف من يدعي به تقديم كفيلا يضمن لخصمه الضرر والخسائر ثم تقرر تأجيل الدعوى الى ان يفصل في الموضوع امام المحاكم الجزائية (المادة ٥٦) .

٧٣ - وقد تردد القضاء في قبيل دعوى التزوير الاصلية امام المحاكم المدنية ودعوى التزوير الفرعية ضمن الحق المتنازع عليه ، فتضمن المشروع الفرع الثاني من الفصل الخامس من الباب الثاني الذي يبين قواعد التزوير .

٧٤ - ومما تهم ملاحظته ان المشروع فرق بين دعوى

التزوير الجزائية ودعوى التزوير المدنية فنص على الاولى في
المادتين ٥٠ و ٥١ وبمقتضاها انه اذا اقيمت الدعوى الجزائية
وجب على المحكمة المدنية ان ترجيء الحكم في الدعوى المدنية
الى ما بعد فصل دعوى التزوير عملاً بالمبدأ القائل « ان الجزائي
يعقل المدني » وبذلك لم يبق للمحكمة مجال التقدير في
هذا الموضوع .

٧٥ - ومتى صدر الحكم النهائي عن المحكمة الجزائية
كانت له قوة القضية المقضية حيث يقيد القاضي المدني ويسنع اعادة
النزاع لديه . غير ان حكم البراءة من ناحية تأثيره في الدعوى
المدنية يجب ان يؤخذ مرتبطاً بأسبابه غير المنفصلة عنه وبذلك
يختلف تأثير هذا الحكم في الدعوى المدنية بحسب اختلاف تلك
الاسباب . فاذا ذكر في اسباب البراءة ان السند صحيح وانه
غير مزور يكون للحكم الجزائي بالبراءة قوة القضية المقضية
ويكون حكماً مانعاً من اعادة البحث في السند امام القاضي
المدني تكراراً . اما اذا كان الحكم بالبراءة مبنياً على وجود
اسباب قانونية لاعفاء الظنين من العقوبة كمرور الزمان والعفو
او على سبب عدم توفر عناصر الجريمة بالنسبة الى الظنين
دون التعرض للسند من حيث صحته او تزويره فعندها لا يكون
الحكم بالبراءة مانعاً من الادعاء بتزوير السند امام المحكمة
المدنية .

٧٦ - وتعرضت المادة ٤٠ وما بعدها لدعوى التزوير
المدني وجاءت بقواعد جديدة أهمها :

٧٧ - آ - نصت المادة ٤٠ على انه يجوز الادعاء بالتزوير في اية حالة تكون عليها الدعوى في محاكم الاساس وذلك باستدعاء او لائحة تقدم الى المحكمة وتحدد فيهما كل مواضع التزوير المدعى به والا كان باطلا .

٧٨ - ب - اوجبت المادة ٤١ على رئيس المحكمة ان يرسل صورة عن الاستدعاء او اللائحة للنيابة العامة والغرض من هذا التبليغ اخطار النيابة بحادثة جزائية على ان يعود اليها تقدير الظروف فتحرك دعوى الحق العام اذا وجدت في الامر جرماً والا جاز لها ان تقرر حفظ الاستدعاء او اللائحة .

٧٩ - ج - اوجبت المادة ٤٢ على من بيده الوثيقة المدعى بتزويرها ابرازها ، فاذا ابرزت وجب على رئيس المحكمة ان ينظم محضراً يأتي فيه على اوصافها وما يكون فيها من تحريف او تحشية او حك ثم يحفظها رئيس ديوان المحكمة بعد ان يختتمها بخاتمها ويوقع عليها الرئيس .

٨٠ - د - ان الادعاء بالتزوير لا يوجب السير حتماً في اجراءاته ، فاذا اتضح للمحكمة من ادلة الخصوم او من حالة السند نفسه انه مزور كما لو وجدت فيه محواً ظاهراً لا يحتاج كشفه الى اعمال فنية يجوز للمحكمة الغاؤه ويجوز لها ان ترد الدعوى اذا وجدت في وقائعها ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة الوثيقة واذا رأت المحكمة الدعوى في حاجة الى تحقيق امرت به (المادة ٤٣) .

٨١ - هـ - يشتمل القرار الصادر بالتحقيق على بيان الوقائع التي قبلت المحكمة تحقيقها والاجراءات التي رأت اثبات تلك الوقائع بها (المادة ٤٤) •

٨٢ - و - الحكم بالتحقيق يوقف العمل بالوثيقة المدعى بتزويرها الى ان يفصل في موضوع التزوير على ان ذلك لا يمنع من الاستناد الى الوثيقة المذكورة في الاجراءات الاحتياطية لان طبيعتها مستعجلة وفي تأخيرها اضرار بجميع الخصوم على السواء (المادة ٤٦) •

٨٣ - ز - تقام البينة على التزوير بجميع طرق الاثبات بما فيها التطبيق (المادة ٤٥) •

٨٤ - ح - بما ان الوثيقة المدعى بتزويرها هي لمن ابرزها ، وهو المدعى عليه ، فله العدول عنها متى شاء • واعتماداً على هذا الحق اجازت المادة ٤٨ ان يعلن انه غير متمسك بها ، وفي هذه الحالة لا يملك مدعي التزوير الاعتراض على التنازل •

٨٥ - ط - وللمحكمة عندما يجري التنازل على هذه الصورة ان تقرر ضبط الورقة او السند او حفظه اذا طلب مدعي التزوير ذلك ، لمصلحة مشروعة ولها ان تقرر اتلاف الورقة او السند او شطبه كله او بعضه او اصلاحه •

٨٦ - ي - وضع المشروع عقاباً على من ثبت التحقيق انه غير محق في دعوى التزوير التي اقدم على رفعها وهو غرامة

تقديرية من مائة الى مائتين وخمسين ليرة ولا يحول ذلك دون الحكم للفريق الآخر بالعتل والضرر اذا كان هناك سوء نية ولكن لا يحكم عليه بشيء اذا ثبت بعض ادعائه (المادة ٤٧) •

٨٧ - ك - نصت المادة ٤٩ على جواز اقامة دعوى التزوير ممن يخشى الاحتجاج عليه بوثيقة مزورة لم تبرز ولم يقع الادعاء بها تلافيا لضرر مستقبل يخشى وقوعه ، وهذا مبدأ جديد ليس في التشريع الحالي ما يقابله وقد سار الاجتهاد على عكسه ولكن المنطق الحقوقي يوجب الاخذ به لما فيه من تسهيل السبل لدفع الضرر الذي يحتمل وقوعه •

الباب الثالث

في الشهادة

٨٨ - اخذ المشروع بقاعدة تفضيل الدليل الكتابي على الاثبات بالشهادة ، واذا اعطي البيئة الخطية قوة مطلقة في الاثبات فانه لم يمنح الشهادة الا قوة ثبوتية محدودة بالنظر لتعذر الاعتماد على ذاكرة الشهود وعلى حسن نيتهم فلم يجز الاثبات بها الا في احوال معينة تاركا للقاضي مطلق الحق في تقديرها والاستناد اليها في الاثبات •

٨٩ - ومع ذلك فالحالات التي اجاز فيها المشروع

الاثبات بالشهادة كثيرة ، تضاف اليها القواعد المادية التي يجوز دائماً اثباتها بالشهادة . ثم ان المشروع اعتبر منع الاثبات بالشهادة حقاً خاصاً بالطرفين فللخصم ذي العلاقة ان يأذن لخصمه بالاثبات بها صراحة او ضمناً قبل وقوع النزاع او اثناء سير الدعوى ، كما ان للطرفين ان يتفقا على ان يكون الاثبات بينهما في المسائل التعاقدية بالبيئة الخطية وحدها .

٩٠ - وقد ترك المشروع للقاضي تقدير قيمة الشهادة واجاز له الحكم بها وفقاً لقناعته دون ان يكون مقيداً بنصاب معين خلافاً لاحكام التشريع الحالي وخوله استجواب الشاهد توصلاً لتلك القناعة ، كما اطلق الشهادة من القيود الشكلية او الموضوعية الواردة في الكتاب الخامس عشر من المجلة .

فالمشروع اذن يعطي القاضي في الشهادة دوراً فعالاً يؤثر بلا ريب في مجرى الاثبات بها .

الفصل الاول

الاثبات بالشهادة

٩١ - الضابط الاساسي الذي يستند اليه المشروع في تحديد ما يجوز اثباته بالشهادة وما لايجوز هو الالتزام الذي يكون مصدره العقد ، اذ ان للالتزام اربعة مصادر :

١ - التصرف القانوني : وهو العقد الذي ينشأ عن اتفاق ارادتين او اكثر ، والتعهد الوحيد الطرف الذي ينشأ عن ارادة منفردة •

٢ - العمل غير المشروع •

٣ - الاثراء بلا سبب •

٤ - القانون •

فالالتزامات التعاقدية المقصودة بالمشروع هي التي تنشأ عن العقود وعن الارادة المنفردة ، واما التي تنشأ عن غيرها فهي التزام غير تعاقدية •

٩٢ - ان المشروع يجيز الاثبات بالشهادة في الالتزامات غير التعاقدية (المادة ٥٢) ، فللخصوم ان يثبتوا بالشهادة الجرم او العمل الضار الذي ينشأ عنه الالتزام بالتعويض •

كما يجوز اثبات البراءة من هذه الالتزامات بالشهادة •
اما الالتزامات التعاقدية فقد وضع لها المشروع ثلاث قواعد اساسية •

٩٣ - ١ - اما القاعدة الاولى فهي عدم جواز اثبات الالتزامات التعاقدية او البراءة منها بالشهادة اذا كانت قيمتها تزيد على مائة ليرة سورية او كانت غير محددة القيمة ، الا اذا وجد نص يقضي بغير ذلك (الفقرة الاولى من المادة ٥٤) ، وبذلك عدل المشروع احكام المادة ٨٠ من قانون اصول

المحاكمات المدنية الحالي التي اتخذت العرف والعادة اساساً للتفريق بين العقود والتعهدات من حيث جواز الاثبات بالشهادة، وجاء هذا التعديل اكثر بساطة ويسراً لان البحث في العرف والعادة كان كثيراً ما يؤدي الى تأخير الفصل في الدعاوى والى اختلاف الاحكام باختلاف المناطق .

٩٤ - ٢ - واما القاعدة الثانية: فتتضمن الاسس الواجب اتخاذها لتحديد قيمة الالتزام بقصد تطبيق القاعدة الاولى، وقد نص المشروع في الفقرة الثانية من المادة ٥٤ على ان قيمة الالتزام تحدد وقت تمام العقد لا وقت الوفاء .

٩٥ - فاذا لم تكن قيمة المتعاقد عليه تزيد على المائة ليرة وقت تمام العقد الا ان قيمته زادت عن هذا المقدار حين اقامة الدعوى فالعبرة للقيمة وقت تمام العقد وجاز اثبات هذا الالتزام بالشهادة ، وعلى العكس اذا تدنت قيمة المتعاقد عليه الى ما لا يزيد على المائة ليرة سورية حين اقامة الدعوى وكانت قيمته تزيد على هذا المقدار حين تمام العقد امتنع اثبات الالتزام بالشهادة . وكذلك اذا كان مقدار الدين لا يزيد على مائة ليرة الا ان مجموعه يفوق هذا المبلغ بعد ضم الفوائد فالعبرة لمقدار الدين الاصلي ، ويجوز اثبات هذا الالتزام بالشهادة .

٩٦ - واما اذا كان مقدار الدين يزيد على مائة ليرة واوفى المدين جزءاً منه بحيث اصبح الباقي حين الدعوى لا يزيد على المائة ليرة ، فالعبرة لمقدار الدين الاصلي ، وكذلك الامر

إذا لم يطالب الدائن المدين إلا بجزء لا يتجاوز المائة ليرة من
التزام يفوق الاثبات بالشهادة (الفقرة ب من المادة ٥٥) .

٩٧ - وتطبق هذه القاعدة إذا طالب احد الخصوم في
الدعوى بما تزيد قيمته على المائة ليرة سورية ثم عدل طلبه الى
لا يزيد على هذه القيمة ، فالعبرة للطلب الاول ويمتنع الاثبات
بالشهادة (المادة ٥٥ الفقرة ج) .

٩٨ - ونص المشروع ايضاً على حالة تعدد الطلبات في
الدعوى الواحدة (الفقرة ٣ من المادة ٥٤) فأجاز النظر الى
قيمة كل منها على حدة اذا كانت تلك الطلبات تتميز عن بعضها
وليس على ايها دليل كتابي ولو كان منشؤها علاقات او عقوداً
من طبيعة واحدة بين الخصوم انفسهم ، فما كان منها لا يزيد
على المائة ليرة سورية جاز اثباتها بالشهادة وهذا الحكم نتيجة
طبيعية لقاعدة وجوب اعتبار مقدار الالتزام وقت تمام العقد ،
لان كل التزام من هذه الالتزامات عقد مستقل عن الآخر بسبب
تمييزه عنه . بيد انه يشترط في ذلك عدم وجود دليل خطي على
أي طلب منها ، فاذا وجد دليل خطي على احدها امتنعت تجزئة
تلك الطلبات ، لان وجود الدليل الكتابي على احدها يدل على تعامل
الخصوم بالكتابة . على انه يجب للاخذ بهذا الشرط ان يكون
منشأ الطلبات المتعددة علاقات وعقوداً بين الخصوم انفسهم ،
واما اذا اتصلت الالتزامات المتعددة بالمدعي من اشخاص مختلفين
ولاسباب مختلفة فلا يطبق هذا الشرط كما لو طالب المدعي

الخصم بمائة ليرة بسند ارثاً عن ابيه وبمائة ليرة حوالة من احد الاشخاص جاز له اثبات الحوالة بالشهادة .

٩٩ - وقد اجاز المشروع اثبات الوفاء بالشهادة في كل من الطلبات المتعددة التي يجوز اثباتها بالشهادة .

♦ ♦ ♦ ١ - ٣ - واما القاعدة الثالثة : فهي عدم جواز الانبات بالشهادة فيما يخالف او يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي (الفقرة « آ » من المادة ٥٥) .

ان هذه القاعدة نتيجة طبيعية للرجحان الذي اقره القانون للدلة الكتابية على الشهادة وهي من جهة اخرى موافقة لارادة الطرفين الظاهرة في اختيارهما طريق التعاقد بدليل خطي فاثبات ما يخالف هذا الدليل او ما يجاوزه لا يقبل الاسلوب الذي اختاره الطرفان للتعاقد .

ومن البديهي ان هذه القاعدة تسري على الالتزامات التي لا تزيد قيمتها على المائة ليرة اذا ارتبط بها المتعاقدون بدليل كتابي .

اما الدليل الكتابي فهو ماورد تعداده في المادة ٤ من المشروع ، فيشمل الاسناد الرسمية والاسناد العادية والاوراق غير الموقعة ضمن نطاق الاحكام الخاصة بها .

وقد استثنى المشروع من هذه القواعد الثلاث ما يلي :

١٠١ - ١ - الالتزامات التجارية (المادة ٥٤ الفقرة رقم ١ المقطع الثاني) ، لان هذه الالتزامات تتطلب بطبيعتها السرعة والبساطة وهي مبنية على الثقة المتبادلة وقد تعامل التجار منذ

القديم على التعاقد فيها دون الارتباط بدليل كتابي ، فيجوز اثبات وجودها ووفائها والبراءة منها بالشهادة كما يجوز اثبات ما يخالف او يجاوز الدليل الكتابي الموجود فيها بالشهادة ، خلافاً للقواعد التي اخذ بها المشروع في الالتزامات التعاقدية المدنية . واما معرفة الصفة التجارية للالتزام ، فيرجع بشأنها لقانون التجارة مع العلم بأن للمحكمة الحق في جميع الاحوال بتوجيه اليدين المتممة وفقاً للقواعد العامة . على ان من البديهي ان هذا الاستثناء لايلغي النصوص النافذة التي توجب اوراقاً خطية في التزامات تجارية معينة كالاسناد التجارية الوارد ذكرها في الفصل السادس من قانون التجارة ، وعقود الشركات التجارية المنصوص عليها في الفصل الثالث من القانون المذكور ، وعقود بيع السفن والنقل البحري والتأمين على الحياة والاموال المنقولة وغير المنقولة المنصوص عليها في قوانينها الخاصة ، لان هذه الالتزامات لا تثبت الا بالدليل الكتابي .

١٠٢ - واما الالتزامات ذات الصفة المزدوجة اي التي تكون تجارية بالنسبة لاحد المتعاقدين ومدنية بالنسبة للآخر ، فيتبع الاثبات فيها القواعد الموضوعية لصفة العقد التي تتعين بالنسبة لمن يجري الاثبات ضده . فمن كان العقد تجارياً بالنسبة اليه جاز اثبات الالتزام ضده أو اثبات وفائه بطرق الاثبات التجارية ومن كان العقد مدنياً بالنسبة اليه يخضع اثبات الالتزام ضده أو وفائه لطرق الاثبات المدنية .

١٠٣ - ٢ - اجاز المشروع الاثبات بالشهادة عند وجود مبدأ ثبوت بالكتابة وقد عرف هذا المبدأ بأنه كل كتابة تصدر عن الخصم ويكون من شأنها ان تجعل وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال (المادة ٥٦) .

ليس في التشريع الحالي ما يقابل هذا المبدأ الذي كان الاخذ به ضرورياً سيراً مع التشريعات الحديثة العامة . فالورقة المكتوبة التي تتضمن ما يجعل وجود العقد قريب الاحتمال تزيل المحاذير التي أدت الى استبعاد الاثبات بالشهادة فمما لا ريب فيه انه اذا انضمت الى هذه الورقة شهادات مقنعة تؤيدها ظهر من اجتماعهما دليل جدير بان يعتبر كاملاً .

١٠٤ - اما الورقة التي تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة فيجب ان تستوفى الشرطين الآتيين :

١٠٥ - ٢ - ان تصدر عن الخصم نفسه . ويعد كالخصم خلفه وممثله القانوني . فالكتابة الصادرة عن المورث تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ضد ورثته ، والكتابة الصادرة عن الوكيل ضمن نطاق وكالته تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة بحق الموكل .

وليس من الضروري ان تحمل الورقة توقيع من صدرت عنه ، بل يكفي ان تكون معبرة عن ارادته . فالاوراق المنزلية والرسائل الخاصة والافادات المدونة في ضبوط المحاكمة تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

١٠٦ - ب - ان تتضمن ما يجعل وجود العقد قريب

الاحتمال • وليس من الضروري ان يبحث فيها عن العقد نفسه •
فالايصال الموقع من المؤجر باجرة دار عن مدة معينة يعتبر مبدأ
ثبوت بالكتابة لتأدية المستأجر الاجرة المستحقة عن مدة سابقة
لها لان من العادة أن لا يعطي المؤجر وصولاً باجرة عقار عن مدة
دون ان يكون قد استوفى اجرة المدة السابقة لها • والامثلة
على ذلك كثيرة ، انما يجب الانتباه الى انه يكفي ان يكون
ما تضمنته الورقة مما يجعل وجود العقد ممكناً فقط والامر
بالنتيجة عائد لتقدير القاضي •

١٠٧ - ٣ - اجاز المشروع الاثبات بالشهادة ولو كان
المطلوب تزيد قيمته على المائة ليرة سورية اذا وجد مانع مادي
أو ادبي يحول دون الحصول على دليل كتابي (الفقرة « آ » من
المادة ٥٧) وذكر امثلة للمانع المادي وللمانع الادبي •

١٠٨ - ومن البديهي انه اذا كان لا يوجد من يستطيع
كتابة السند حين عقد الالتزام ، استحال على المتعاقدين اثبات
الالتزام بسند خطي وبما ان القانون حينما يلزم الطرفين باعداد
الدليل الكتابي يفترض وجود الوسيلة المادية لديهما لاعداده
اصبح اجبار المتعاقدين على الاثبات بالكتابة مخالفاً للمنطق
في حال عدم وجود تلك الوسيلة •

١٠٩ - وذكر المشروع بين الموانع المادية كون طالب
الاثبات شخصاً ثالثاً ليس طرفاً في العقد ، لأن الدليل الكتابي

في هذه الحال ، انما يكون في يد المتعاقدين ويستحيل مادياً على الشخص الثالث ان يحصل عليه لاثبات وجود العقد ، ولذلك أجاز له المشروع الاثبات بالشهادة . فاذا ادعى الشخص الثالث بصورة عقد بين الطرفين ، فان العقد الحقيقي الخفي الذي يثبت صورة العقد الظاهر انما هو بيد الطرفين وليس بإمكان الشخص الثالث ان يحصل عليه لاثبات ادعائه . على انه من البديهي ان ليس للطرفين ان يستفيدا في هذه الحالة من حكم الصورية الذي يصدر لمصلحة الشخص الثالث بل يبقى حكم العقد الظاهر نافذاً بينهما ويتوجب عليهما فيما اذا ادعيا الصورية بمواجهة بعضهما ان يثبتاها وفقاً لقواعد الاثبات العامة .

١١٠ - ومن الموانع المادية حصول الالتزام في ظرف من الخطورة بحيث لم يكن هنالك مجال مادي لاعداد الدليل الكتابي . فاذا وضع شخص امانة عند آخر اثناء حريق او طوفان او غرق جاز له اثبات ذلك بالشهادة .

١١١ - اما الموانع الادبية فقد ذكر المشرع منها على سبيل المثال لا الحصر القرابة بين الزوجين او ما بين الاصول والفروع او ما بين الحواشي الى الدرجة الثالثة او ما بين احد الزوجين وابوي الزوج الآخر . فان ما بين هؤلاء من صلات القربى ومن الثقة المتبادلة يمنعهم من اعداد دليل كتابي لالتزاماتهم .

١١٢ - ومن الموانع الادبية العلاقات بين الطبيب

فان هذه العلاقات بطبيعتها تمنع الدائن من ان يطلب دوماً
دليلاً كتابياً من مدينه على قيامه بالعمل •

١١٣ — ويلاحظ ان الموانع الادبية أقرها العرف وتعامل
الناس على مراعاتها فتشيتها بالمشروع بقاعدة عامة جاء
مطابقاً للمواقع •

١١٤ — ٤ — اجاز المشروع اثبات الالتزام بالشهادة
في حالة فقدان السند المكتوب (المادة ٥٧ فقرة « ب ») ولكنه
اشترط ان لا يكون لصاحب السند يد في فقدانه اي ان يكون
فقدانه نتيجة حادث جبري او قوة قاهرة •

١١٥ — على أنه يجب على المدعي ان يثبت اولا وجود
الدليل الكتابي وفقدانه ، ومتى اثبت ذلك جاز له اثبات
دعواه بالشهادة •

١١٦ — ٥ — الطعن في العقد بانه ممنوع بالقانون او
مخالف للنظام العام •

ان العقود المكتوبة تخفي احيانا سبباً مخالفاً للقانون او
للنظام العام •

وبما انه يتعذر على المدين ان يحصل على وثيقة خطية
من الدائن يقر فيها بالسبب الخفي الذي يسقط الالتزام اجاز
المشروع للمدين اثبات السبب الصحيح بالشهادة (الفقرة ج من

المادة ٥٧) فإذا ادعى المدين بان منشأ السند خسارة في الميسر ونيس ديناً عادياً ، او بان الدائن اضاف الى مقدار الدين فوائد فاحشة يجاز له اثبات ما يخالف مضمون العقد بالشهادة •

١١٧ — وقد وضع المشروع قاعدة عامة لاثبات الالتزام وفيه فقرر ان المحكمة حينما تجيز لاحد الخصوم اثبات واقعة بالشهادة يجب ان يجاز للخصم الآخر ان ينفي تلك الواقعة بالشهادة ايضاً • ولا يخفى ما في هذا النص من عدالة لانه يسوي بين الخصوم في طرق اثبات الوقائع ، وبذلك جازت الشهادة على النفي اطلاقاً •

١١٨ — لقد اخذت المجلة بمبدأ تقييد الاثبات فوضعت للشهادة شروطاً ومراسم وقواعد دقيقة معقدة حتى اذا ما استوفتها الشهادة المؤداة وجب على القاضي ان يحكم بها دون ان يكون له الحق في تقدير قيمتها • اما المشروع فيأخذ بمبدأ وسط بين التقييد والحرية — وهو ما يسمى بالمبدأ المختلط — فينص على من لا تقبل شهادتهم وعلى الامور التي لا يجوز اثباتها بالشهادة ، ثم يترك للقاضي تقدير قيمة الشهادة من حيث الموضوع • وبذلك لم يبق من فائدة لتقييد الشهود والشهادة بشروط ومراسم شكلية شديدة وقواعد موضوعية دقيقة بل اصبحت المصلحة تقضي بتسهيل سبل اداء الشهادة لكن من له معلومات في الامر المعروض على المحكمة تنويراً للحقيقة ولقناعة القاضي •

١١٩ - وقد عينت المادة ٥٩ من المشروع شروط الاهلية المطلوبة من الشاهد وهي ان يكون بلغ الخمس عشرة سنة ، سليم الادراك ، غير محكوم عليه بجرم يسقط عنه اهلية الشهادة . فكل من استوفى هذه الشروط كان اهلاً لاداء الشهادة . اما من لم يبلغ السن المذكورة فيجوز سماع اقواله بدون يمين على سبيل الاستدلال فقط . ولا يمنع من كان اهلاً للشهادة من ادائها الا في حين حالتين :

١٢٠ - ١ - اذا كان مرتبطاً بطالبها بصلة القرابة المحددة في المادة ٦٠ من المشروع . ويلاحظ ان هذا المنع يوافق النصوص الحالية (المادة ١٧٠٠ من المجلة) وقد اضيف الى صلات القرى منع الزوجين من ان يشهد احدهما للآخر بعد انحلال الزوجية وقد راعى المشروع في ذلك مابقى بينهما - بسبب الاولاد المشتركين في اكثر الاحيان - من مصالح مادية او روابط معنوية توجب على احدهما الرضوخ لمشية الآخر دفعاً لمغرم أو جرأً لمغرم .

١٢١ - ٢ - اذا كانت للشاهد صفة الادعاء في الدعوى ، فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم اذا ادعى باسمه (المادة ٦١) وهذا الحكم موافق للقانون الحالي (المادة ١٧٠٣ من المجلة) .

١٢٢ - ولا بد لنا من التنويه بان المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من المشروع تتعلق بالنظام العام ، فاذا كان بين الشهود الذين

سماهم طالب الاثبات من لا تقبل شهادتهم وجب على القاضي ان يرفض دعوتهم ، واذا دعوا وجب عليه ان يمتنع عن سماعهم ، واذا ظهرت له اسباب المنع بعد اداء الشهادة ، وجب عليه ان لا يأخذ بها .

١٢٣ - اما بالنسبة الى موضوع الشهادة فقد ذكر المشروع الامور التي لا يجوز للشاهد الافضاء بها . فالمادة ٦٣ منه منعت الشهادة عن معلومات او مضمون اوراق تتعلق بشؤون الدولة الا اذا نشرت في الطريق القانوني او كانت السلطة المختصة قد اذنت باذاعتها . والمادة ٦٤ منعت الموظفين والمستخدمين والمكلفين بخدمة عامة من الشهادة ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل الى علمهم اثناء قيامهم بالعمل من معلومات لا تجوز اذاعتها مالم يحصلوا على اذن سابق من السلطة المختصة بطلب من المحكمة او من احد الخصوم ، ومنعت المادتان ٦٥ و٦٦ المحامين والوكلاء والاطباء وغيرهم ممن علموا عن طريق صنعتهم او صفتهم بواقعة او بمعلومات ان يفشوها ولو بعد انتهاء خدمتهم او زوال صفتهم مالم يكن ذكرها لهم مقصودا به فقط ارتكاب جناية او جنحة ، او اذا طلب منهم من اسرها لهم افشاءها على ان لا يخل ذلك بالقوانين الخاصة بمهنتهم . واخيراً منعت المادة ٦٧ الزوجين - ولو بعد انقضاء الزوجية - من افشاء ما أبلغ أحدهما الآخر اثناء الزوجية بدون رضائه الا في حالة رفع أحدهما دعوى على الآخر

او اقامة دعوى على احدهما بسبب جنائية او جنحة وقعت منه
على الآخر .

١٢٤ - ان كل هذه الاحكام ليس لها مقابل في التشريع
الحالي ، وقد اختلف بشأنها اجتهاد المحاكم وقضت الضرورة
بوضع قواعد ثابتة لها . ولا تخفى الحكمة التي ادت الى
الاخذ بها ، فان المصلحة العامة والمصلحة الاجتماعية والعائلية
تقضي بان تكون اسرار الدوائر والافراد مصونة من الاذاعة ،
والا لما امكن الدوائر الرسمية واصحاب المهن القيام بما يحتاج
اليه الناس من خدمات ، ولما استقرت الحياة العائلية في جو من
الطمأنينة ، على ان سرية تلك المعلومات تزول اذا أجازت السلطة
المختصة للموظفين باذاعتها وسمح ذوو العلاقة لاصحاب المهن
بالادلاء بها كما ان المعلومات المتصلة باصحاب المهن لا يمكن
ان تصان اذا اسرها لهم ذوو العلاقة بقصد ارتكاب جنائية او
جنحة لان القصد من الادلاء بها اليهم مخالف للنظام العام
وللقانون . فالطبيب الذي يطلب اليه أحد الناس اجراء عملية
اجهاض لامرأة يمكنه ان يشهد بان تلك المرأة كانت حاملا لان
الافضاء اليه بسر حملها كان بقصد ارتكاب جرم الاجهاض .
وللزوج الذي يقيم دعوى على زوجه او الذي يعتدي عليه زوجه
بجنائية او جنحة ان يفشي بالمعلومات التي اتصلت اليه من زوجه
اذا كانت تلك المعلومات منتجة في الدعوى او مما يستدعي
التحقيق الجزائي اطلاق القضاء عليه .

١٢٥ - ويجب ان يلاحظ ان المنع الوارد في المواد ٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ يختلف عن المنع الوارد في المواد ٥٩ و٦٠ و٦١ لان المنع هنا موجه الى شخص من لديه المعلومات ، فعلى المحكمة ان تدعوه للشهادة وعليه الحضور امامها والاعتذار عن اداء شهادته بالاستناد الى النص القانوني وللمحكمة اعفاؤه من الشهادة اذا تبينت لها صحة معذرتة .

١٢٦ - اما اذا ادلى بالمعلومات التي لايجوز له افشاؤها فليس المحكمة ان تستند اليها في حكمها ويتعرض الشاهد للعقوبات الجزائية او المسلكية التي نص عليها قانون الجزاء او قانون مهنته الخاص .

١٢٧ - لقد نصت المادة ٦٢ من المشروع على مبدأ من شأنه ان يحدث انقلاباً تاماً في الشهادة . فان المجلة توجب للشهادة نصاباً معيناً (المادة ١٦٨٥) وتعطي لهذا النصاب قوة كاملة في الاثبات في حال موافقة الشهادة للدعوى (المادة ١٧٠٦) ولذلك غني واضعوها بتحديد شروط أساسية دقيقة للشهادة (المادة ١٦٩٦ وما بعدها) ولكيفية أدائها (المادة ١٦٨٧ وما بعدها) ولموافقتها للدعوى (المادة ١٧٠٦ وما بعدها) ، وعينوا الحلول التي يجب الاخذ بها في حال اختلاف الشهود (المادة ١٧١٢ وما بعدها) ، وما يترتب على رجوع الشهود عن الشهادة (المادة ١٧٨٢ وما بعدها) وواجبوا تركية الشهود سرّاً وعلناً باجراءات عينوها (المادة ١٧١٦ وما بعدها) وحددوا ما يترتب على رجوع الشهود

عن الشهادة (المادة ١٧٢٨ وما بعدها) • فإذا استكملت الشهادة هذه الشرائط الشكلية والموضوعية انتجت مفعولها القانوني اقتاجاً آلياً ولو كان القاضي غير مقتنع بصدقها أو كان متأكداً من كذبها •

١٢٨ - اما المادة ٦٢ من المشروع فقد تركت للقاضي تقدير قيمة الشهادة من حيث الموضوع • فمهما يكن عدد الشهود ومهما تكن مطابقة الشهادة للدعوى فإن للقاضي ان ينظر فيها ويحصيها ليتبين ما فيها من حقيقة ، وللوصول الى هذه الغاية ينظر بعين الاعتبار الى اخلاق الشاهد ، ودرجة ذكائه وقوة ذاكرته ، وسنه ، وتربيته ويحلل مظهر منه اثناء الدعوى من ميل او انحياز الى طرف دون آخر ومن صراحة أو اضطراب وسهولة أو صعوبة في التعبير عن فكرة والى غير ذلك من العوامل التي تحمله على الاقتناع بصحة الشهادة او عدمها ، فان اقتنع بصحتها قبل بها والا اسقطها •

١٢٩ - وقد اجاز النص في حال عدم موافقة الشهادة للدعوى او في حال اختلاف أقوال الشهود ان يأخذ القاضي من الشهادة بالقدر الذي يقنع به •

١٣٠ - وبالنظر لهذا السلطان المطلق اصبح امر تصاب الشهادة معدوم القيمة ولذلك قضى النص بان للقاضي ان يأخذ بشهادة الشاهد الواحد اذا اقتنع بصحتها وهو مبدأ يوافق ما ذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين من جواز الحكم بتشهد واحد ويمين •

١٣١ - وبما ان المشروع (المادة ٥٨) اوجب في حال الاجازة باثبات واقعة بشهادة الشهود ان يكون للخصم الآخر الحق في تقيها بهذا الطريق ، فقد نصت الفقرة ٣ من المادة ٦٢ المشار اليها على ان للمحكمة ان ترجح بينة على اخرى وفقاً لما تستخلصه من ظروف الدعوى ، والبينة المقصودة هنا هي البينة بالشهادة دون غيرها •

١٣٢ - ولا بد لنا من لفت النظر الى اهمية نص المادة ٦٢ من المشروع والى خطورة الانقلاب الوارد فيها وعلى كل فان القرار الذي يصدر في تقدير قيمة الشهادة يجب ان يكون معللاً تعليلاً كافياً لظهار الاسباب والعوامل التي استند اليها القاضي في قبول الشهادة او اسقاطها او اسقاط قدر منها اذ ان فقدان التعليل او تقصه يؤديان الى فسخ حكمه في الاستئناف أو الى تقضه من محكمة التمييز •

الفصل الثاني

في اجراءات الشهادة

١٣٣ - ان التفاصيل الواردة في المشروع بشأن اجراءات الشهادة واضحة جداً خلافاً لما جاء في المواد ٨٣ الى ٨٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية ، وهي خالية من المراسم

الشكلية التي نص عليها الباب الخامس عشر من المجلة ، وقد تضمنت احكاماً تحول دون تأخير الدعوى .

١٣٤ - اوجبت المادة ٦٩ من المشروع ان تكون الوقائع المطلوب اثباتها بالشهادة مما يجوز اثباته بها ومنتجة في الدعوى ، ومعنى ذلك ان تؤثر في اثبات الحق المدعى به . فاذا كانت الوقائع غير منتجة ، كان من العبث الاهتمام بها ، وعلى المحكمة رد طلب اثباتها . ولذلك نصت المادة ٦٩ من المشروع على اصدار قرار باستماع الشهود و اوجبت المادة ٧١ تحت طائلة البطلان ان تبين في هذا القرار كل واقعة من الوقائع تقرر اثباتها بالشهادة ليكون الطرفان على علم بالوقائع التي اجازت المحكمة اثباتها بهذه البيئة وبالوقائع التي رفضت اجازة اثباتها بها وحتى تتعين للقاضي الحدود التي يجب عليه ان يحصر فيها افادت الشهود ، وحتى يطلع الشهود على ما دعوا للشهادة بشأنه ، ولذلك اوجبت المادة ٧٣ ان تتضمن مذكرة الدعوة للشهود بياناً موجزاً للدعوى .

١٣٥ - اما الشهود فعلى كل من يدعى منهم للشهادة ان يلبي الدعوة ، فاذا لم يحضر جاز للمحكمة ان تفرض عليه غرامة بحكم مبرم وان تقرر احضاره جبراً (المادة ٧٤) وعلى ذلك ايد المشروع المبدأ النافذ والقاضي بان الشهادة امام القضاء خدمة عامة يقصد منها تسهيل سبل العدالة واحقاق الحق فلا يجوز الامتناع عنها .

١٣٦ - ولم يعف من الحضور الى المحكمة الا رئيس الجمهورية فاجب انتقال المحكمة لسماع شهادته (المادة ٧٢) وكذلك الحال فيما يتعلق بالشاهد الذي يمنعه عذر عن المثول امام المحكمة فقد اجازت المادة ٧٥ للمحكمة الانتقال لسماع اقواله او انتداب أحد قضاتها لهذه الغاية ، و اوجبت دعوة الخصوم لحضور تأدية هذه الشهادة وقضت بتنظيم محضر خاص بها • واما الشهود الموجودون خارج منطقة المحكمة فقد اجازت المادة ٧٦ استماعهم عن طريق انابة محكمة محل اقامتهم •

١٣٧ - يستمع كل شاهد على انفراد بحضور الخصوم (المادة ٧٧ فقرة ١) ويجوز للقاضي ان يأمر الخصوم أو احدهم بالخروج من الجلسة اذا كان حضورهم مما يؤثر في حرية الشاهد الا انه يجب حتما بعد استماع الشاهد دعوة الخصم الذي اخرج من الجلسة واطلاعه على الشهادة المؤداة في غيابه (المادة ٧٧ فقرة ٢) • ويعود للقاضي تقدير لزوم منع الخصم من حضور اداء الشهادة •

١٣٨ - اما تحليف الشاهد فليس في التشريع الحالي مايوجبه الا بطلب المشهود عليه بعد اداء الشهادة اذا رأى القاضي لزوماً لتقويتها باليمين (المادة ١٧٢٧ من المجلة) • اما المشروع فقد اوجب تقويتها باليمين حتما بعد ان الغى قيودها الشكلية فنصت الفقرة ٣ من المادة ٧٧ على وجوب تأدية الشاهد قبل الادلاء بالشهادة يميناً بان يقول الحق • ولا يستثنى من

اليمين الا من تسمع شهادته على سبيل الاستثناس • وبديهي ان لاشهادة حقيقية الا باليمين فالناس يتحسسون بالوازع الديني ، واليمين تضيف هذا الوازع القوي الى اعتبارات الشرف والصدق والامانة التي تحمل الشاهد عادة على قول الحقيقة .

١٣٩ - والتشريع الحالي لا يتضمن احكاماً بشأن استجواب الشهود • اما المشروع فانه بعد ان اقر للقاضي حق تقدير قيمة الشهادة من حيث الموضوع اوجب عليه سلوك الوسائل المؤيدة لتكوين قناعته بصحتها ، وذلك باستجواب الشاهد عن ملابسات الوقائع التي يشهد عنها وعن تفاصيلها وعن طريق اتصالها بعلمه واجاز لقضاة المحكمة وللخصوم ان يوجهوا للشاهد الاسئلة اللازمة بواسطة رئيس الجلسة على ان تكون الاسئلة منتجة وسمح للرئيس بمواجهة الشهود بعضهم ببعض في حال التناقض والاختلاف ليظهر مقدار الصدق في كل شهادة (المادتان ٨٠ و ٧٩) •

١٤٠ - وقد نصت المادة ٨١ من المشروع على حرية الشاهد في اداء الشهادة بالادلاء بمعلوماته بالصورة التي يراها اقرب للتعبير عن فكره ، وعلى حرية المحكمة في قبولها دون التقيد بمراسم شكلية ، فتكتفي المحكمة منه من حيث الشكل بتعيين الشهود به تعييناً نافياً للجهالة وهي التي تقدر حصول هذا التعيين • وقد منعت المادة المذكورة تركية الشهود لان

التجارب قد دلت على عدم الفائدة منها ، لاسيما وان التزكية ليست شرطاً لصحة القضاء .

١٤١ - اما اداء الشهادة فيكون شفافاً الا اذا اجاز انقاضي للشاهد ان يستعين بمفكرات مكتوبة في الحالات التي تسوغ طبيعة الدعوى ذلك (المادة ٨٢) وتقدير هذه الحالات متروك له .

١٤٢ - واما من لاقدره له على الكلام فيؤدي الشهادة بالكتابة او بالاشارة اذا امكن ان يبين مراده بها (المادة ٨٣) .

١٤٣ - وقد اوجبت المادة ٨٤ ان تثبت في محضر الجلسة اجابات الشاهد بصفة المتكلم دون اي تغيير فيها وقضت بان تتلى عليه اجاباته وان تحرر بعدها التعديلات التي يدخلها عليها ، وبان تسجل بهذا الاسلوب ايضاً الاسئلة التي وجهت اليه والاجوبة التي اعطاها والملاحظات التي ابدت بحق الشهادة والشاهد . ولا يجوز ان يكتفى بخلاصة عن ذلك ولو ثم يعترض الخصوم .

١٤٤ - والتشريع الحالي لايجيز للمحكمة ان تقرر استماع الشهود دون طلب من احد الخصوم باعتبار ان عبء الاثبات يقع على عاتق الطرفين . اما المشروع فيما انه اخذ بسبداً منح المحكمة حق تقدير قيمة الشهادة كان لابد له ان يفسح المحكمة مجال استكمال الوسائل المؤيدة الى تكوين قناعتها

ولو لم يطلب الخصم ذو العلاقة ذلك ، ولهذا اجاز للمحكمة في المادة ٧٠ ان تقرر استماع الشهود من تلقاء نفسها متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة الا انه حصر هذا الحق في الاحوال التي يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود .

١٤٥ - على انه يجب الانتباه الى ان لهذا الحق صفة استثنائية فانه لم يوضع لايجاد ادلة لمصلحة الخصم بل لاستكمال ماورد من الادلة لتطمئن المحكمة الى الحكم الذي تصدره . فلايجوز للمحكمة ان تقرر التحقيق اذا لم يكن في الدعوى أي دليل ، كما انه ليس لها ان تقرر التحقيق اذا أثبت الخصم دعواه بدليل كامل يقضي القانون بالحكم بموجبه .

١٤٦ - وقد وضع المشروع طريقه لم ترد في التشريع الحالي للحصول على اثبات بالشهادة . فقد يحدث ان تكون هنالك مصلحة هامة في استماع افادة شهود في موضوع لم يعرض على القضاء ولكن يحتل عرضه عليه ، ويخشى من استحالة استماع هؤلاء الشهود عندما يقع النزاع اما لعزمهم على السفر او لاصابتهم بمرض خطير او لغير ذلك من الاسباب التي يعود تقديرها للمقاضي . ففي هذه الحالة اجازت المادة ٨٦ من المشروع مراجعة قاضي الامور المستعجلة ليقوم باستماع الشهود على تفقة الطالب بمواجهة الطرفين ويتبع في ذلك القواعد المنصوص عليها لاستماع الشهود (المادة ٨٨) الا ان محضر

الشهادة يحفظ لدى قاضي الأمور المستعجلة ولا يجوز تسليم صورة عنه الا اذا رأت المحكمة عند عرض النزاع عليها انه مما يجوز اثباته بالشهادة . ويبقى للخصم الآخر حق الاعتراض على قبول هذا الدليل وحتى طلب سماع شهود تفي لمصلحته (المادة ٨٧) .

١٤٧ - وقد عني المشروع بمسألة تفقات الشهود وحدد لها قواعد بسيطة فنص في المادة ٦٩ على ان المحكمة عندما تقرر اجازة الاثبات بالشهادة تعين بقرارها المبلغ الذي يجب على طالب الاثبات ايداعه في ديوان المحكمة لحساب تفقات الشهود ولا يعفى من الايداع الا الخصم الذي يتعهد باحضار شهوده بنفسه . اما الخصم الحائز على المعونة القضائية فتطبق بشأنه الاحكام الواردة في قانون المعونة القضائية . واذا قررت المحكمة التحقيق من تلقاء نفسها فان تفقات الشهود تدفع من الخزينة . وتدفع للشهود تفقاتهم بعد ان يؤدوا الشهادة ، فتقدرها لهم المحكمة ويتقاضونها اما من المبلغ المودع لحساب النفقات او من الخزينة في حالة المعونة القضائية والتحقيق الذي امرت به المحكمة من تلقاء نفسها ، واما الشهود الذين احضرهم الخصم بنفسه فليس للمحكمة ان تقرر لهم تفقات .

الباب الرابع

القرائن

١٤٨ - يتضمن هذا الباب فصلين : اولهما في القرائن القانونية ، وثانيهما في القرائن القضائية •

ولقد كان من الضروري وضع هذا الباب في القرائن لخلو التشريع الحالي منها • فكل ماورد فيه بشأنها ينحصر في المادة ١٨٣٧ من المجلة التي نصت على عدم جواز رؤية الدعوى وسماعها تكرارا بعد الحكم فيها وما ورد بهذا المعنى في المادة ٣ من قانون اصول المحاكمات المدنية والمادة ٣٨ من ذيله • وكذلك ما جاء في المادتين ١٧٤٠ و ١٧٤١ من المجلة والمادة ٧٩ من اصول المحاكمات المدنية بشأن القرينة القاطعة •

الفصل الاول

القرائن القانونية

١٤٩ - يتضمن هذا الفصل القرائن القانونية ، وهي القرائن التي اخذ بها المشرع وبنى عليها احكاما قانونية فأصبحت تغني من تقررت لمصلحته عن طرق الاثبات الاخرى ، فحسبه ان يقيم

الدليل على وجودها حتى يتقرر مدلولها الذي عينه القانون
ففي الاحوال التي نص فيها القانون على تملك العقار بوضع
اليد بالشروط والمدة التي عينها لاحظ ان في وضع اليد على
هذه الصورة قرينة على ان واضع اليد يملك العقار . ولما قرر
القانون كذلك عدم سماع الدعوى لمرور الزمان لاحظ ان في
ترك الدعوى مدة طويلة قرينة على عدم حق المدعي فيما يدعيه
فاذا ثبت وضع اليد على العقار بالشروط وفي المدة المعينة في
القانون ، او ثبت ترك الدعوى مدة مرور الزمان ، وجب الحكم
بهذه القرينة لمن تقرر لمصلحته بدون لزوم للبحث في طريقة
اخرى من طرق الاثبات .

١٥٠ - واقد ذهب المشتري مبدئيا الى جواز اقامة
الدليل العكسي لنقض ما تدل عليه القرينة القانونية الا اذا
تضمن القانون نصا لا يجيز ذلك . فلمن يخاصم واضع اليد ان
ثبت ان وضع اليد كان لحسابه ولم يكن لحساب واضع اليد
كما ان قرينة مرور الزمان المانع لسماع الدعوى تسقط بالاقرار .

١٥١ - وقد جعلت المادة ٩٠ احكام المحاكم التي حازت
درجة القطعية من القرائن القانونية ولكن دون ان يجوز نقضها
بدليل آخر لان المصلحة العامة تقتضي بوضع حل للنزاع فاتخذ
المشتري من الحكم القطعي قرينة على ان القضية قد فصلت على
خير الوجوه واعداها ولكنه جعل الاخذ بهذه القرينة من حق
الطرفين لا من حق المحكمة .

١٥٢ - وقد وضعت المادة ٩١ قاعدة للاحكام الجزائية
فاقرت مبدئياً تأثيرها في القضية المدنية ماعدا الوقائع التي لم
يفصل فيها الحكم الجزائي او فصل فيها دون ضرورة . فاذا
اقتصر الحكم الجزائي على مسائل العفو او مرور الزمان لم
يكن له من اثر في الدعوى المدنية .

الفصل الثاني

القرائن القضائية

١٥٣ - واما الفصل الثاني من هذا الباب فتضمن
تعريف القرينة القضائية ويبدو من المادة ٩٢ ان استنباط هذه
القرينة متروك الى حكمة القاضي وتقديره لعدم حصرها
نظرا لاختلاف الوقائع وظروف النزاع ، على ان يكون اثبات
بها مقبولا في الاحوال التي يجوز الاثبات فيها بالشهادة لان
السبب الذي يوجب عدم الاخذ بالشهادة في اثبات بعض
الالتزامات التعاقدية موجود في القرينة ايضا .

الباب الخامس

الاقرار

١٥٤ - ان الاحكام المتعلقة بالاقرار الواردة في هذا الباب لا تختلف من حيث مبادئها عن الاحكام الواردة في مجلة الاحكام العدلية . فلقد جعل المشروع الاقرار من جملة وسائل اثبات وعرفه بأن اخبار الخصم بحق عليه لآخر (المادة ٩٣) فاذا صدر عنه امام القضاء في الواقعة القانونية المدعى بها كان اقراراً قضائياً (المادة ٩٤) واما اذا صدر عنه في غير القضاء او في القضاء ولكن في واقعة غير مدعى بها فهو اقرار غير قضائي (المادة ٩٥) .

١٥٥ - وقد فرق المشروع بين هذين الاقرارين من حيث قوة الاثبات وسلطة القاضي في تقديرها فجعل الاقرار القضائي حجة ملزمة ليس للقاضي من سلطة في تقديرها (المادة ٩٩) واما الاقرار غير القضائي فانزله منزلة الواقعة التي يعود تقديرها اليه (المادة ١٠٢) وسبب ذلك ان ركن القصد ظاهر في الاقرار القضائي لصدوره عن المقر بحضور القضاء في الواقعة المدعى بها ، واما الاقرار غير القضائي فركن القصد فيه غير واضح تماماً لصدوره عن المقر في غير القضية التي تتعلق

به او في غير حضور القضاء فلا يمكن الجزم بنية المقر أنه كان يقصد واقعة اخرى .

١٥٦ - ويختلف الاقراران من حيث وسيلة الاثبات : فالاقرار القضائي في غير حاجة للاثبات لوقوعه بحضور القضاء وانما تكفي الدلالة عليه ، اما الاقرار غير القضائي فيجب اثباته وفقاً للقواعد العامة المختصة بالاثبات فلا يجوز مثلاً اثبات الاقرار بالشهادة اذا تعلق بالالتزامات التعاقدية في المواد المدنية التي تتجاوز قيمتها مائة ليرة سورية الا اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة .

١٥٧ - على انه من البديهي ان الاقرار غير القضائي لا يتناول الاسناد لانها من الادلة الكتابية التي تؤلف وسيلة للاثبات مستقلة عن الاقرار .

الفصل الاول

شروط الاقرار

١٥٨ - لقد احتفظ المشروع بالشروط الموضوعية في المجلة للاقرار فاشتراط ان يكون المقر عاقلاً بالغاً غير محجور عليه فلا يصح اقرار الصغير والمجنون والمعتوه والسفيه ولا يصح

عليهم اقرار اوليائهم واوصيائهم والقوام عليهم فيما يعزى اليهم،
ولكن الاقرار اذا تناول عملاً قام به الولي او الوصي بذاته كان
الاقرار صحيحاً ، واما الصغير المميز فاقراره صحيح في الامور
المأذون فيها (المادة ٩٦) .

١٥٩ - وجعل المشروع اقتباساً من المجلة عدم تكذيب
ظاهر الحال للاقرار شرطاً اساسياً لصحة الاقرار ويعود للمحكمة
تقدير مطابقة الاقرار لظاهر الحال على ما يبدو لها من وقائع
الدعوى (المادة ٩٧) .

١٦٠ - كذلك اقر المشروع ما اخذت به المجلة من ان
حق المقر له بما تضمنه الاقرار يثبت بوقوع الاقرار فلا يتوقف
على قبوله ولكن للمقر له الخيار في ان يقبل الاقرار او يرده
كلا او بعضاً فيزول حكم الاقرار في المردود (المادة ٩٨) .

الفصل الثاني

احكام الاقرار

١٦١ - اقر المشروع الزام المرء باقراره القضائي الا اذا
حكم القضاء بتكذيبه (الفقرة الاولى من المادة ٩٩) لان الحكم
بالتكذيب يدل على عدم وقوع المقر به اصلاً ..

١٦٢ — وافر كذلك عدم جواز الرجوع عن الاقرار الا اذا أثبت المقر انه اخطأ في الوقائع المادية (المادة ٩٩) لان الخطأ المادي يدل على ان الاقرار مشوب بعيب الرضى فيجوز الرجوع عنه لان المشترع حينما يلزم المرء باقراره يستند في هذا الالتزام الى صدوره عنه بالرضى والاختيار فاذا لم يكن كذلك جاز الرجوع عنه لزوال السبب الموجب للالتزام .

١٦٣ — والناحية الهامة التي جاءت في المشروع قبول مبدأ عدم تجزئة الاقرار كقاعدة عامة الا اذا كان الاقرار يتضمن عدة وقائع ليس بينها ارتباط من حيث طبيعتها فلا يستدعي وجود احداها وجود الاخرى (المادة ١٠١) فالأقرار بالدين وايثائه او الاقرار به معلقاً على شرط او مضافاً الى اجل يتضمن واقعتين مرتبطتين من حيث طبيعتهما لان وفاء الدين او تعليقه على شرط او اضافته الى اجل مما يتصل بالدين من حيث طبيعته فوجوده يقتضي وجود الشرط والاجل والوفاء . اما لو اقر بالدين وادعى التقاص فالأقرار يجزأ لان التقاص واقعة لا ترتبط بالدين من حيث الجوهر ولا هي من مستلزماته فوجود الدين لا يقتضي وجود التقاص .

١٦٤ — على انه يجب الانتباه الى ان مبدأ عدم تجزئة الاقرار الذي يقبل لأول مرة في تشريعنا بهذا المشروع لا يكون مداراً للبحث الا اذا كان الاقرار هو الدليل الاوحد المستند اليه في القضية وليس من دليل غيره .

١٦٥ - ولم يأخذ المشروع بدعوى الكذب بالاقرار على صورتها الواردة في المادة ١٥٨٩ من المجلة بيد انه يحق للمقر ان يدعي بان اقراره كان مواضعة او لم يكن له سبب او محل وان يثبت ذلك ، فاذا عجز جاز له ان يطلب تحليف خصمه ليسين الحاسمة على نفي ما يدعيه .

الفصل الثالث

استجواب الخصوم

١٦٦ - تضمن هذا الفصل اقرار مبدأ استجواب الخصوم ووضع قواعده واصوله ومؤيداته .
وهذا المبدأ وان كان مقبولا في التشريع الحالي بالمادة ٥١ من قانون اصول المحاكمات المدنية الا ان عدم اشتماله على قوة مؤيدة له قد جعله بحكم عدم فلم يظهر اثره في التطبيق رغم شدة الحاجة اليه لاستجلاء الحقيقة باقرب الوسائل .

١٦٧ - وقد ترك المشروع حق الاستجواب للمحكمة تتولاه عفواً او بناء على طلب الخصوم (المادة ١٠٤) كما ترك للمحكمة حق تقدير ما اذا كانت الوقائع التي يراد الاستجواب عنها منتجة او جائزة الاثبات فان لم تكن كذلك كان لها حق رفض الطلب (المادة ١٠٥) .

١٦٨ - ووضع المشروع مؤيداً شديداً لا تقاذه هذا الحكم وهو ان تتخذ المحكمة من امتناع الخصم عن الحضور او عن الاجابة مسوغاً لاعتبار الوقائع التي تقرر استجوابه عنها ثابتة او ان تقبل اثباتها بالشهادة والقرائن في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة . وقد كان قبول هذا المؤيد الشديد ضروريا بعد ان دلت التجربة على ان فقدانه في التشريع الحالي لم يجعل لهذا الحكم من اثر . ويختلف هذا المؤيد عن مثيله في مشروع قانون المرافعات المصري من حيث ان هذا المشروع يكتفي في حال التخلف عن الحضور والامتناع عن الاجابة بجواز الاثبات بالشهادة والقرائن في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ولم يأخذ بشبوت الوقائع بمجرد التخلف والامتناع ، مع ان من يدعى الى القضاء للاستجواب يعلم حق العلم انه يدعى للاجابة عن وقائع تتعلق بالدعوى ، وهو على معرفة كاملة بها ، فعليه ان يلبي دعوة القضاء . وهذا ما اوجب ان يأخذ المشروع بالمؤيد الوارد في المادة ١١١ تاركا تقدير الامر للمحكمة فان لم تر من ظروف النزاع ووقائع الدعوى ما يبرر ان تتخذ من التخلف والامتناع مسوغاً لاعتبار الوقائع ثابتة جنحت الى تكليف اثباتها بالشهادة والقرائن .

١٦٩ - واما اجراءات الاستجواب فانها على كثير من السهولة واليسر ، فريس المحكمة هو الذي يوجه الاسئلة التي يرى ضرورة الاجابة عنها والاسئلة التي يدلي بها الخصوم

(المادة ١٠٦) ولكن للمحكمة سلطة واسعة في تقدير ما اذا كان السؤال جائزا ومنتجا ومن حقها ان تمنع كل سؤال غير جائز وغير منتج لعدم الفائدة من توجيهه (المادة ١٠٨) ، ومن حقها كذلك ان تمنح المستجوب مهلة للاجابة (الفقرة الاخيرة من المادة ١٠٦) ويجب ان يكون الاستجواب بمواجهة طالبه ولكنه اذا لم يحضر كان للمحكمة ان تستجوب الخصم بغيابه (المادة ١٠٧) وتدون الاسئلة والاجوبة بالتفصيل والدقة في محضر الجلسة ثم تتلى على الخصوم ويوقع رئيس المحكمة وكاتبها على المحضر . واذا امتنع الخصم عن الاجابة وجب ذكر ذلك في المحضر (المادة ١٠٩) .

الباب السادس

اليمن

الفصل الاول

اليمن الحاسمة

١٧٠ - ان احكام اليمن في هذا المشروع تختلف اختلافا بينا في كثير من المسائل عن الاحكام الواردة في مجلة

الاحكام العدلية وان كانت تتفق معها في اعتبار الحلف والنكول
من اسباب الحكم (المادة ١١٩) على شرط وقوعها في المحكمة
(المادة ١١٧) •

١٧١ - واول مايسترعي الانتباه في هذا الموضوع
تقسيم اليمين الى حاسمة ومتمة وبذلك يأخذ تشريعنا باليمين
المتمة لأول مرة •

١٧٢ - يتضمن الفصل الاول من هذا الباب بيان
الاحكام المتعلقة باليمين الحاسمة وهي التي يوجهها الخصم
ليحسم بها النزاع (المادة ١١٢) •

١٧٣ - وقد اجاز المشروع لكل من الخصمين ان يوجه
اليمين الى خصمه ولكنه اشترط لذلك اذن المحكمة (المادة ١١٣)
لان المشروع يقرر انه لا بد لتوجيه اليمين في الواقعة من ان تكون
الواقعة غير ممنوعة بالقانون ولا مخالفة للنظام العام والاداب
العامة (المادة ١١٤) كما ترك للمحكمة حق تقدير ما اذا كانت
اليمين واردة على واقعة منتجة او غير منتجة في الدعوى ، أو
كانت من الوقائع التي لا يجوز فيها الاثبات باليمين ، او ظهر
للمحكمة ان الخصم لا يقصد باليمين الا الكيد بخصمه ليستغل
عاطفته الدينية او مركزه الادبي ، فأقر للمحكمة في هذه
الاحوال حق رفض توجيه اليمين (المادة ١٢٥) • وعلى ذلك
يجب على من يوجه اليمين الى خصمه ان يبين الوقائع التي يريد
استحلافه عليها بالتفصيل ويذكر صيغة اليمين (المادة ١١٨) حتى

تتمكن المحكمة من النظر فيما اذا كانت تلك الوقائع مما يجوز ان ترد عليها اليمين او كانت الصيغة مرتبطة بالواقعة التي يطلب التحليف عليها • ولم يأخذ المشروع بوضع صيغ مقرررة لليمين كالسبب والحاصل واما ترك ذلك للمحكمة تقررره حسب الوقائع التي يجري عليها التحليف •

١٧٤ - وفي المشروع مبدأ جديد وهو حق رد اليمين من وجهت اليه على خصمه الذي وجهها اليه (المادة ١١٦) وهو مبدأ يوافق ما تعارف عليه الناس في ايامنا هذه ، ويسوي بين المتخاصمين في حق توجيه اليمين ، لان المشتري كما اجاز لاحدهما ان يحتكم الى ذمة الآخر في احدى الوقائع اجاز لخصمه ان يحتكم الى ذمته في الواقعة ذاتها وبذلك لم تبق اليمين موجهة على النفي بل اصبحت تتوجه على الاثبات ايضا كما لو انكر الخصم استلام مبلغ من خصمه وطلب تحليف المدعي على دعواه ففي هذه الحال تكون صيغة اليمين الموجهة الى المدعي بأن يحلف انه سلم المبلغ الى خصمه •

١٧٥ - بيد انه يشترط في رد اليمين ان تكون الواقعة مما يشترك فيها الخصمان واما الواقعة التي يستقل بها من وجهت اليه اليمين فلا يجوز فيها الرد • كما لو ادعى شخص ثالث ان العقد القائم بين الطرفين المتخاصمين صوري وعجز عن الاثبات وطلب تحليف خصمه اليمين على نفي دعواه • ففي هذه الحالة

لا يجوز للعائد او لاحدهما ان يرد اليمين على الشخص الثالث
لانه لم يشترك في العقد المدعى بصوريته •

وتسري هذه القاعدة على الحاجز فيما اذا حجز اموال المدين
لدى الشخص الثالث فاعترض هذا منكرا انشغال ذمته بمال
المدين ولم يكن لدى الحاجز اثبات على ما يدعيه وطلب تحليف
الشخص الثالث اليمين على نفي الدعوى ، فاليمين التي تتوجه
من الحاجز في معرض اثبات العلاقة الحقوقية بين المحجوز عليه
والشخص الثالث لا يمكن ردها على الحاجز لعدم اشتراكه في
الواقعة المتنازع عليها • واما العقود فكلها يجوز فيها رد اليمين
سواء اكانت وحيدة الطرف او ثنائية الطرف لاشتراك
الخصمين فيها •

١٧٦ - ويفرر المشروع ان توجيه اليمين يتضمن التنازل
عن غيرها من البيئات (المادة ١٢٠) ، لان القانون لم يجعل
اليمين من وسائل الثبوت الا لانجاد طالب الاثبات حينما يعوزه
الدليل ، فاذا وجه اليمين الى خصمه كان ذلك اقرارا منه بعدم
وجود اي دليل آخر لديه حتى التجأ الى يمين خصمه فليس
له بعد ذلك ان يثبت كذبها ولكن المشروع قبل له في حال ثبوت
كذب اليمين بحكم جزائي حق المطالبة بالتعويض لان ذلك
اقرب الى مبادئ العدالة لان اليمين لا تتضمن معنى الصلح
فحسب وانما هي وسيلة من وسائل الاثبات القانونية ايضا فاذا
اثبت كذبها كان الجرم هو مصدر التعويض •

الفصل الثاني

اليمين المتممة

١٧٧ - يتضمن هذا الفصل احكام اليمين المتممة وهي التي تلجأ المحكمة الى تحليفها استكمالاً لقناعتها حينما لا يكون في الدعوى دليل كامل اذ بوجوده لا يبقى مجال للجروح اليها . ولم يأخذ القانون بهذه اليمين الا اذا كانت الادلة في الدعوى لا تكفي وحدها للحكم فتكون هذه الادلة غير الكافية بمثابة مبدأ ثبوت وحينئذ يجوز للمحكمة ان توثق قناعتها بهذه اليمين . وعلى ذلك لا يجوز توجيه هذه اليمين اذا وجد الدليل الكامل او خلت الدعوى من كل دليل .

١٧٨ - ويعود توجيه اليمين المتممة الى تقدير المحكمة وهي من حقها لا من حق الخصوم فلا يجوز فيها الرد (المادة ١٢٤)، وحلفها لا يقيد المحكمة في الحكم لانها لا تخرج عن دائرة الادلة الواقعية التي تستقل في تقديرها .

١٧٩ - وقد اجاز المشروع للمحكمة ان توجه هذه اليمين للمدعي اذا استحال الحكم بالمدعى به عينا واستحال تقدير قيمته (المادة ١٢٢) وذلك التجاء الى ذمته . بيد ان

المحكمة في هذه الحال ايضا غير مقيدة باليمين فلها ان تقضي على ما تستنبطه من وقائع الدعوى باقل مما جرى عليه الحلف •

١٨٠ - وقد ابقى المشروع على المادة ١٥٨٩ من المجلة وادخل يمين الاستظهار واليمين في حال ثبوت الاستحقاق ورد المبيع بعيب والمطالبة بالشفعة في احكام اليمين المتممة •

الفصل الثالث

اجراءات اليمين

١٨١ - واما الفصل الثالث فقد جمع الاحكام المتعلقة باجراءات اليمين وهي تتضمن بجلاء ووضوح كل ما يساعد المحكمة على سرعة الفصل في هذا الموضوع ، على ان الناحية الهامة التي وردت في هذا الفصل هي منح المحكمة حق رفض توجيه اليمين في الاحوال التي تكون فيها الواقعة المراد اثباتها غير منتجة في الدعوى او غير جائزة الاثبات باليمين او كان طالب التحليف لا يقصد من يمين خصمه الا الكيد به (المادة ١٣٥) ، وقد كان قبول هذا المبدأ ضروريا جدا لان اليمين وسيلة من وسائل الاثبات فلا يمكن الادلاء بها اذا كانت الواقعة المراد اثباتها لا تنتج اثرا قانونيا في الدعوى او كانت الواقعة مخالفة للنظام العام والآداب العامة ، او كانت من الوقائع التي عين لها

القانون طرقاً مخصوصة للاثبات بحيث لايجوز الخروج عنها الى غيرها من وسائل الاثبات كالاسناد التي قضى القانون بعدم جواز اثبات عكسها الا بالتزوير (المادة ٦) •

١٨٢ — وقد دلت التجارب على ان الخصوم كثيراً ما يستغلون عاطفة خصومهم الدينية او مركزهم الادبي فيوجهون اليهم اليمين للكيد او لاستغلال معتقدهم الديني ومكائهم الاجتماعية فنص المشروع على سلطة المحكمة في منع توجيه اليمين في هذه الحال . •

١٨٣ — وافر المشروع للخصم الذي توجهت عليه اليمين ان ينازع في توجيهها عليه او في ردودها على واقعة منتجة في الدعوى (المادة ١٢٧) فاذا لم يفعل وجب عليه ان يحلفها او يردها على خصمه والا كان ناكلاً ، وللمحكمة في حال حضوره ان تنهله اذا طلب الامهال . •

١٨٤ — واما اذا كان الخصم غائباً فيجب ان يدعى الى المحكمة ويبلغ صيغة اليمين التي اقرتها المحكمة فان لم يحضر عد ناكلاً الا اذا كان غيابه عن عذر (المادة ١٢٦) ، ويعود للمحكمة تقدير هذا العذر ولها في حال ثبوته ان تقرر الانتقال لتحليفه او ان تنتدب احد قضاتها لهذه الغاية (المادة ١٢٨) ، كما ان لها ان تستنيب المحكمة التي يقيم الخصم الذي توجهت عليه اليمين في منطقتها (المادة ١٣٣) •

١٨٥ - وافر المشروع ان يكون التحليف بذكر اسم
(الله) تعالى في مبدأ اليمين (المادة ١٢٩) لما في ذكره من
الشعور بقدسية اليمين على ان يكون الحق لمن توجهت عليه
اليمين ان يؤديها وفقاً للاوضاع المقررة في دياتته اذا طلب ذلك
(المادة ١٣٠) ، واما العاجزون عن النطق فيحلفون بالكتابة
فاذا كانوا يجهلون بها جرى تحليفهم باشارتهم المعهودة .

الباب السابع

المعاينة والخبرة

١٨٦ - اهم حكم ورد في هذا الباب هو ترك تقدير
اعمال المعاينة والخبرة الى رأي المحكمة تستنبط منها ما تقنع
بدلالته على الحق بشرط ان تبين الاسباب التي تدعوها الى
عدم الاخذ برأي الخبير كلا او بعضاً (المادة ١٥٥) ، فالمعاينة
في التشريع الحالي ليست من اسباب الحكم ، واما الخبرة فقد
استقر الاجتهاد على انها تقيد المحكمة بحيث يمتنع عليها النظر
في رأي الخبير بالتعديل ذهاباً الى ان ذلك من باب حكم القاضي
بعلمه مع ان النظر في رأي الخبير لا صلة له بعلم القاضي
المقصود في هذا الموضوع ، لان العلم الذي يمتنع على القاضي
ان يحكم بمقتضاه هو ما يطلع عليه بصورة خاصة لا ما يطلع
عليه بحكم ولايته بعد عرض النزاع على المحكمة وقد ادى هذا

الاجتهاد الخطيء الى ان الخير صارت له في الدعوى سلطة
تضاهي سلطة القضاء •

الفصل الاول

في المعاينة

١٨٧ - يتضمن هذا الفصل احكام المعاينة ، وهي تجيز
للمحكمة ان تقرر اجراء المعاينة من تلقاء نفسها او بطلب احد
الخصوم اما بجلب المتنازع فيه الى المحكمة واما بالانتقال
اليه ، او ان تنتدب احد قضاتها لهذه الغاية (المادة ١٣٤) سواء
اكان المتنازع عليه منقولاً او غير منقول ، كما ان لها ان تنيب
في ذلك المحكمة التي يقع المتنازع فيه بمنطقتها لان ذلك مما
يسر اجراء هذا الامر • وللمحكمة والقاضي المنتدب والمحكمة
المنابة حق الاستعانة بخبراء يقومون بمهمتهم فوراً وحق استماع
الشهود الذين يكون استماعهم ضرورياً (المادة ١٣٦) •

الفصل الثاني

في الخبرة

١٨٨ - اما الفصل الثاني فيتعلق بالخبرة ، ويقرر

٨١ - قانون البيّنات م - ٦

المشروع جواز الاستعانة بالخبراء اذا كان الفصل في الدعوى موقوفا على امور تستلزم معرفة فنية ، وقد حدد عدد الخبراء بواحد او ثلاثة حسب اهمية العمل (المادة ١٣٨) على خلاف التشريع الحالي الذي يوجب ان لا يقل العدد عن الثلاثة مع ان من الامور ما لا يستلزم هذا العدد . وترك المشروع حق اختيار الخبراء مبدئيا للخصوم وفقا لاحكام التشريع الحالي فاذا لم يتفقوا اختارتهم المحكمة (المادة ١٣٩) . وفي المشروع حكم جديد وهو جواز تعيين الخبراء للادلاء برأيهم في المحكمة شفاها دون حاجة الى تقديم تقرير (المادة ١٤٢) .

١٨٩ - وتضمن المشروع جميع الاجراءات التي تكفل سرعة انجاز الخبرة وهي تنجلى في الاحكام المتعلقة بتحديد مدة لعمل الخبير (المادة ١٤٠) ، والمبلغ الذي يجب ايداعه (المادة ١٤٣) وبقبول الخبير المهمة او رفضه اياها (المادة ١٤٥) والمدة التي يجوز فيها رد الخبير (المادة ١٤٧) والحكم على الخصم بغرامة اذا تسبب لتأخير عمل الخبير (المادة ١٥٣) والحكم على الخبير بالنفقات وبرد السلفة والغرامة اذا لم يقم بمهمته او استقال منها بعد ان باشرها (المادة ١٥٧) . وهذه كلها احكام تعجل العمل وتحول دون المظل والتسويق .

الخاتمة

ان اثر هذا المشروع في حياتنا القضائية سيكون عظيما

جدا فهو الخطوة الاولى لاصلاح تشريعنا على هدى من
التطور الحقوقي الحديث فاذا ماتم قبوله واقراره كانت سبل
العدالة ميسرة للمواطنين من اقرب الطرق والوسائل والسلام .

دمشق في ٤ جمادي الآخرة ١٣٦٦ وفق ٢٥ نيسان ١٩٤٧

أمين العملية العام

اسعد الكوراني

* * *

قانون البينات

في المواد المدنية والتجارية

اقر مجلس النواب ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

الباب الاول

قواعد كلية في الالبات

المادة ١ - تقسم البينات الى :

١ - الادلة الكتابية .

٢ - الشهادة .

٣ - القرائن .

٤ - الاقرار .

٥ - اليمين .

٦ - المعاينة والخبرة .

المادة ٢ — ليس للقاضي ان يحكم بعلمه الشخصي .

المادة ٣ — يجب ان تكون الوقائع التي يراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة في الاثبات وجائزا قبولها .

الباب الثاني

الادلة الكتابية

المادة ٤ — الادلة الكتابية هي :

- ١ — الاسناد الرسمية .
- ٢ — الاسناد العادية .
- ٣ — الاوراق غير الموقعة .

الفصل الاول — الاسناد الرسمية

المادة ٥ — ١ — الاسناد الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة ، طبقا للاوضاع القانونية ، وفي حدود سلطته واختصاصه ، ماتم على يديه او ما تلقاه من ذوي الشأن .

٢ — فاذا لم تستوف هذه الاسناد الشروط الواردة في الفقرة السابقة ، فلا يكون لها الا قيمة الاسناد العادية بشرط

ان يكون ذوو الشأن قد وقعوا عليها بتواقيعهم او باختامهم
او ببصمات اصابعهم •

المادة ٦ - ١ - تكون الاسناد الرسمية حجة على الناس

كافة بما دون فيها من أفعال مادية قام بها الموظف العام في حدود
مهمته ، أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره ، وذلك ما لم
تبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا •

٢ - اما ماورد على لسان ذوي الشأن من بيانات فيعتبر
صحيحاً حتى يقوم الدليل على ما يخالفه •

٣ - واما الاوراق السرية التي يراد بها تعديل الاسناد
الرسمية او الاسناد العادية فلا مفعول لها الا بين موقعيها •

المادة ٧ - ١ - اذا كان اصل السند الرسمي موجودا ،
فان الصور الخطية والفوتوغرافية التي نقلت منه وصدرت عن
موظف عام في حدود اختصاصه تكون لها قوة السند الرسمي
الاصلي بالقدر الذي يعترف فيه بمطابقة الصورة للاصل •

٢ - وتعتبر الصورة مطابقة للاصل ما لم ينازع في ذلك
احد الطرفين • وفي هذه الحالة تراجع الصورة على الاصل •

المادة ٨ - اذا لم يوجد اصل السند الرسمي ، كانت
الصورة الخطية او الفوتوغرافية حجة على الوجه الآتي :

أ - يكون للصورة الاولى قوة الاصل اذا صدرت عن

موظف عام مختص وكان مظهرها الخارجي لا يتطرق معه الشك في مطابقتها للاصل .

ب - ويكون للصورة الخطية او الفوتوغرافية المأخوذة من الصورة الاولى نفس القوة اذا صدرت عن موظف عام مختص يصادق على مطابقتها للاصل الذي اخذت منه . ويجوز لكل من الطرفين ان يطلب مراجعة هذه الصورة على الصورة الاولى على ان تتم المراجعة في مواجهة الخصوم .

ج - اما الصورة المأخوذة عن الصورة الثانية فيمكن الاستئناس بها تبعاً للظروف .

الفصل الثاني - الاسناد العادية

المادة ٩ - السند العادي هو الذي يشتمل على توقيع من صدر عنه او على خاتمه او بصمة اصبعه وليست له صفة السند الرسمي .

المادة ١٠ - ١ - من احتج عليه بسند عادي ، وكان لا يريد ان يعترف به ، وجب عليه ان ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط او توقيع او خاتم او بصمة اصبع ، والا فهو حجة عليه بما فيه .

٢ - اما الوارث او اي خلف آخر فيكتفي منه ان يقرر بانه لا يعلم ان الخط او التوقيع او الختم او البصمة هو لمن تلقى عنه الحق .

٣ - من احتج عليه بسند عادي وبحث فيه لا يقبل منه
انكار الخط او التوقيع او الخاتم او بصمة الاصبع .

المادة ١١ - ١ - لا يكون السند العادي حجة على الغير
الا اذا كان له تاريخ ثابت .

٢ - ويكون له تاريخ ثابت :

أ - من يوم ان يصادق عليه كاتب العدل .

ب - من يوم ان ثبت مضمونه في ورقة اخرى ثابتة
التاريخ .

ج - من يوم ان يؤشر عليه حاكم او موظف مختص .

د - من يوم وفاة احد ممن لهم على السند اثر ثابت او
معترف به من خط او توقيع او ختم او بصمة اصبع او من يوم
ان يصبح مستحيلا على احد هؤلاء ان يكتب او يصم لعله
في جسمه .

هـ - من يوم وقوع اي حادث آخر يكون قاطعا في ان
السند قد صدر قبل وقوعه .

٣ - ومع ذلك يجوز للمحكمة تبعا للظروف الا تطبق
هذه المادة على الوصولات .

٤ - لا تشمل احكام هذه المادة الاسناد والاوراق
التجارية ولو كانت موقعة او مظهرة من غير التجار لسبب مدني،

وكذلك اسناد الاستقراض الموقعة لمصلحة تاجر برهن او بدون
رهن مهما كانت صفة المقترض .

المادة ١٢ - ١- تكون للرسائل قوة الاسناد العادية من حيث
الاثبات مالم يثبت موقعها انه لم يرسلها ولم يكلف احدا
بارسالها .

٢ - وتكون للبرقيات هذه القوة ايضا اذا كان اصلها
المودع في دائرة البريد موقعا عليه من مرسلها . وتعتبر البرقية
مطابقة لاصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

٣ - يقبل من الذي ارسل كتابا مضمونا واثبت وصوله
للمرسل اليه بوصل دائرة البريد او بوصل من المرسل اليه
ابرار النسخة المحفوظة لديه اذا رفض المرسل اليه ابرار الاصل .
وتعد هذه النسخة صحيحة مالم يثبت العكس .

المادة ١٣ - السند المؤيد لسند سابق يكون حجة على
المدين ، ولكن يجوز له ان يثبت خطأ هذا السند بتقديم
السند الاصيلي .

الفصل الثالث

الاوراق غير الموقع عليها

المادة ١٤ - دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار .

الا ان البيانات الواردة فيها عما ورده التجار تصلح اساسا
يجيز للمحكمة ان توجه اليمين المتسمة لاي من الطرفين .

المادة ١٥ - دفاتر التجار الاجبارية تكون حجة .

١ - على صاحبها سواء اكانت منتظمة ام لم تكن . ولكن
لايجوز لمن يريد ان يستخلص منها دليلا لنفسه ان يجزيء ماورد
فيها ويستبعد ماكان مناقضا لدعواه .

٢ - لصاحبها في المعاملات المختصة بتجارته اذا كانت
منتظمة وكان الخلاف بينه وبين تاجر .

المادة ١٦ - اذا تباينت القيود بين دفاتر منتظمة لتاجرين
جاز للقاضي ان يقرر اما تهاثر البينتين المتعارضتين واما الاخذ
باحدهما دون الاخرى على ما يظهر له من ظروف القضية .

المادة ١٧ - يجوز للقاضي في الدعوى القائمة بين
التجار ان يقبل او ان يرد البينة التي تستخلص من الدفاتر
التجارية غير الاجبارية او من الدفاتر التجارية الاجبارية غير
المنتظمة وذلك على ما يظهر له من ظروف القضية .

المادة ١٨ - ١ - لاتكون الدفاتر والاوراق المنزلية
حجة لمن صدرت عنه .

٢ - ولكنها تكون حجة عليه :

آ - اذا ذكر فيها صراحة انه استوفى دينه •

ب - اذا ذكر فيها صراحة انه قصد بما دونه في هذه
الاوراق ان تقوم مقام السند لمن اثبتت حقاً لمصلحته •

المادة ١٩ - ١ - التأشير على سند يستفاد منه براءة
ذمة المدين حجة على الدائن الى ان يثبت العكس ولو لم يكن
التأشير مؤرخاً او موقعاً منه مادام السند لم يخرج قط
من حيازته •

٢ - وكذلك يكون الحكم اذا كتب الدائن بخطه دون
توقيع ما يستفاد منه براءة ذمة المدين في نسخة اصلية اخرى
للسند او في الوصل وكانت النسخة او الوصل في يد المدين •

الفصل الرابع

في طلب الزام الخصم بتقديم الاسناد والاوراق الموجودة تحت يده

المادة ٢٠ - يجوز للخصم ان يطلب الزام خصمه بتقديم
الاسناد او الاوراق المنتجة في الدعوى التي تكون تحت يده •

١ - اذا كان القانون المدني او التجاري يجيز مطالبة
بتقديمها او بتسليمها •

٢ - اذا كانت مشتركة بينه وبين خصمه • وتعتبر الاوراق

او الاسناد مشتركة على الاخص اذا كانت محررة لمصلحة الخصمين او كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة •

٣ - اذا استند اليها خصمه في اية مرحلة من مراحل الدعوى •

المادة ٢١ - يجب ان يبين في هذا الطلب تحت طائلة الرد:

١ - اوصاف السند او الورقة •

٢ - فحوى السند او الورقة بقدر ما يمكن من التفصيل •

٣ - الواقعة التي يستشهد بالورقة او السند عليها •

٤ - الدلائل والظروف التي تؤيد انها تحت يد الخصم •

٥ - وجه الزام الخصم بتقديمها •

المادة ٢٢ - اذا اثبت الطالب طلبه او اقر الخصم بان السند او الورقة في حوزته او سكت قررت المحكمة لزوم تقديم السند او الورقة في الحال او في اقرب موعد تحدده •

واذا انكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتا كافيا لصحة الطلب وجب ان يحلف المنكر يمينا « بان الورقة او السند لا وجود له وانه لا يعلم وجوده ولا مكانه وانه لم يخفه او لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستشهاد به » •

المادة ٢٣ - اذا لم يقم الخصم بتقديم الورقة او السند في الموعد الذي حددته المحكمة او امتنع عن حلف اليمين

المذكورة اعتبرت الصورة التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لاصلها فان لم يكن خصمه قد قدم صورة من الورقة او السند جاز الاخذ بقوله فيما يتعلق بشكله او بموضوعه .

المادة ٢٤ - اذا قدم الخصم ورقة او سنداً للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه الا برضاء خصمه وباذن خطي من رئيس المحكمة بعد ان تحفظ صورة مصدقة عنه في اضرارة الدعوى .

المادة ٢٥ - ١ - يجوز للمحكمة اثناء سير الدعوى ان تأذن بادخال الغير لالزامه بتقديم ورقة او سند تحت يده وذلك في الاحوال ومع مراعاة الاحكام والاوزاع المنصوص عليها في المواد السابقة .

٢ - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ان تقرر جلب اسناد وأوراق من الدوائر الرسمية السورية اذا تعذر ذلك على الخصوم .

الفصل الخامس

في اثبات صحة الاسناد والاوراق

المادة ٢٦ - المحكمة ان تقدر ما يترتب على المحور

والحك والتحشية وغير ذلك من العيوب المادية في الورقة او
السند من اسقاط قيمته في الاثبات او انقاصها •

واذا كانت صحة الورقة او السند محل شك في نظر
المحكمة جاز لها من تلقاء نفسها ان تدعو الموظف الذي صدر
عنه او الشخص الذي كتبه ليبيد ما يوضح حقيقة الامر فيه •

المادة ٢٧ - انكار الخط او الختم او التوقيع او بصمة
الاصبع انما يتوجه على الاوراق والاسناد غير الرسمية ، اما
ادعاء التزوير فيتوجه على جميع الاوراق والاسناد الرسمية
وغير الرسمية •

الفرع الاول

في انكار الخط او التوقيع او الخاتم او بصمة الاصبع

المادة ٢٨ - اذا انكر من ينسب اليه السند او الورقة
خطه او توقيعه او ختمه او بصمة اصبعه او انكر ذلك خلفه
او نائبه وكان السند او الورقة منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع
الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة
الخط او التوقيع او الختم او بصمة الاصبع تأمر المحكمة
باجراء التطبيق تحت اشراف احد قضاتها بواسطة خير واحد
او ثلاثة خبراء •

المادة ٢٩ - يحزر محضر تبين به حالة الورقة او السند واوصافه بيانا كافيا ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتب الضبط والخصوم ويجب التوقيع على نفس الورقة او السند من رئيس المحكمة والكاتب .

المادة ٣٠ - يشتمل القرار الصادر بالتطبيق على :
١ - انتداب احد قضاة المحكمة للاشراف على التطبيق .
٢ - تعيين خير او ثلاثة خبراء .

المادة ٣١ - على الخصوم ان يحضروا في الموعد الذي بعينه القاضي المنتدب لتقديم مآلديهم من اوراق التطبيق والاتفاق على ما يصلح منها لذلك ، فان تخلف الخصم المكلف بالاثبات بغير عذر مقبول جاز الحكم بسقوط حقه في الاثبات ، واذا تخلف خصمه جاز اعتبار الاوراق المقدمة للتطبيق صالحة لها .

المادة ٣٢ - على الخصم الذي ينازع في صحة الورقة او السند ان يحضر بنفسه للاستكتاب في الموعد الذي يحدده القاضي لذلك فان امتنع عن الحضور بغير عذر مقبول جاز الحكم بصحة الورقة او السند .

المادة ٣٣ - يجري تطبيق الخط او التوقيع او الختم او البصمة الذي حصل انكاره على الخط او التوقيع او الختم أو البصمة الثابت بانه لمن ينسب اليه السند او الورقة .

المادة ٣٤ - لا يقبل للتطبيق في حالة عدم اتفاق الخصوم إلا :

١ - الخط او التوقيع او الختم او البصمة على الاسناد الرسمية .

٢ - الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة او السند المقتضى تحقيقه .

٣ - خطه او توقيعه الذي يكتبه امام القاضي او البصمة التي يطبعها امامه .

المادة ٣٥ - يجوز للقاضي ان يأمر باحضار الاسناد الرسمية المطلوبة للتطبيق عليها من الجهة التي تكون بها او ينتقل مع الخبير الى محلها للاطلاع عليها بدون نقلها .

المادة ٣٦ - يضع الخبير والخصوم والقاضي والكاتب توقيعاتهم على اوراق التطبيق قبل الشروع فيه ، ويذكر ذلك في المحضر .

المادة ٣٧ - تراعى فيما يتعلق بالخبراء القواعد المقررة في الفصل المتعلق بالخبرة .

المادة ٣٨ - اذا حكم بصحة الورقة او السند فيحكم على من انكره بغرامة من ٥٠ الى ١٥٠ ليرة سورية . ولا يحول دون الحكم للفريق الآخر بالعطل والضرر اذا كان هنالك سوء نية .

المادة ٣٩ - يجوز لمن ييده ورقة او سند عادي ان يختصم من ينسب اليه السند او الورقة ليقر بأنه بخطه او بتوقيعه او بختمه او ببصمة اصبعه ولو كان الالتزام الوارد فيه غير مستحق الاداء ويكون ذلك بدعوى اصلية .

فاذا حضر المدعى عليه و اقر ، تثبت للمحكمة اقراره وتكون جميع المصاريف على المدعي ويعتبر السند او الورقة معترفا به اذا سكت المدعى عليه او لم ينكره او لم ينسبه نسواه .

واذا لم يحضر المدعى عليه تحكم المحكمة في غيبته بصحة الخط او التوقيع او الختم او البصمة ويجوز الاعتراض على هذا الحكم في جميع الاحوال .

اما اذا انكر المدعى عليه الخط او التوقيع او الختم او البصمة فيجري التطبيق وفقا للقواعد المتقدمة .

الفرع الثاني

في الادعاء بالتزوير

المادة ٤٠ - يجوز الادعاء بالتزوير في اية حالة تكون عليها الدعوى في محاكم الاساس وذلك باستدعاء او لائحة

تقدم الى المحكمة وتحدد فيها كل مواضع التزوير المدعى به
والا كان باطلا .

المادة ٤١ - يرسل رئيس المحكمة صورة عن هذا
الاستدعاء او اللائحة للنيابة .

المادة ٤٢ - اذا لم يكن السند او الورقة المدعى تزويره
مبرزا يكلف من بيده الورقة او السند ابرازه .

يحفظ السند او الورقة المدعى تزويره في ديوان المحكمة
بعد ان يختم بخاتمها ويوقع عليه الرئيس .

ينظم محضر يوقع عليه رئيس المحكمة والطرفان ورئيس
الكتاب يتضمن وصف الورقة او السند .

المادة ٤٣ - اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع
ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقناع المحكمة بصحة
الورقة او السند او تزويره ورأت ان اجراء التحقيق الذي طلبه
مدعي التزوير في استدعائه او لائحته منتج وجائز امرت
بالتحقيق .

المادة ٤٤ - يشتمل القرار الصادر بالتحقيق على بيان
الوقائع التي قبلت المحكمة تحقيقها والاجراءات التي رأت
اثباتها بها وعلى سائر البيانات المذكورة في المادة ٣٠ .

المادة ٤٥ - تقام البينة على التزوير بجميع طرق الاثبات .

وتطبيق احكام المادتين ٣٢ و ٣١ حين التحقيق في التزوير
بالتطبيق .

المادة ٤٦ - الحكم بالتحقيق عملا بالمادة ٤٣ يوقف
العمل بالورقة او السند المدعى تزويره الى ان يفصل في موضوع
التزوير دون الاخلال بالاجراءات الاحتياطية .

المادة ٤٧ - اذا حكم بسقوط حق مدعي التزوير في
ادعائه او برفضه حكم عليه بغرامة نقدية من ١٠٠ الى ٢٥٠
ليرة سورية ولا يحول ذلك دون الحكم للفريق الآخر بالعطل
والضرر اذا كان هناك سوء نية .

ولا يحكم عليه بشيء اذا ثبت بعض ما ادعاه .

المادة ٤٨ - للمدعى عليه بالتزوير انهاء اجراءات الادعاء
في اية حالة كانت عليها بتنازله عن التمسك بالورقة او السند
المطعون فيه .

وللمحكمة في هذه الحالة ان تقرر ضبط الورقة او السند
او حفظه اذا طلب مدعي التزوير ذلك لمصلحة مشروعة .
ولها ان تقرر اتلاف الورقة او السند او شطبه كله او
بعضه او اصلاحه .

المادة ٤٩ - يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة

او سند مزور ان يخاصم من بيده تلك الورقة او ذلك السند
ومن يستفيد منه لسامع الحكم بتزويره ويكون ذلك بدعوى
اصلية ترفع بالاوضاع المعتادة وتراعي المحكمة في تحقيق هذه
الدعوى والحكم فيها القواعد المنصوص عليها في هذا الفرع
وفي الفرع السابق •

المادة ٥٠ - اذا اقيمت الدعوى الجزائية بسبب التزوير
المدعى به وجب على المحكمة المدنية ان ترجيء الحكم الى ما
بعد فصل الدعوى الجزائية •

المادة ٥١ - ان الحكم الجزائي بالبراءة لا يمنع الخصوم
في نزاع مدني من الادعاء بتزوير السند الذي كان موضوع
الدعوى الجزائية اذا كان الحكم الجزائي القاضي ببراءة الظنين
لا يقضي بصحة ذلك السند •

الباب الثالث

في الشهادة

الفصل الاول - الاثبات بالشهادة

المادة ٥٢ - يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات
غير التعاقدية •

المادة ٥٣ - في الالتزامات التعاقدية يراعى في جواز الاثبات بالشهادة وعدم جوازه الاحكام الآتية :

المادة ٥٤ - ١ - اذا كان الالتزام التعاقدي في غير المواد التجارية تزيد قيمته على مائة ليرة او كان غير محدد القيمة فلا تجوز الشهادة في اثبات وجود الالتزام او البراءة منه ، ما لم يوجد اتفاق او نص يفضي بغير ذلك . اما في الالتزامات التجارية اطلاقا وفي الالتزامات المدنية التي لا تزيد قيمتها على مائة ليرة فيجوز الاثبات بالشهادة .

٢ - ويفدر الالتزام باعتبار قيمته وقت تمام العقد لا وقت الوفاء . فاذا كان اصل الالتزام في ذلك الوقت لا يزيد على مائة ليرة فالشهادة لا تمتنع حتى لو زاد مجموع الالتزام على هذا القدر بعد ضم الملحقات والفوائد .

٣ - واذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة يتميز كل منها عن الآخر وليس على ايها دليل كتابي ، جاز الاثبات بالشهادة في كل طلب لا تزيد قيمته على مائة ليرة حتى ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة ، وحتى لو كان منشؤها علاقات او عقودا من طبيعة واحدة بين الخصوم انفسهم . وكذلك الحكم في وفاء لا تزيد قيمته على مائة ليرة .

المادة ٥٥ - لايجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب لا تزيد قيمته على مائة ليرة .

آ - فيما يخالف او يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي •

ب - فيما اذا كان المطلوب هو الباقي او هو جزء من حق
لايجوز اثباته بالشهادة •

ج - اذا طالب احد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته
على مائة ليرة ثم عدل طلبه الى ما لا يزيد على هذه القيمة •

المادة ٥٦ - ١ - يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات
التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على مائة ليرة اذا
وجد مبدأ ثبوت بالكتابة •

٢ - ومبدأ الثبوت بالكتابة هو كل كتابة تصدر عن
الخصم ويكون من شأنها ان تجعل وجود العقد المدعى به
قريب الاحتمال •

المادة ٥٧ - يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات
التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على مائة ليرة •

آ - اذا وجد مانع مادي او ادبي يحول دون الحصول
على دليل كتابي •

يعتبر مانعا ماديا ان لا يوجد من يستطيع كتابة السند
او ان يكون طالب الاثبات شخصا ثالثا لم يكن طرفا في العقد •

تعتبر مانعا ادبيا القرابة بين الزوجين او ما بين الاصول

والفروع او ما بين الحواشي الى الدرجة الثالثة او ما بين احد الزوجين وأبوي الزوج الآخر .

ب — اذا فقد الدائن سنده المكتوب لسبب لايد له فيه .

ج — اذا طعن في العقد بانه ممنوع بالقانون او مخالف للنظام العام او الآداب .

المادة ٥٨ — الاجازة لاحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود تقتضي دائما ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق .

المادة ٥٩ — ١ — يشترط في الشاهد ان يكون اهلا لاداء الشهادة .

٢ — لا يكون اهلا للشهادة من لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة او من لم يكن سليم الادراك او من كان محكوما باحكام جزائية تسقط عنه اهلية الشهادة .

٣ — على انه يجوز ان تسمع اقواله من لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة بغير يمين وعلى سبيل الاستدلال فقط .

المادة ٦٠ — لا تقبل شهادة الاصل للفرع ولا شهادة الفرع للاصل ولا شهادة احد الزوجين للآخر ولو بعد انفصال الزوجية .

المادة ٦١ - ليس لاحد ان يكون شاهدا ومدعيا ،
فلا تصح شهادة الوصي المنيمن ولا شهادة الوكيل لموكله ولا
شهادة الشريك فيما يتعلق بالشركة ولا الكفيل فيما يختص
بالتزامات مكفوله .

المادة ٦٢ - ١ - تقدر المحكمة قيمة شهادة الشهود من
حيث الموضوع ولها ان تأخذ بشهادة شخص واحد اذا اقتنعت
بصحتها ، كما ان لها ان تسقط شهادة شاهد او اكثر اذا لم
تقتنع بصحتها .

٢ - اذا لم توافق الشهادة الدعوى او لم تتوافق اقوال
الشهود بعضها مع بعض اخذت المحكمة من الشهادة بالقدر
الذي تقتنع بصحته .

٣ - وللمحكمة ان ترجح بينة على اخرى وفقا لما
تستخلصه من ظروف الدعوى .

المادة ٦٣ - لا يجوز ان يشهد أحد على معلومات او مضمون
اوراق تتعلق بشؤون الدولة الا اذا كانت قد نشرت بالطريق
القانوني او كانت السلطة المختصة قد اذنت في اذاعتها .

المادة ٦٤ - الموظفون والمستخدمون والمكلفون بخدمة
عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل
الى علمهم اثناء قيامهم بالعمل من معلومات لا تجوز اذاعتها .

ومع ذلك فللسلطة المختصة ان تأذن لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة او احد الخصوم .

المادة ٦٥ - لايجوز لمن علم من المحامين او الوكلاء او الاطباء او غيرهم عن طريق مهنته او صنعته بواقعة او بمعلومات ان يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته او زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصودا به فقط ارتكاب جناية او جنحة .

المادة ٦٦ - ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة او المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها لهم ، على الا يخل ذلك باحكام القوانين الخاصة بهم .

المادة ٦٧ - لايجوز لاحد الزوجين ان يفشي ، بغير رضا الآخر ، ما أبلغه اليه اثناء الزوجية ولو بعد انفصامها ، الا في حالة رفع دعوى من احدهما على الآخر ، او اقامة دعوى على احدهما بسبب جناية او جنحة وقعت منه على الآخر .

الفصل الثاني - في اجراءات الشهادة

المادة ٦٨ - على الخصم الذي يطلب الاثبات بشهادة الشهود ان يبين الوقائع التي يريد اثباتها في طلباته الكتابية او شفاهها في الجلسة وان يسمي شهوده على ان لايتجاوز عددهم

الخمسة في الواقعة الواحدة الا اذا أجازت له المحكمة ذلك •

المادة ٦٩ - ١ - اذا رأت المحكمة ان الوقائع المطلوب اثباتها منتجة وجائز اثباتها بشهادة الشهود قررت استماعهم وعينت المبلغ الذي يجب على طالب الاثبات ايداعه في ديوان المحكمة لحساب نفقات الشهود •

٢ - ويعفى الخصم من ايداع المبلغ المتقدم ذكره اذا تعهد بان يحضر الشهود بنفسه •

المادة ٧٠ - للمحكمة من تلقاء نفسها ان تقرر استماع الشهود في الاحوال التي يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة •

المادة ٧١ - القرار الذي يجيز الاثبات بالشهود يجب ان تبين فيه كل واقعة من الوقائع المقرر اثباتها والا كان باطلا •

المادة ٧٢ - اذا اقتضى سماع شهادة رئيس الجمهورية تستقل المحكمة لسماع شهادته •

المادة ٧٣ - ١ - يبلغ الشهود الحضور قبل التاريخ المعين بأربع وعشرين ساعة على الاقل عدا مواعيد المسافة المقررة في القانون •

٢ - ويتضمن التبليغ بيانا موجزا للدعوى التي يطلب

سماعهم فيها والمكان الذي يتعين عليهم الحضور فيه وتاريخ الحضور وساعته •

المادة ٧٤ - ١ - اذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المقرر في القانون فللمحكمة ان تحكم عليه حكما مبرما بغرامة من خمس الى عشر ليرات سورية ، وان تقرر احضاره جبرا •

٢ - اذا أثبت الشاهد ان تخلفه كان راجعا الى عذر مقبول جاز للمحكمة ان تعفيه من اداء الغرامة كلها او بعضها •

المادة ٧٥ - ١ - اذا كان للشاهد عذر يمنعه عن الحضور فللمحكمة ان تنتقل لسماع شهادته ولها ان تنتدب احد قضاتها لهذه الغاية •

٢ - يدعى الخصوم لحضور تأدية هذه الشهادة وينظم محضر بها ويوقع عليه رئيس المحكمة او القاضي المنتدب والكاتب •

المادة ٧٦ - ١ - يجوز سماع الشهود المقيمين خارج منطقة صلاحية المحكمة بانابة المحكمة التي يقيمون في منطقتها وفي هذه الحالة تعد صحيفة استنابة تتضمن البيانات الخاصة بشخصية الشهود والوقائع التي يراد استشهادهم عليها وترسل الى هذه المحكمة •

٢ - وتعد المحكمة المناوبة محضرا بما سمعت من شهادة الشهود يوقعه الرئيس والقضاة وكاتب الضبط ويرسل الى المحكمة المنيبة •

المادة ٧٧ - ١ - تسمع شهادة كل شاهد على اقراره بحضور الخصوم بعد ان يسأله رئيس المحكمة اسمه ولقبه وسنه ومهنته ومحل اقامته وجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة او الاستخدام او غيرها •

٢ - لرئيس المحكمة او للقاضي المنتدب ان يأمر احد الخصوم بالخروج تأميناً للشاهد على حريته • وبعد ان يؤدي الشاهد الشهادة يدعوه الرئيس او القاضي ويطلعه على الشهادة المؤداة في غيابه •

٣ - ويجب ان يؤدي الشاهد قبل الادلاء بالشهادة يمينا بان يقول الحق ويستثنى من ذلك من تسمع شهادتهم على سبيل الاستئناس وفقا لاحكام المادة (٥٩) •

المادة ٧٨ - اذا امتنع الشاهد عن اداء اليمين او عن الاجابة بغير سبب قانوني يقضي عليه بحكم مبرم بغرامة من عشر ليرات الى خمسين ليرة ما لم يتنازل الخصم عن شهادته •

المادة ٧٩ - ١ - يستجوب رئيس المحكمة الشاهد عن ملاسبات الوقائع التي تطلب الشهادة في شأنها وعن تفاصيلها وعن طريق اتصالها بعله •

٢ - وللرئيس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قضاة المحكمة او الخصم ان يوجه الى الشاهد ما يرى من اسئلة وله ان يواجهه بشهود آخرين •

المادة ٨٠ — للخصم الذي تؤدي الشهادة ضده أن يبين للمحكمة ما يخل بشهادة الشاهد وله أن يوجه اليه بواسطة رئيس المحكمة ما يرى من الأسئلة وعلى الرئيس أن يجيبه إلى ذلك إلا أن يكون السؤال غير منتج .

المادة ٨١ — لا يشترط شكل خاص في أداء الشهادة ولا في قبولها ويكفي تعيين المشهود به تعيينا نافيا للجهالة ويقتصر في ذلك على ما تراه المحكمة كافيا للوصول إلى الحقيقة ، ولا يزكى الشاهد .

المادة ٨٢ — تؤدي الشهادة شفاهة ، ولا يجوز الاستعانة بفكرات مكتوبة إلا بادن المحكمة أو القاضي المنتدب وحيث نسوغ طبيعة الدعوى ذلك .

المادة ٨٣ — من لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة إذا أمكن أن يبين مراده بالكتابة أو بالإشارة .

المادة ٨٤ — ١ — تثبت اجابات الشاهد في محضر الجلسة بصيغة المتكلم دون تغيير فيها ثم تتلى هذه الاقوال على من صدرت عنه وله أن يدخل عليها ما يرى من تعديل ويذكر التعديل عقب نص الشهادة .

٢ — ويثبت كذلك في المحضر كل ما وجه الخصوم من أسئلة إلى الشاهد وملاحظات في شأن شهادته وكذلك الأسئلة

التي وجهت مباشرة من رئيس المحكمة او احد قضاتها •

المادة ٨٥ - تقدر المحكمة نفقات الشهود بناء على طلبهم ويتقاضون ما يقدر لهم من المبلغ الذي اودع لحساب النفقات •

المادة ٨٦ - يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد امام القضاء ويحتمل عرضه عليه ان يطلب في مواجهة ذوي الشأن سماع ذلك الشاهد • ويقدم هذا الطلب بالطرق المعتادة لقاضي الامور المستعجلة وتكون نفقاته كلها على من طلبه •

المادة ٨٧ - لايجوز في هذه الحالة تسليم صور عن محضر الشهادة ولا تقديمه الى القضاء الا اذا رأت محكمة الموضوع عند نظره جواز اثبات الواقعة بشهادة الشهود ، ويكون للخصم الاعتراض امامها على قبول هذا الدليل كما يكون له طلب سماع شهود تفي لمصلحته •

المادة ٨٨ - تتبع في هذا التحقيق القواعد المتقدمة •

الباب الرابع

القرائن

الفصل الاول - القرائن القانونية

المادة ٨٩ - القرينة التي ينص عليها القانون تغني من تقررت هذه القرينة لمصلحته عن اية طريقة اخرى من طرق الاثبات . على انه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ، مالم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

المادة ٩٠ - ١ - الاحكام التي حازت درجة القطعية تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة . ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه القوة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم ، وتعلق النزاع بذات الحق محلا وسببا .

٢ - ولا يجوز للمحكمة ان تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها .

المادة ٩١ - لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجزائي في الوقائع التي لم يفصل فيها هذا الحكم او الوقائع التي فصل فيها دون ضرورة .

الفصل الثاني - القرائن القضائية

المادة ٩٢ - ١ - القرائن القضائية هي القرائن التي لم ينص عليها القانون وامكن القاضي ان يستخلصها من ظروف الدعوى وان يقتنع بان لها دلالة معينة ، ويترك لتقدير القاضي استنباط هذه القرائن .

٢ - لا يجوز الاثبات بالقرائن القضائية الا في الاحوال التي يجوز فيها الاثبات بالشهادة .

الباب الخامس

في الاقرار

المادة ٩٣ - الاقرار هو اخبار الخصم امام المحكمة بحق عليه لآخر .

المادة ٩٤ - الاقرار القضائي هو اعتراف الخصم او من ينوب عنه نيابة خاصة بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك امام القضاء اثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة .

المادة ٩٥ - الاقرار غير القضائي هو الذي يقع في غير مجلس الحكم او يقع في مجلس الحكم في غير الدعوى التي اقيمت بالواقعة المقر بها .

الفصل الاول - شروط الاقرار

المادة ٩٦ - يشترط ان يكون المقر عاقلًا بالغًا غير محجور عليه ، فلا يصح اقرار الصغير والمجنون والمعتوه والسفيه ولا يصح على هؤلاء اقرار اوليائهم واوصيائهم والقوام عليهم ، ولكن الصغير المميز المأذون يكون لاقراره حكم اقرار البالغ في الامور المأذون فيها .

المادة ٩٧ - يشترط الا يكذب ظاهر الحال الاقرار .

المادة ٩٨ - ١ - لا يتوقف الاقرار على قبول المقر له ، ولكن يرتد برده .

٢ - واذا رد المقر له مقدارًا من المقر به فلا يبقى حكم الاقرار في المقدار المردود ويصح الاقرار في المقدار الباقي .

الفصل الثاني - احكام الاقرار

المادة ٩٩ - ١ - يلزم المرء باقراره الا اذا كذب بحكم .

٢ - ولا يصح الرجوع عن الاقرار الا لخطأ في الواقع على ان يثبت المقر ذلك .

المادة ١٠٠ - الاقرار حجة قاصرة على المقر .

المادة ١٠١ - لا تجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا انصب

١١٣ - قانون البيّنات م - ٨

على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يقتضي حتما
وجود الوقائع الاخرى •

المادة ١٠٢ - الاقرار غير القضائي واقعة يعود تقديرها
للقاضي ويجب اثباتها وفقا للقواعد العامة المختصة بالاثبات •

الفصل الثالث - استجواب الخصوم

المادة ١٠٣ - للمحكمة ان تستجوب من يكون حاضرا
من الخصوم ، ولكل منهم ان يطلب استجواب خصمه الحاضر •

المادة ١٠٤ - للمحكمة كذلك ان تقرر حضور الخصم
لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب خصمه •
وعلى من تقرر استجوابه ان يحضر بنفسه الجلسة التي
حددها القرار •

المادة ١٠٥ - اذا رأت المحكمة ان ادعوى ليست في
حاجة الى استجواب او ان الوقائع التي يراد استجواب الخصم
عنها غير منتجة او غير جائزة الاثبات رفضت طلب الاستجواب •

المادة ١٠٦ - يوجه الرئيس الاسئلة التي يراها الى
الخصم ويوجه اليه ايضا ما يطلب الخصم الآخر توجيهه منها •
وتكون الاجابة في الجلسة نفسها الا اذا رأت المحكمة اعطاء
مهلة للاجابة •

المادة ١٠٧ - تكون الاجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ولكن لايتوقف الاستجواب على حضوره .

المادة ١٠٨ - على المحكمة منع كل سؤال يكون غير منتج او غير جائز ومنع مقاطعة المستجوب اثناء اجابته .

المادة ١٠٩ - تسون الاسئلة والاجوبة بالتفصيل والدقة يحضر الجلسة وبعد تلاوتها يوقع عليها الرئيس والكتاب .
واذا امتنع المستجوب عن الاجابة ذكر في المحضر امتناعه وسببه .

المادة ١١٠ - اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة ان تنتدب احد قضاتها لاستجوابه على نحو ما ذكر .

المادة ١١١ - اذا تخلف عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول او امتنع عن الاجابة بغير مبرر قانوني جاز للمحكمة ان تتخذ من هذا النكول او التخلف مسوغا لاعتبار الوقائع التي تقرر استجوابه عنها ثابتة او ان تقبل الاثبات بشهادة الشهود والقرائن في الاحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك .

* * *

الباب السادس

في اليمين

الفصل الاول - اليمين الحاسمة

المادة ١١٢ اليمين الحاسمة هي التي يوجهها احد المتداعين لخصمه ليحسم بها النزاع .

المادة ١١٣ - يجوز لكل من الخصمين ان يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الآخر ، ولكن لا يكون ذلك الا بأذن المحكمة .

المادة ١١٤ - ١ - يجب ان تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت اليه اليمين ، فان كانت غير شخصية له انصبت اليمين على مجرد علمه بها .

٢ - ويجوز ان توجه اليمين الحاسمة في اية حالة كانت عليها الدعوى في كل نزاع ، الا انه لا يجوز توجيهها في واقعة ممنوعة بالقانون او مخالفة للنظام العام وللآداب .

المادة ١١٥ - اذا اجتمعت مطالب مختلفة يكفي فيها يمين واحدة .

المادة ١١٦ - ١ - يجوز لمن وجهت اليه اليمين ان يردها على خصمه • على انه لا يجوز الرد اذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان ، بل يستقل بها شخص من وجهت له اليمين •

٢ - لا يجوز لمن وجه اليمين او ردها ان يرجع في ذلك متى قبل خصمه ان يحلف ، •

المادة ١١٧ - لا تكون اليمين الا امام المحكمة ، ولا اغتبار بالنكول عن اليمين خارجها •

المادة ١١٨ - يجب على من يوجه لخصمه اليمين ان يبين بالدقة الوقائع التي يريد استحلافه عليها ويذكر صيغة اليمين بعبارة واضحة جلية •

للمحكمة ان تعدل صيغة اليمين التي يعرضها الخصم بحيث تتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها •

المادة ١١٩ - كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها دون ان يردها على خصمه ، وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها ، خسر دعواه •

المادة ١٢٠ - ١ - توجيه اليمين يتضمن التنازل عما عداها من البيانات بالنسبة الى الواقعة التي ترد عليها فلا يجوز

للخصم ان يثبت كذب اليمين بعد ان يؤديها الخصم الذي وجهت اليه ، أو ردت عليه .

٢ - على انه اذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائي فان للخصم الذي اصابه ضرر منها ان يطالب بالتعويض دون اخلال بما قد يكون له من حق في الطعن على الحكم الذي صدر ضده بسبب اليمين الكاذبة .

الفصل الثاني - اليمين المتممة

المادة ١٢١ - ١ - اليمين المتممة هي التي توجهها المحكمة ، من تلقاء نفسها ، لأي من الخصمين لتبني على ذلك حكمها في موضوع الدعوى أو في قيمة ما تحكم به .

٢ - ويشترط في توجيه هذه اليمين الا يكون في الدعوى دليل كامل والا تكون الدعوى خالية من اي دليل .

المادة ١٢٢ - ١ - لايجوز للمحكمة ان توجه للمدعي اليمين المتممة لتحديد قيمة المدعى به الا اذا استحال تحديد هذه القيمة بطريقة اخرى .

٢ - تحدد المحكمة في هذه الحالة حدا اقصى للقيمة التي يصدق فيها المدعي بيمينه .

المادة ١٢٣ - تحلف المحكمة من تلقاء نفسها في الاحوال الاتية :

أ - اذا ادعى احد في التركة حقا واثبته ، فتحلفه المحكمة
يمين الاستظهار على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره
من الملت بوجه ، ولا ابراه ولا أحاله على غيره ولا استوفى دينه
من الغير وليس للميت في مقابلة هذا الحق رهن .

ب - اذا استحق احد المال واثبت دعواه حلفته المحكمة
على انه لم يبع هذا المال ولم يهبه لاحد ولم يخرج من ملكه
بوجه من الوجوه .

ج - اذا اراد المشتري رد المبيع بعيب حلفته المحكمة
على انه لم يرض بالعيب صراحة او دلالة .

د - اذا طالب الشفيع بالشفعة حلفته المحكمة بانه لم
يسقط حق شفيعته بوجه من الوجوه .

المادة ١٢٤ لايجوز للخصم الذي وجهت له المحكمة
اليمين المتممة ان يردها على الخصم الآخر .

الفصل الثالث - في اجراءات اليمين

المادة ١٢٥ - يرفض توجيه اليمين اذا كانت واردة على
واقعة غير منتجة او غير جائز اثباتها باليمين او كان توجيه
اليمين مقصودا به مجرد الكيد .

المادة ١٢٦ - اذا لم ينازع من توجهت عليه اليمين

في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى وجب عليه ان كان حاضرا بنفسه ان يحلفها فوراً او يردها على خصمه والا اعتبر ناكلاً . ويجوز للمحكمة ان تعطيه مهلة المحلف اذا رأت لذلك وجها ، فان لم يكن حاضرا وجب ان يدعى لحلفها بالصيغة التي اقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته ، فان حضر وامتنع دون ان ينازع او لم يحضر بغير عذر اعتبر ناكلاً كذلك .

المادة ١٢٧ - اذا نازع من توجهت عليه اليمين في جوازها او في ورودها على واقعة منتجة في الدعوى ورفضت المحكمة منازعته وحكمت بتحليفه بينت في قرارها صيغة اليمين ، ويبلغ هذا القرار للخصم ان لم يكن حاضرا بنفسه ، ويتبع مانص عليه في المادة السابقة .

المادة ١٢٨ - اذا كان لمن توجهت عليه اليمين عذر يمنعه عن الحضور فتنقل المحكمة او تنتدب احد قضاتها لتحليفه ويحرر محضر بحلف اليمين يوقعه الحالف ورئيس المحكمة او القاضي المنتدب والكاتب .

المادة ١٢٩ - تكون تأدية اليمين بان يقول الحالف : « والله » ويذكر الصيغة التي اقرتها المحكمة .

المادة ١٣٠ - لمن يكلف حلف اليمين ان يؤديها وفقا للاوضاع المقررة في دياتته اذا طلب ذلك .

المادة ١٣١ - يعتبر في حلف الاخرس ونكوله اشارته
المعهودة ان كان لايعرف الكتابة فان كان يعرفها فحلفه
ونكوله بها .

المادة ١٣٢ - تجري النيابة في التحليف ولكن لاتجري
في اليمين .

المادة ١٣٣ - اذا كان من وجهت اليه اليمين يقيم
خارج منطقة المحكمة فلها ان تنيب في تحليفه محكمة محل
اقامته .

الباب السابع

في المعاينة والخبرة

الفصل الاول - في المعاينة

المادة ١٣٤ - ١ - يجوز للمحكمة ان تقرر من تلقاء
نفسها او بناء على طلب احد الخصوم معاينة المتنازع فيه
بجلبه الى المحكمة او الانتقال اليه ولها ان تنتدب احد قضاتها
لهذه الغاية .

ويذكر في القرار الصادر في هذا الشأن موعد المعاينة .

٢ - ولها ان تنيب عنها في ذلك المحكمة التي يقع في منطقتها الشيء المتنازع فيه وفي هذه الحالة يبلغ قرار الانابة الى رئيس هذه المحكمة ويتضمن جميع البيانات المتعلقة بالخصوم وموضوع المعاينة .

المادة ١٣٥ - تدعو المحكمة او القاضي المتدب الخصوم قبل الموعد المعين باربع وعشرين ساعة على الاقل عدا مهل المسافة بمذكرة ترسل بواسطة ديوان المحكمة تتضمن بيان مكان الاجتماع واليوم والساعة اللذين سينعقد فيهما .

المادة ١٣٦ - للمحكمة او القاضي الذي اتدب للمعاينة وللحكمة المنابة لهذه الغاية تعيين خبراء يتولون القيام بمهمتهم على الفور او سماع من يكون سماعه ضروريا من الشهود .

المادة ١٣٧ ١ - يحزر محضر بالاعمال المتعلقة بالمعاينة ويودع اضبارة الدعوى .

٢ - واذا عهد بالمعاينة الى محكمة اخرى بطريق الانابة وجب على هذه المحكمة ان توافي المحكمة التي قررت المعاينة بمحضرها .

الفصل الثاني - في الخبرة

المادة ١٣٨ - اذا كان الفصل في الدعوى موقوفا على تحقيق امور تستلزم معرفة فنية كان للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ان تقرر اجراء تحقيق فني بواسطة خبير واحد او ثلاثة خبراء •

المادة ١٣٩ - ١ - للخصوم ان يتفقوا على اختيار الخبير او الخبراء الثلاثة •

٢ - وفي هذه الحالة تثبت المحكمة اتفاقهم في محضر الجلسة وتقرر تعيين الخبراء الذين وقع الاختيار عليهم •

٣ - واذالم يتفق الخصوم على اختيار الخبراء اختارتهم المحكمة ممن تثق بهم •

المادة ١٤٠ - يشتمل قرار الخبراء على ما يلي :

أ - اسماء الخبراء والقابهم وغير ذلك من البيانات الدالة على شخصيتهم •

ب - اسم القاضي المنتدب للاشراف على أعمالهم •

ج - بيان المسائل التي يراد الاستعانة بخبرتهم فيها وما يرخص لهم في اتخاذها من التدابير العاجلة عند الاقتضاء •

د - التاريخ المحدد لانهاء المهمة التي اوكلت اليهم وايداع تقريرهم •

هـ - المبلغ الذي يودع صندوق المحكمة لحساب تقفات الخبراء واتعابهم والمهلة الممنوحة لايداع هذا المبلغ في صندوق المحكمة ومن يلزم بايداعه من الخصوم •

و - ما يؤدى للخبراء من المبلغ المودع قبل اتمام عملهم •

المادة ١٤١ - متى قررت المحكمة تعيين الخبراء اجلت الدعوى مدة مناسبة •

المادة ١٤٢ - للمحكمة ان تعين خبراء ليدلوا برأيهم شفويا في الجلسة دون حاجة الى تقديم تقرير ، وفي هذه الحالة يثبت رأيهم في محضر الجلسة •

المادة ١٤٣ - اذا لم يودع من كلف من الخصوم المبلغ الواجب ايداعه خلال المهلة المعينة وفقا لاحكام المادة ١٤٠ جاز للخصم الآخر ان يقوم بايداع هذا المبلغ دون اخلال بحقه في الرجوع على خصمه •

المادة ١٤٤ - ١ - في خلال الثماني والاربعين ساعة التالية لايداع المبلغ المقرر في القرار الصادر بتعيين الخبراء يدعو القاضي المنتدب الخبراء ويفضي اليهم بمهمتهم وفقا لمنطوق هذا القرار ثم يسلمهم صورة عنه •

٢ - وللخير ان يطلع على الاوراق المودعة اضبارة الدعوى دون ان ينقل شيئا منها مالم يكن مأذونا له في ذلك بمقتضى قرار التعيين •

٣ - ويتعين على الخبير قبل البدء في مهمته ان يؤدي امام القاضي المنتدب يمينا بان يقوم بها بامانة وصدق . ولا ضرورة لحضور الخصوم عند اداء اليمين ولا لابلاغ محضر ادائها .

المادة ١٤٥ - ١ - للخبير خلال الايام الخمسة التالية لتسلمه صورة القرار الصادر بتعيينه ان يطلب الى المحكمة اعفائه من اداء المهمة التي اوكلت اليه وللمحكمة ان تجيبه الى طلبه وفي هذه الحالة تعين المحكمة خيرا آخر بدلا منه .
٢ - للمحكمة - في الاحوال المستعجلة - تقصير المهلة الممنوحة في الفقرة السابقة .

المادة ١٤٦ - يجوز رد الخبراء للاسباب التي تبرر رد القضاة .

المادة ١٤٧ ١ - يقدم طلب الرد الى المحكمة التي تتولى النظر في الدعوى باستدعاء يبلغ للخبير في خلال الايام الثلاثة التالية لصدور قرار تعيينه او لابلاغ هذا القرار ان كان قد صدر في غياب الخصم طالب الرد .
٢ - لا يسقط الحق في طلب الرد اذا كانت اسبابه قد جدت بعد المدة المذكورة او اذا قدم الخصم طالب الرد الدليل على انه لم يعلم بتلك الاسباب الا بعد اقضائها .
٣ - ولا يقبل طلب الرد في حق من يختاره الخصوم من الخبراء الا اذا كان سبب الرد قد جد بعد ان تم الاختيار .

المادة ١٤٨ - ١ - يفصل على وجه السرعة في طلب
الرد في اول جلسة بعد تقديمه .

٢ - ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر في هذا الطلب
بأي طريق .

المادة ١٤٩ - ١ - اذا لم يطلب الخير اعفائه ولم
يرد وجب على القاضي المنتدب ان يعين تاريخا قريبا لبدء اعمال
الخبرة على ان لا يتجاوز هذا التاريخ الثمانية ايام التالية
لاقتضاء المهلة التي يجوز فيها طلب رد الخير او لصدور حكم
برفض طلب الرد .

٢ - ويدعو القاضي المنتدب الخير والخصوم قبل
الموعد المعين باربع وعشرين ساعة على الاقل عدا مهل المسافة
بمذكرة ترسل بواسطة ديوان المحكمة تتضمن بيان مكان اول
اجتماع واليوم والساعة اللذين سينعقد فيهما ، ويقرر اتخاذ
كل اجراء من شأنه تيسير العمل وضبطه .

٣ - ويأشر الخير عمله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا
قد دعوا على الوجه الصحيح .

المادة ١٥٠ - ١ - يعد الخير محضرا بمهمته يتضمن
بيان حضور الخصوم واقوالهم وملاحظاتهم وبيان مقام به
من اعمال واقوال الاشخاص ان الذين اقتضت الضرورة سماعهم .

٢ - ويوقع الخصوم على اقوالهم وملاحظاتهم ويوقع غيرهم من الاشخاص على ما يدلون به من اقوال • واذا لم يوقعوا ، يذكر السبب في المحضر •

المادة ١٥١ - ١ - يشفع الخبير محضره بتقرير يضمنه نتيجة اعماله ورأيه والاوجه التي يستند عليها في تقرير هذا الرأي • ويجب ان يكون التقرير دقيقا وان يكون موقعا عليه من الخبير •

٢ - واذا تعدد الخبراء واختلفوا فعليهم ان يقدموا تقريرا واحدا وان يذكروا فيه رأي كل منهم واسبابه •

المادة ١٥٢ - ١ - على الخبير او من ينوب عنه سقنضى توكيل خاص ان يسلم رئيس الكتاب في المحكمة تقريره وما يلحق به من محاضر الاعمال وما سلم اليه من أوراق •

٢ - وعلى رئيس الكتاب ان يبلغ صورة عن التقريرين للخصوم خلال الثلاثة الايام التالية لايداعه •

المادة ١٥٣ - ١ - اذا تبين الخبير انه لا يستطيع ان يودع تقريره في التاريخ المعين وجب عليه قبل اقضاء هذا التاريخ ان يقدم الى المحكمة مذكرة يبين فيها ما اداه من الاعمال والاسباب التي حالت دون اتمام مهمته •

٢ - وتنظر المحكمة في هذه المذكرة في الجلسة المعينة للدعوى فان رأت ان سبب التأخير مقبول منحه مهلة جديدة والا استبدلت بالخير غيره .

٣ - اذا كان سبب التأخير ناشئا عن خطأ الخصم حكم عليه بغرامة من ١٠ ليرات الى ١٥٠ ليرة حكما مبرما وجاز الحكم ايضا بسقوط حقه في التمسك بالقرار الصادر بتعيين الخير .

المادة ١٥٤ - ١ - للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تأمر بدعوة الخير لحضور الجلسة اذا رأت في تقريره نقضا او اذا رأت ان تستوضحه في مسائل معينة ولازمة للفصل في الدعوى .

٢ - وللمحكمة ان توجه الى الخير من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من الاسئلة ما يكون مفيدا في ايضاح تلك المسائل .

٣ - ولها اذا رأت عدم كفاية الايضاحات ان تأمر من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم بالقيام بتحقيق فني جديد او بعمل تكميلي تعهد به الى الخير نفسه او الى خير آخر .

المادة ١٥٥ - رأي الخير لا يقيد المحكمة . واذا

حكمت المحكمة خلافا لرأي الخبير وجب عليها بيان الاسباب التي اوجبت اهمال هذا الرأي كله او بعضه .

المادة ١٥٦ - تقدر اتعاب الخبير وتفقاته وفقا للقوانين النافذة .

المادة ١٥٧ - ١ - اذا لم يَقم الخبير بمهمته ولم يكن قد اعفي منها ، او استقال من مهمته بعد ان باشرها حكمت المحكمة عليه بالنفقات التي صرفها بلا فائدة ويرد مايكون قد قبضه من السلفة ، وبالتعويضات ان كان لها محل . ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك ان تحكم عليه بغرامة تقديرية من ١٠ ليرات الى ٣٠٠ ليرة سورية .

٢ - تطبق الفقرة السابقة ايضا على الخبير الذي قررت المحكمة الاستعاضة عنه بغيره عملا بالفقرة الثانية من المادة ١٥٣ .

المادة ١٥٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون .

المادة ١٥٩ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دمشق في ٢١ رجب ١٣٦٦ و ١٠ حزيران ١٩٤٧

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

شكري القوتلي

— ١٢٩ — قانون البيئات م — ٩

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والصحة
سعيد الغزي جميل مردم بك

وزير الاقتصاد الوطني وزير الدفاع الوطني

حكمت الحكيم احد الشراباتي

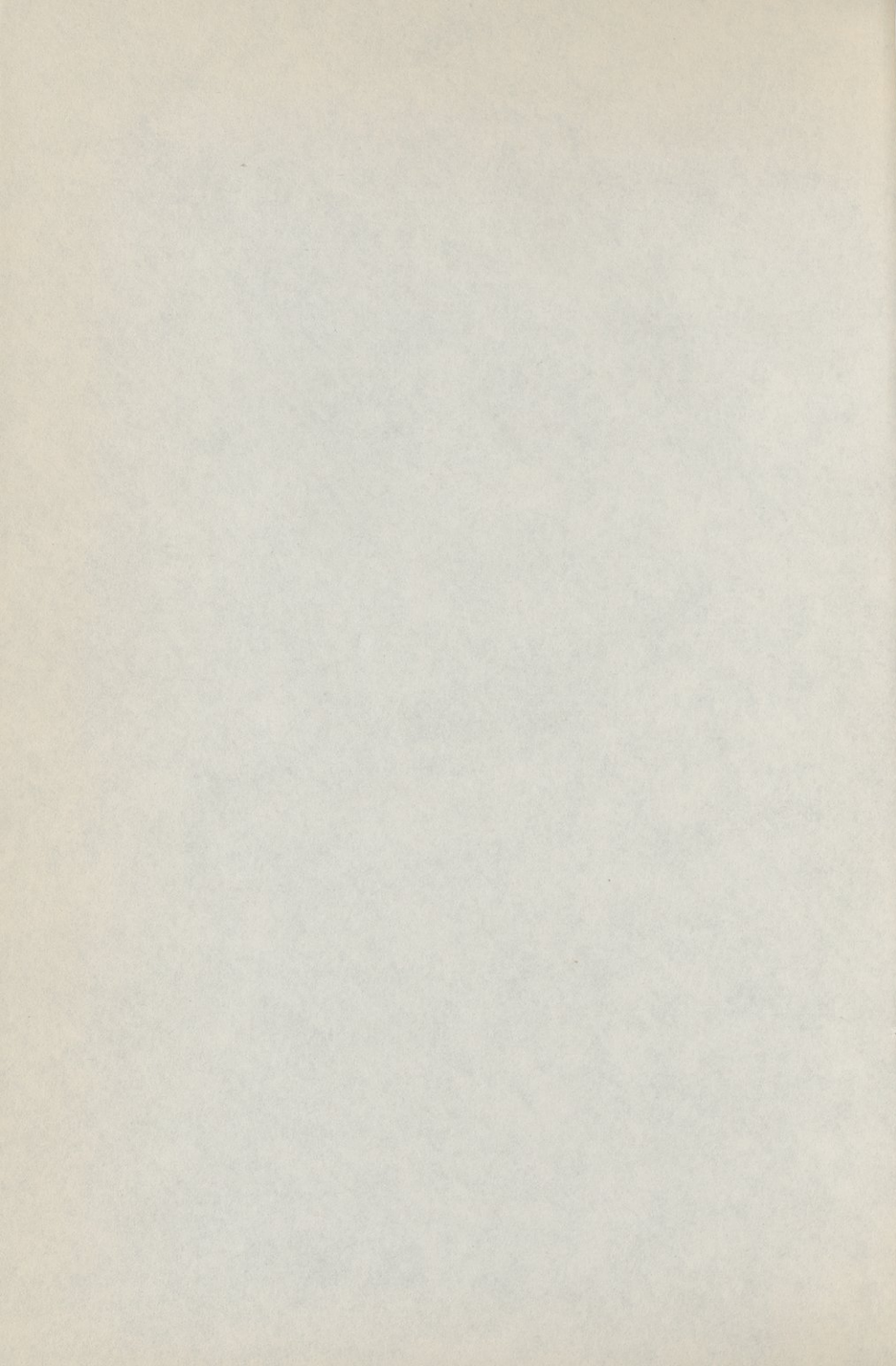
وزير الخارجية وزير العدلية والاشغال العامة

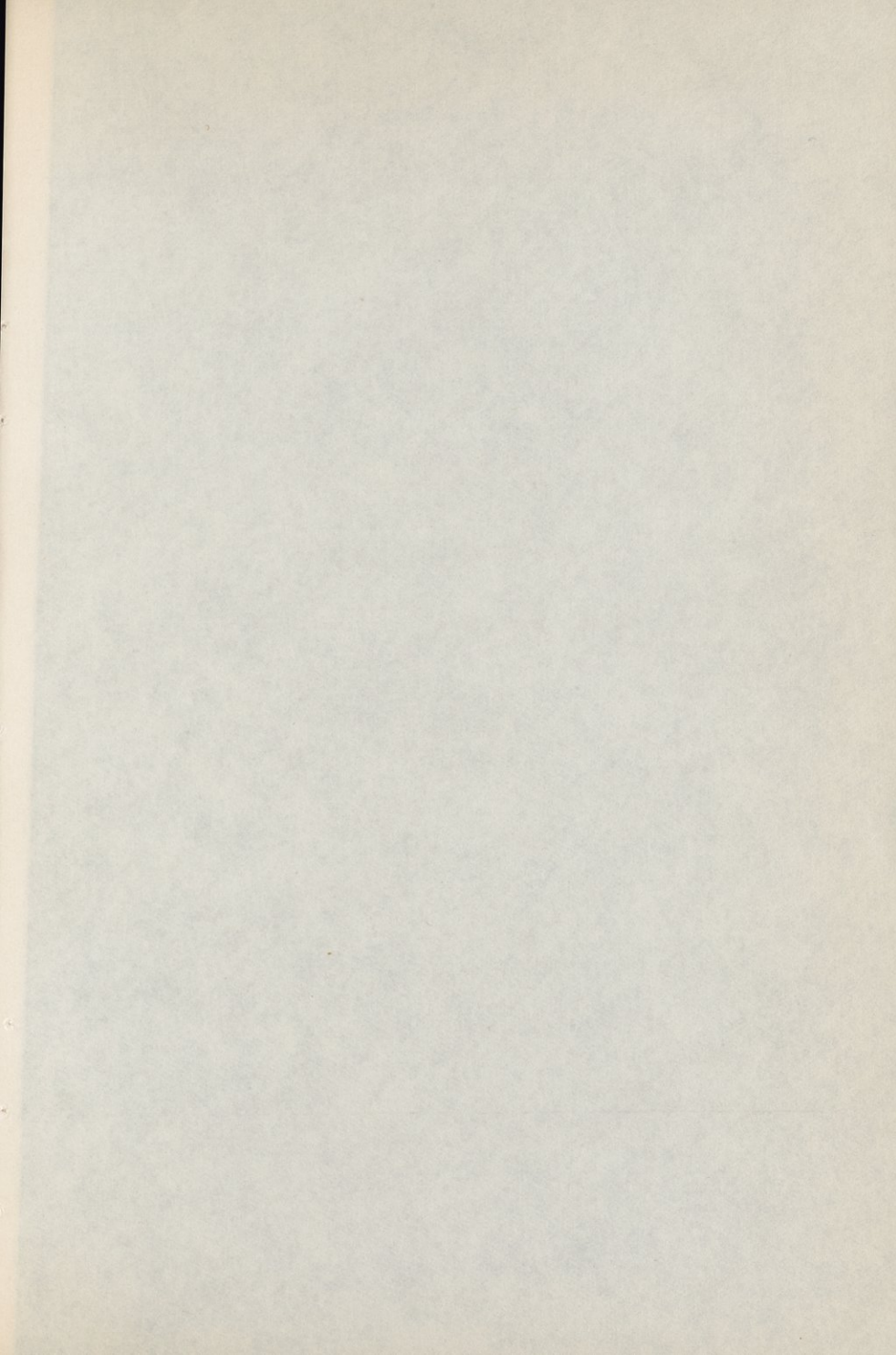
جميل مردم بك عدنان الاتاسي

وزير المعارف

عادل ارسلان

* * *





اجتهادات المحاكم

المتعلقة بقانون البينات السوري

منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٢

عني
بجمعها وترتيبها
المحامي
زهير العابد

مجله علمی و ادبی

مجله علمی و ادبی

شماره ۱۲۸۱ - بهار ۱۳۶۱ - ۱۳۶۱

مجله علمی و ادبی
شماره ۱۲۸۱
بهار ۱۳۶۱
۱۳۶۱

— هذا الجزء —

في هذا الجزء ، وضعت بين يدي رجال القانون مجموعة من اجتهادات المحاكم السورية المتعلقة بقانون البيئات في المواد المدنية والتجارية منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٢ ، وقد اُجبت ان يكون مرجع هذه الاجتهادات كلها ، أكبر المجلات القضائية انتشارا في سورية العربية ، ألا وهي ((مجلة القانون)) .

وغايتي من ذلك ، توفير بعض المشقة والعناء على العاملين في الحقل الحقوقي ، قضاة كانوا أم محامين .

فعمامي اكون قد حققت شيئا مما صبت اليه .

دمشق في ١٠/١١/١٩٦٢

الحامي
زهير العابد

اجتهادات المحاكم

— محكمة التمييز السورية —

في البينات : — اجراءات :

التفريق بين الاحكام المتعلقة بجواز الاثبات
وبيّن الاحكام التي تبين اجراءات الاثبات وهي
المتعلقة بالشكل وتطبق على ماسبقها من الحوادث
بخلاف الاولى التي تؤثر على أصل الحق ولا
تطبق على الحوادث السابقة .

» : — العرف والعادة :

الاحذ بها جائز فيما يتعلق بالعقد الذي وقع
في ظل قانون أصول المحاكمات الحقوقية مما
لا يدع مجالاً لتطبيق المادة ٥٤ من قانون البينات .

(التمييز السورية ١٠/٥/١٩٥٠ ص ٥٦٣)

الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٢ .

» : — استجواب الخصم :

لا يحتم على المحكمة ترتيب الاسئلة وتبليغها
اليه قبل الجلسة .

(التمييز السورية ٢٣/٥/١٩٥١ ص ٥٤٧)

الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٣ .

في البيّنات : - الاستناد في دعوى الحق الشخصي الى وقوعات
ثابتة في دعوى الحق العام :

لئن كان يحق للمحكمة المدنية ان تستند ،
في دعوى الحق الشخصي ، الى الوقوعات التي
أثبتتها المحكمة الجزائية ، الا أنها لا تستطيع
اعتبارها كافية للحكم ، اذا كانت هذه الوقوعات
ثابتة في دعوى الحق العام المقامة بعد صدور
قانون العفو العام المشمول به الجرم المرتكب
لان اثباتها يكون قد جرى دون ضرورة (مادة
٩١ بينات) .

(مجلة القانون لعام ١٩٥٢ ص ٢٠٦) الفهرس

الخمسي الاول ص ١٨٣ .

» : - اعدادها :

القانون الواجب اتباعه هو المعمول به في
الوقت الذي أعدت فيه أو كان يجب اعدادها
فيه .

(التمييز السورية ١٩/٦/١٩٥١ ، مجلة

القانون ص ٥٨١) الفهرس الخمسي الاول

ص ١٨٣ .

في البنات : - رقابة محكمة التمييز :

انتقال هيئة المحكمة الى محل العقار للتحقيق
جائز استخلاص القاضي الدليل بشكل لا يتفق
والاثر القانوني الذي يترتب عنه ، يخضع لرقابة
محكمة التمييز .

(التمييز السورية ١٩٥٠/٤/١ ، مجلة
القانون ص ٣٧٠) الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٣

» : - اقرار :

ان الاقرار يرتد برد المقر له الشخص الثالث
(مادة ٩٨ بنات) .

(التمييز السورية ١٩٥٤/٧/٢٩ ، مجلة
القانون ص ٧٤٦) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٤ .

« : - اقرار : - رده من المقر له :

ان الاقرار يرتد برد المقر له .

(التمييز السورية ١٩٥٤/٧/٢٩ ، مجلة
القانون ص ٧٨٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٤ .

» : - اقرار : - تجزئته :

يمكن تجزئة الاقرار اذا كان مركبا من

واقعتين منفصلتين غير مرتبطتين ببعضهما •

(التمييز السورية ١١/٣/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ٢٨٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٤ •

في البينات : - اقرار : - تجزئته ، - عدم تطبيق القاعدة على
الدليل الكتابي :

ان الاقرار الذي لا يسوغ تجزئته هو الاقرار
الشفهي الذي يصدر عن أحد الخصوم امام
القاضي ، ولا تطبق هذه القاعدة على الدليل
الكتابي الصادر عن احد المتداعين •

(التمييز السورية ٢٦/٢/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٥٣٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٤ •

» : - تجزئته :

يمكن تجزئة الاقرار عند اتخاذه كمبدأ ثبوت
خطي ، لا بوصفه دليلا كاملا •

(مجلة القانون ص ٦٨٤ لعام ١٩٥٢) الفهرس
الخمس الاول ص ١٨٤ •

» : - اقرار قضائي - غير قضائي :

ان الاقرار القضائي هو الحاصل أثناء السير

في الدعوى المتعلقة بالواقعة الجاري الاقرار
بشأنها وهو حجة ملزمة ، لا يملك القاضي سلطة
تقديرها .

أما الاقرار الواقع في دعوى سابقة فهو
اقرار غير قضائي بالنسبة لدعوى غيرها .

(التمييز السورية ٢٥/٨/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٦٩٨) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٥ .

في البينات : - اقرار :

اقرار قضائي وارد في الحكم ليس له أثر في
لوائح الطرفين ولم يقيم أي دليل يؤيد نسبته لمن
عزي اليه ، لا يتمتع بأي قوة ثبوتية .

(مجلة القانون لعام ١٩٥٠ ص ٥٤٢)
الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٥ .

» : - اقرار :

تجزئته اذا انصب على حقيقة البيع واختلف
الفريقان على الثمن .

(مجلة القانون لعام ١٩٥٠ ص ٤٣٨)
الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٥ .

في البينات : - اقرار :

تجزئته اذا لحظ القاضي تناقضا او عدم احتمال في اقوال من صدر عنه .

(مجلة القانون لعام ١٩٥٠ ص ٩٥٣)
الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٥ .

» : - اقرار :

الاقرار بتوقيع السند لا يعني الاقرار بمضمونه .

(الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٥)

» : - البيئة المعاكسة :

الاجازة لاحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود تقضي ان يكون للخصم الحق في ثبوتها بهذه الوسيلة .

(التمييز السورية ٢١/٤/١٩٥١ ، مجلة القانون ص ٤٢٠) الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٦ .

» : - بيئة معاكسة :

اذا اجازتها المحكمة البدائية ثم أهملت البحث بها ، وجب على محكمة الاستئناف ان تفصل في الطلب المتعلق بها .

(التمييز السورية ١/٥/١٩٥١ ، مجلة
القانون ص ٤٢٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٦ .

في البينات : - تاجر :

دفاثره تعتبر حجة عليه .
(تمييز سورية ٢٧/٩/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٧٠) الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٧

» : - تاجر :

دفاثره الاجبارية المنظمة حجة له على خصمه
التاجر في دعوى تجارية .

(تمييز سورية ١٤/٨/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ١) الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٧

» : - تزوير : - حكم برد وبطلان ورقة - خبرة :

أ) عدم ندب المحكمة خيرا لاجراء المضاهاة
تكوين اقتناعها بتزوير البصمة من أوراق الدعوى
ووقائعها . لا مخالفة في ذلك للقانون .

ب) مضاهاة . أوراق للمضاهاة . لكل من
الخصوم في دعوى التزوير ان يقدم للمحكمة
ما يريد من هذه الاوراق . المحكمة غير ملزمة
بمطالبة الخصوم بتقديم شيء منها .

(مجلة القانون لعام ١٩٥٢ ص ٨٥٩)
الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٨ .

١١ - البينات : - تقديرها :

لئن منحت المادة ٦٢ من قانون البينات
القاضي حق الاخذ بالقدر الذي يقتنع به من
البنات فان هذه التمناعة لم تكن على اطلاقها بل
مقيدة بلزوم استنادها الى وقائع صحيحة واسباب
كافية ، مما يوجب تعليل الحكم بهذا الشأن .
(التمييز السورية ٢٢/١٢/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٢٩٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٨ .

» : - تقدير وجوب اعلان عدم كفايتها قبل الحكم
النهائي برد الدعوى :

اذا لم يجد القاضي فيها ما يكفي للاثبات
يكون للخصم ان يقدم ما لديه من وسائل اخرى
او يطلب تحليف خصمه اليمين .
(التمييز السورية ٢٥/٢/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ١٩٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٨٨ .

» : - تهاونها :

على القاضي الذي لم يستمع الى شهادات

الشهود بنفسه وقبل ان يحكم بتهاثر البيّنات الشخصية وعدم امكانه ترجيح احدهما على الاخرى ، ان يدعو الشهود مرة اخرى ويستمع اليهم ، لان اطلاعه على ملامح الشهود حين أداء الشهادة وما يلقيه عليهم من الاسئلة في سبيل اظهار الحقيقة ، مما يساعد على الترجيح .

(التمييز السورية ٣٠/٥/١٩٥٤ ، مجلة القانون ص ٥٢٥) الفهرس الخمسي الاول ص ١٨٩ .

في البيّنات : - خبرة :

لا تعارض بين عمل المساعد القضائي وقيامه بالخبرة فاذا قضى قرار المحكمة بتسمية المساعد فيها خيرا في موضوع هو قيد البحث ووقع المساعد ذاته الى جانب القاضي على قرار التسمية فذلك لا يعرض الخبرة للابطال .

الا أنه بعد اطلاع المساعد بما سمي اليه خيرا وبوصفه من جهاز المحكمة التي ستفصل في الدعوى ذاتها لا يحق له ان يبقى في هذه الدعوى مساعدا قضائيا وان يأتي القرار مهورا بتوقيعه ومنطويا على خبرته .

(مجلة القانون ص ٢٩٤) الفهرس الخمسي

• الاول ص ١٨٩

في البيانات : - خبرة : مهل :

ان المهل المحددة في المادتين ١٤٤ و ١٤٥
بيانات ليست من النظام العام ولا يترتب على
عدم مراعاتها بطلان اجراءات المحاكمة •

(التمييز السورية ١٩٥٣/٤/٦ ، مجلة
القانون ص ٥١١) الفهرس الخمسي الاول
• ص ١٨٩

» : - خبرة :

عدم وجوب تقيد المحكمة برأي الخبير مع
وجوب بيان الاسباب التي أدت الى عدم
التقيد به •

(التمييز السورية ١٩٥١/٦/٣ ، مجلة
القانون ص ٥٨٢) الفهرس الخمسي الاول
• ص ١٩٠

» : - خبرة :

الاستعانة بالخبراء جائزة اذا كان الفصل
في الدعوى موقوفا على أمور تستلزم معرفة
فنية •

(التمييز السورية ٢٧/٩/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٧١) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٠ .

في البينات : - خبرة :

وجوب دعوة الخصوم قبل موعد الخبرة
بمذكرة تتضمن وقت ومكان اول اجتماع يعتقد
للقيام بالخبرة .

(التمييز السورية ٢٠/٥/١٩٥٤) الفهرس
الخمسي الاول، ص ١٩١ .

» : - خبرة - مرض الخبير :

مرض احد الخبراء وتعذر الاتصال به
يخول المحكمة ان تأمر من تلقاء نفسها بالقيام
بتحقيق فني جديد من قبل خبراء آخرين .
(التمييز السورية ٢٨/٨/١٩٥٠) الفهرس
الخمسي الاول، ص ١٩١ .

» : - ختم - انكاره :

ان الادعاء بأن الختم لم يطبع من قبل
صاحبه لا يأتلف مع انكار هذا الختم ، وعليه
فاذا وقع انكار الختم وثبتت صحته ، فلا يجوز

الادعاء بعدم طبعه من قبل صاحبه وبالتالي اثبات
• صحة السند .

(التمييز السورية ١٦/٥/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٥٣٨) الفهرس الخمسي الاول
• ص ١٩١

في البينات : - خط تطبيق :

اذا لم يحضر المدعى عليه زعما منه بأنه ليس
في حياته أية وثيقة لا يرازها فان من حق قضاة
الاساس ان يتخذوا من تخلفه اساسا لاعتباره
مقرا بالكتب الماثلة الموجودة لديهم والمنسوبة
اليه وان يرفضوا كل عذر يتقدم به بحجة طلب
التأجيل للحضور في وقت لاحق لان مثل هذا
التصرف من القضاة هو من حق التقدير الذي
يتمتع به قضاة الموضوع •

(مجلة القانون ص ٥٨٨) الفهرس الخمسي
الاول ص ١٩١ •

» : - خط - تطبيق :

في حال انكار الخط او التوقيع : وجوب
دعوة الخصوم وتوقيع القاضي على السند
المختلف عليه ، وتنظيمه محضرا ، وجوب الحكم
بالغرامة في حال صحة السند •

(التمييز السورية ٢٤/٤/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٥٨١) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٢ .

في البينات : - دفع - تفيب الفريق الذي ادلى به :

ان غياب مدعي الايصال يخول الدائن الذي
أنكر هذا الايصال حق طلب شطب هذا الدفع أو
الحكم في موضوعه بغياب خصمه ، وفي هذه
الحال الاخيرة يكون للقاضي حق تقدير الادلة
المعرضة عليه واستجماع الادلة التي تساعد
على الاهتداء الى الحقيقة ، ولا يحق له ان يبني
قراره على از غياب المدعي بالدفع يجعل هذا
الدفع كأنه لم يكن .

(التمييز السورية ١٢/٧/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٦١٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٢ .

» : - رفض الدائن قبول الوفاء :

يجب اثبات رفض الدائن قبول الوفاء
المعرض عليه بالتبليغ الرسمي (مادة ٣٣٢ مدني)
(التمييز السورية ٢٨/٣/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ٤٩٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٢ .

في البيّنات : - صورية العقد - (رهن) اثباتها بجميع الوسائل :

ان اشتراط امتلاك العقار المرهون للمرتهن
مقابل دينه ان لم يؤده الراهن في الاجل المعين ،
باطل ومخالف للنظام العام من ناحية التهرب من
تطبيق القانون وحماية المدين المضطر من تأثير
الدين عليه وقت التعاقد معه ، مما يجوز اثباته
بجميع وسائل الاثبات •

(التمييز السورية ١١/٥/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٤١٨) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٣ •

» : - صورية العقد :

اثباتها بين المتعاقدين خاضع لقواعد الاثبات
العامة ، ما عدا حالة الاحتيال على القانون •

(التمييز السورية ٢٧/٩/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٧١) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٣ •

» : - سند محرر لدى الكاتب بالعدل :

ان تصريح الكاتب بالعدل في عقد الوصية
أن الموصي سليم العقل يمكن مبدئيا ان يطعن
به بمختلف وسائل الثبوت •

الا ان الكاتب بالعدل ملزم بحكم القانون
باتمام بعض الشكليات التي يكون من نتائجها
اثبات وقائع مادية لا تأتلف وعدم صحة العقل ،
ان تدوين أمثال هذه الوقائع يتمتع بالحجية حتى
ادعاء التزوير ، لان الكاتب بالعدل قد دونها
وهو يمارس اختصاصاته القانونية .

(مجلة القانون لعام ١٩٥٢ ص ٥٩٢) الفهرس
الخمسي الاول ص ١٩٣ .

في البينات : - سند مخالف للنظام العام : بينة شخصية :

ان البينة الشخصية مقبولة لاثبات أن تحرير
السند مخالف للنظام العام (متاجرة بالحشيش)
(التمييز السورية ١٩٥٣/٥/٣١ ، مجلة
القانون ص ٥٧٩) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٤ .

» : - سند مفقود :

وجوب البحث في فقدان السند المكتوب من
جاء حوادث ثورة قبل البت في جواز الاثبات
بالبينة الشخصية .

(التمييز السورية ١٩٥١/٣/١٣ ، مجلة

القانون ص ٢٦٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٤ •

في البينات : - سند عادي :

لا يكون له حجة على الغير الا اذا كان له
تاريخ ثابت •

(التمييز السورية ١٩٥١/٩/٢ ، مجلة
القانون ص ٧٧٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٥ •

» : - سند :

عدم جواز الالبات بالينة الشخصية فيما
يخالفه أو يجاوز ما اشتمل عليه ، ولو كان
المطلوب يزيد على مئة ليرة سورية •

(التمييز السورية ١٩٥٠/٣/٢) الفهرس
الخمسي الاول ص ١٩٥ •

» : - سند :

في حال ضياعه يجوز اثباته بالينة الشخصية
مهما كان مقدار المبلغ •

(التمييز السورية ١٩٤٩/٦/١٢) الفهرس
الخمسي الاول ص ١٩٥ •

في البينات : - سند رسمي :

ابطال سند منظم لدى الكاتب بالعدل بالزام
بمبلغ *

واضع القانون فرّق في الاسناد الرسمية بين
الافعال المادية التي يتحقق الكاتب بالعدل من
وقوعها بنفسه ، وبين البينات الصادرة عن ذوي
الشأن بأن جعل الاولى حجة على الناس كافة
لا يجوز الطعن فيها الا بطريق التزوير ، ثم اعتبر
الثانية صحيحة حتى يقوم الدليل على ما يخالفها .
قواعد الاثبات العامة لا تجيز أحد المتعاقدين أن
يثبت صورة العقد الكتابي الا بدليل خطي
تحقيقاً لرجحان الادلة الخطية على الشهادة
والقرائن وعملاً بارادة الطرفين *

(التمييز السورية ١٩٥٠/٧/٩) الفهرس
الخمسي الاول ص ١٩٦ *

» : - اثبات جزء من حق لا يجوز اثباته بالشهادة :

لا يجوز سماع البينة الشخصية في المطالب
التي هي دون المئة ليرة سورية ، اذا كانت هي
الباقى أو جزء من حق لا يجوز اثباته بالشهادة .
(التمييز السورية ١٩٥٢/٤/١٦) مجلة

القانون ص ٤١٥) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٦ •

في البينات : - بينة شخصية في الالتزامات التعاقدية - اتفاق
الطرفين :

يجوز سماع شهادات الشهود لاثبات البراءة
في الالتزامات التعاقدية المربوطة بسند اذا اتفق
المتدعيان على ذلك في الاحوال التي لا يجوز
فيها الاثبات بالشهادة •

(التمييز السورية ٢٢/٥/١٩٥١ ، مجلة
القانون ص ١٩٦) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٦ •

» : - محل الالتزام غير محدد القيمة - بينة شخصية:

ان محل الالتزام الغير المقدر القيمة يعتبر
بحكم المحل الذي تتجاوز قيمته مئة ليرة ، مما
لا يجوز اثباته بالبينة الشخصية •

(التمييز السورية ١٧/١/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ١٨٦) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٧ •

» : - شهادة الوكيل :

لا تصح شهادة الوكيل لموكله •

(الفهرس الخمسي الاول لمجلة القانون

• (ص ١٩٧)

في البنات : - شخصية :

• جواز الطعن بها استثناء لاول مرة .

(التمييز السورية ٢١/٤/١٩٥١ ، مجلة

القانون ص ٤٢٠) الفهرس الخمسي الاول

• ص ١٩٧

» : - شخصية :

عدم جواز سماعها لاثبات حق عيني لا وجود

• له في السجل العقاري

(التمييز السورية ٢٣/٦/١٩٥١ ، مجلة

القانون ص ٧٣٣) الفهرس الخمسي الاول

• ص ١٩٧

» : - شخصية :

جواز سماعها عند وجود مانع أدبي أو مادي

في الالتزامات التعاقدية كالزوجة الخ . . ، الا

أنه عند وجود سند مكتوب بين الزوجين لا يجوز

• اثبات الايصال بها .

(التمييز السورية ٢١/٧/١٩٥٠ ، مجلة

القانون ص ٩٠٥) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٧ •

في البينات : - شخصية :

تقدير الشهادات يعود لمحكمة الاساس -
وجوب سرد العلل التي استندت اليها •

(التمييز السورية ٥/٧/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٩٢٠) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٨ •

» : - شخصية :

عدم الاعتراض على الاثبات بالبيئة الشخصية
امام محكمة الاساس يعتبر موافقة على قبول
هذه الوسيلة من الاثبات •

(التمييز السورية ٥/١٠/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٩٢٠) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٨ •

» : - شخصية :

جواز سماعها في حال وجود مبدأ ثبوت
بالكتابة في الالتزامات التعاقدية •

(الفهرس الخمسي الاول ص ١٩٨) •

في البنات : - شخصية :

- جواز سماعها لآيات الخطأ في البيع بالدلالة
على العقار المبيع برقم غير الرقم الحقيقي .
(الفهرس الخمسي الاول ص ١٩٨) .

» : - شخصية : مانع أدبي : علاقة بين خاطب ومخطوبته :

- ان العلاقة بين الخاطب ومخطوبته تدخل في
نطاق الموانع الادبية التي تجيز قبول البينة
الشخصية في الالتزامات التي تزيد قيمتها على
مئة ليرة سورية .

- (التمييز السورية ٢٧/٨/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ٧٥٨) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٩ .

» : - شخصية : مانع أدبي :

- العلاقة بين الطرفين مع العرف التجاري
المحلي تعتبر مانعا أدبيا .
(التمييز السورية ٢٠/٩/١٩٥١ ، مجلة
القانون ص ٨٥٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٩٩ .

» : - مانع أدبي - بينة معاكسة :

- القرابة البعيدة (ابنة اخت الزوجة) مع اقامة

القريب في دار الزوج تعتبر من الموانع الادبية التي تحول دون الحصول على وثيقة خطية تثبت ما آفقه على الحلي والامتعة المشترية لحسابها الخاص . ويجب على القاضي ان يستمع الى البيئة المعاكسة ، ثم يستعمل حقه في ترجيح احدي البينتين .

(التمييز السورية ٢٥/١٠/١٩٥١ ، مجلة القانون ص ٢٤) الفهرس الخمسي الاول ص ١٩٩ .

في البنات : - مانع ادبي - قرابة :

اذا كان قانون البنات لم يذكر الموانع الادبية على سبيل الحصر ، فانه حصر المانع الادبي فيما يتعلق بالقرابة والنسابة بين الزوجين أو ما بين الاصول والفروع او ما بين الحواشي الى الدرجة الثالثة او ما بين أحد الزوجين وابوي الزوج الآخر .

(التمييز السورية ٢٦/٩/١٩٥١ ، مجلة القانون ص ١١٣) الفهرس الخمسي الاول ص ١٩٩ .

» : - مانع ادبي - قرابة :

ان تحرير السند بين الاقرباء ينفي المانع

الادبي الذي يجيز الاثبات بالبينه الشخصية
ضد هذا السند .

(التمييز السورية ١/٤/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٤٦٦) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٠ .

في البينات : مبدأ ثبوت بالكتابة :

لا يشترط أن تنصب الرسالة المتخذة مبدأ
ثبوت بالكتابة على نفس الواقعة المراد اثباتها
أو على أحد عناصرها ، بل يكفي ان تجعل وجود
العقد المدعى به قريب الاحتمال .

(التمييز السورية ٣١/٨/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٨٠٦) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٠ .

» : - مبدأ ثبوت بالكتابة :

ان مبدأ الثبوت بالكتابة هو الكتابة التي
من شأنها أن تجعل المدعى به قريب الاحتمال،
مما يعود تقديره لقاضي الموضوع .

(التمييز السورية ١٠/٣/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ٢٧٠) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٠ .

في البيّنات : - مبدأ ثبوت بالكتابة :

يجوز الاثبات بالشهادة فيما يخالف او يجاوز
ما اشتمل عليه دليل كتابي عند وجود مبدأ ثبوت
بالكتابة . ومبدأ الثبوت هذا هو كل كتابة
تصدر عن الخصم .

(التمييز السورية ١٣/٩/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٢٤١) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٠ .

» : - مبدأ ثبوت بالكتابة : تجاوز على عقار :

جواز الاثبات بالشهادة عند وجود مبدأ
ثبوت بالكتابة ان ادعاء المميز بأن المميز عليه
أجاز البناء على قسم من عقاره انما يرمي الى
اثبات ما يخالف الامور كتابة في السجل العقاري
مما لا تقبل فيه البيئة الشخصية .
(الفهرس الخمسي الاول ص ٢٠١) .

» : - شهادة الاصل للفرع :

ان منع قبول شهادة الاصل للفرع والفرع
للاصل هو من النظام العام .
(التمييز السورية ٨/٩/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ٧٥٧) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠١ .

في البيّنات : - تقدير القرائن :

إذا كان تقدير القرائن متروكاً لحكمة القضاة فان هؤلاء يخطئون في فهم العناصر القانونية الضرورية لتطبيق هذا المبدأ ان عمدوا الى استخلاصه من واقعه واحدة لا تصلح أساساً لتوفر الدليل الضروري للاثبات •

وتوفيقاً لذلك يستدعي النقض الحكم الذي نهض على اعتبار مزاعم القصاب صحيحة بمجرد تسجيل بعض الديون في دفاتره على المدعى عليه غير التاجر •

(الفهرس الخمسي الاول ص ٢٠١)

» : - قرينة قانونية :

لا تسقط الا بدليل قوي يعادل قوتها كاليمين أو الاقرار •

(التمييز السورية ١٨/٩/١٩٥١ مجلة القانون ص ٧٦٨) الفهرس الخمسي الاول ص ٢٠٢ •

» : - قرينة قضائية عند جوب الاثبات بالبيينة الخطية :

ان القرينة القضائية لا تصلح دليلاً في الاوضاع التي لا يجوز فيها الاثبات بالبيينة

الشخصية كالإذن بالتأجير من الغير بوثيقة خطية.

(التمييز السورية ٢٢/٤/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٤٦٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٢ .

في الينك : - قرينة قضائية :

تقديرها من اختصاص محاكم الاساس .
(التمييز السورية ١٨/٩/١٩٥١ ، مجلة
القانون ص ٧٦٨) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٢ .

» : - قرينة قضائية :

هي التي يستخلصها القاضي من ظروف
الدعوى ، ولا يجوز الاخذ بها الا في الاحوال
التي يسمح القانون اثباتها بالشهادة .
(الفهرس الخمسي الاول ٢٠٢) .

» : - قرينة السكوت : ادارة عامة :

ان سكوت ممثلي الادارة العامة عن الجواب
بسبب التخلف عن الحضور في الجلسة او بسبب
عدم الاستيضاح منهم لا يكفي لاعتبار الدعوى
ثابتة تجاه الادارة .

(التمييز السورية ٢٨/٢/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٥٣٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٢ •

في البينات : - قرابة :

محددة بالقانون على سبيل الحصر ، وهذا
الحصر لا يشمل الاعمام وابناءهم •

(التمييز السورية ١/٥/١٩٥١ ، مجلة
القانون ص ٤٢٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٢ •

» : - اسقاط الحق من طلب تحليف اليدين :

ان اسقاط الحق من طلب تحليف الخصم
اليمين الحاسمة لا يمكن ان ينشأ قبل عرض
الوقائع المنازع عليها على القضاء •

فلاسقاط الواقع في السند غير جائز •

(التمييز السورية ٩/٤/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٤١٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٣ •

» : - يمين :

عدم جواز ردها على الخصم اذا انصبت

على واقعة لا يشترك فيها الخصمان .

حق المحكمة بتعديل صيغة اليمين التي
يعرضها الخصم .

(التمييز السورية ٤/٥/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٥٩٠) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٤ .

في البينات : - يمين حاسمة :

يجب على القاضي عند عدم اقتناعه بالبيئة
أن يفصح عن رأيه ليتسنى لاحد الطرفين ممارسة
الحق بتحليف اليمين الى خصمه .

(التمييز السورية ٢٨/٩/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٨٧٥) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٤ .

» : - يمين حاسمة : الرجوع عن طلب التحليف :

ان توجيه اليمين يمكن العدول عنه طالما
ان من وجهت اليه لم يقبل حلفها بعد .

(التمييز السورية ٢٦/١/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ١٩٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٤ .

في البيّنات : - يمين : خلف العاقد :

ان تحليف خلف العاقد اليمين يكون على
عدم العلم .

(التمييز السورية ٣١/٣/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٤٦٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٥ .

» : - يمين : تحليفها للورثة :

ان تحليف الورثة اليمين يكون على نهي
العلم بالواقعة التي تنصب اليمين عليها .

(التمييز السورية ٣١/٨/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٧٢١) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٥ .

» : - يمين حاسمة : توجيهها يتضمن التنازل عما
عدها من البيّنات :

حق القاضي برفض توجيه اليمين اذا كان
مقصودا به مجرد الكيد .

(التمييز السورية ٢٧/٤/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٥٨٧) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٥ .

في البنسك : - يمين حاسمة :

من حق الطرفين قبول حلفها او ردّها .
(التمييز السورية ١٩٥١/٥/٧ ، مجلة
القانون ص ٤٤٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٥ .

» : - يمين حاسمة :

لا توجه الا بطلب من الخصم .
(التمييز السورية ١٩٥١/٥/١ ، مجلة
القانون ص ٤٢٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٥ .

» : - يمين متممة :

حق المحكمة بتوجيهها لاي من الطرفين .
(التمييز السورية ١٩٥١/٥/٧ ، مجلة
القانون ص ٤٤٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٥ .

» : - يمين متممة :

لا تقيد المحكمة في شيء باعتبار انها تستقل
بتقديرها وتوجيهها .

(التمييز السورية ١٩٥٠/٧/٥ ، مجلة
القانون ص ٨٥١) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٥ .

في البينات : - يمين :

ردها جائز في جميع العقود سواء كانت
وحيدة الطرف أو ثنائية .

(التمييز السورية ٢١/٧/١٩٥١ ، مجلة
القانون ص ٧٥١) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٦ .

» : - يمين : وجوب تبليغ المخاطب شخصا :

ان حلف اليمين امر شخصي لا يجوز فيه
التوكيل وعليه يجب تبليغ صيغتها وموعد حلفها
الى من وجهت اليه شخصا .
(الفهرس الخمسي الاول ص ٢٠٨) .

» : - وكالة :

ان الوكالة بالخصومة والمحاكمة في الدعوى
وبكل ما يتفرع عنها تجعل اقرار الوكيل امام
القضاء معتبرا اذا لم يستثنه الموكل .
(التمييز السورية ١٦/٥/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ٥٣٨) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٠٦ .

» : - عمل : اثبات الفقد :

امكان التعاقد شفها أو كتابيا لا يمس

أحكام المادة ٥٥ (بينات) التي تحظر الاثبات
بالشهادة في الالتزامات التعاقدية فيما يخالف أو
يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي .

(التمييز السورية ١٩٥١/٤/٧ ، مجلة
القانون ص ٢٧٦) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣١٨ .

في البينات : - عمل : شفعية العقود :

جواز اثبات ما ينشأ عنها من الالتزامات
بمختلف وسائل الثبوت .

(التمييز السورية ١٩٤٩/١١/٧) الفهرس
الخمي الاول ص ٣١٨ .

» : - عدل : ترجيح البينة :

لئن منح قانون البينات قاضي الموضوع
ولاية تقدير البينات وحق الاخذ بالقدر الذي
يقتنع به منها ، فان هذه القناعة ليست مطلقة بل
مقيدة بضرورة اسنادها الى وقائع صحيحة
واسباب كافية ، مما يوجب تعليل الحكم .

(التمييز السورية ١٩٥٤/١/٢٥ ، مجلة
القانون ص ١٦٧) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣١٨ .

في البينات : - عمل : دفاتر رب العمل :

ان دفاتر رب العمل ، ولو كانت منتظمة
واجبارية لا تعتبر حجة له ضد العامل ، خلافا
لما هي الحال بينه وبين تاجر آخر .

(التمييز السورية ٢٦/١٢/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ١٦١) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣١٩ .

» : - عمل : سلطة القاضي بتقدير الشهادة :

يدخل في ولاية قاضي الموضوع تقدير قيمة
الشهادة ومنها ما يتعلق باشتغال العامل ساعات
اضافية .

(التمييز السورية ٣٠/١/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٣٥٥) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣١٩ .

» : - عداوة شاهد - عامل متمرن : أجور حد أدنى :

ان العداوة ايسر من موانع الشهادة
الواردة حصرا في المادتين ٦٠ و ٦١ بينات .

(التمييز السورية ٢٨/٢/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٣٣٨) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣١٩ .

في البنات : - عمل : يمين حاسمة : تخلف عن حلفها بعدمنازعة
توجبها :

إذا تازع الخصم الموجهة اليه اليمين الحاسمة،
توجبها عليه ، ترتب على القاضي أن يناقش
ما تذرع به هذا الخصم ثم يقرر توجب اليمين
او عدمه ، لا ان يصدر حكمه بالاستناد الى
التخلف، عن حضور جلسة القسم على الرغم من
المنازعة في توجب اليمين .

(التمييز السورية ٢٨/٩/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٨٨٤) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣١٩ .

» : - عقار : بيعه : عته :

بموجب عقد خارج دوائر التملك صحيح،
وتسجيله يعتبر مبدءاً لنفاذه وظهور أثره القانوني .

البينة الشخصية مقبولة لاثبات عته البائع
ومرضه مرض الموت ولا تستطيع المحكمة رفضها
اعتماداً على ان البائع ذهب الى كاتب العدل
وأقر له الوكالة أمامه .

(التمييز السورية ١٩/٤/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٣٥٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ٢٩٦ .

في البنات : - التزام :

ان الارتباط التطوعي الذي يجعل الملتزم
بوجبة طبيعية تنتقل الى وجبة مدنية يخضع
للقواعد العامة في الاثبات .

فاذا لم يكن ثمة من سند كتابي ، يقتضي
توفر مبدأ ثبوت خطي لانه لا يمكن التدليل على
التعهد من مجرد وجود قرائن ، وقيام رجل
برعاية طفل سنوات عديدة لا يكفي دليلا على
جعل تعهده التطوعي التزاما مدنيا بالمعنى
الصحيح .

(الفهرس الخمسي الاول ص ٧٩) .

» : - التزام : مدني بالنسبة لفريق وتجارى بالنسبة
لاخر :

العقد المدعى بانعقاده الذي يتوافق وارادة
الفريقين هو وحده مصدر التزاماتهما وتحديد
الروابط القانونية بينهما . اذا كان العقد تجاريا
بالنسبة لاحد الطرفين ومدنيا بالنسبة للطرف
الآخر تتبع بشأنه القواعد التجارية في الاثبات
مع من كان العمل تجاريا بالنسبة له وتتبع القواعد
المدنية بالنسبة للآخر .

(الفهرس الخمسي الاول ص ٧٩) .

في البينات : - التزام : اكراه اثباته : ابطال للعقد :

١ - يسقط الحق في ابطال العقد لعلّة

الاكراه بمرور سنة على تاريخ انقطاع الاكراه .

٢ - يجوز اثبات الاكراه بجميع وسائل

الاثبات بما فيها البيئة الشخصية والقرائن .

(التمييز السورية ١١/١١/١٩٥٢ ، مجلة

القانون ص ٢٣٠) الفهرس الخمسي الاول

ص ٨٢ .

» : - التزام : غش :

سبب بطلان العقد ، جواز اثباته بجميع طرق

الاثبات .

(الفهرس الخمسي الاول ص ٨٣) .

» : - التزام : صورية العقد :

حق الدائن حسن النية في اثبات صورية

العقد الجاري بين مدينه وآخر بجميع وسائل

الاثبات .

(التمييز السورية ٧/٥/١٩٥١ ، مجلة

القانون ص ٤٤٣) الفهرس الخمسي الاول

ص ٨٧ .

في البينات : - التزام : صورية السند :

اثباتها بين المتعاقدين خاضع لقواعد الاثبات
المبينة في القانون ، فلا يجوز اثبات ما يخالف
أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي بالبينة
الشخصية الا في الاحوال المخالفة للنظام العام
أو الآداب او اذا كان الادعاء بصورية السند
واقعا من غير المتعاقدين *

• (الفهرس الخمسي الاول ص ٨٧)

» : - مرض الموت : اثباته بجميع الوسائل :

ان مرض الموت هو الذي يموت منه صاحبه
خلال سنة من تاريخ وقوعه *

ويترب على الوارث الذي يدعي صدور
التصرف عن المورث في مرض الموت ، أن يثبت
حالة المرض بجميع وسائل الثبوت *

(التمييز السورية ٢٦/٧/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٦٣٧) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣٨٤ *

» : - مرض الموت :

المريض الذي تمتد معه حالة المرض اكثر
من سنة يعتبر بحكم الصحيح ما لم يشتد مرضه

وعندئذ يعتبر مريضاً مرض الموت • جواز اثبات
اشتداد المرض ووقوع البيع أثناء مرض الموت
جائز بمختلف وسائل الاثبات •

(التمييز السورية ١٧/٦/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٨٨١) الفهرس الخمسي الاول
ص ٣٨٤ •

في البينات : - اثبات الوفاء :

إذا كانت الاجرة السنوية تزيد على مئة
ليرة يكون اثبات الوفاء مقيداً بالكتابة •

(التمييز السورية ٣٠/٤/١٩٥٣ ، مجلة
القانون ص ٥٦٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٥٣ •

» : - اجازة اسكان الغير : بينة خطية :

ان اثبات الاجازة باسكان الغير بالمأجور
محصور بالبينه الخطية •

(التمييز السورية ٢٦/٤/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٤٥٥) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٠٤ •

» : - ايجار : اسكان الغير :

اثباته جائز بالبينه الشخصية •

(التمييز السورية ٩/٢/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٤١٧) الفهرس الخمسي الاول
ص ١٠٩ .

في البنات : - ايجار : التزام تعاقدي : بينة شخصية :

في الحالات التي لا يجوز فيها الاثبات الا
بالينة الخطية ، يجوز للقاضي ان يقبل الاثبات
بالينة الشخصية اذا لم يعترض الخصم .

(التمييز السورية ٧/٧/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٥١٥) الفهرس الخمسي الاول
ص ١١٠ .

» : - ايجار : اثبات العقد :

ان عقود الايجار كسائر الالتزامات التعاقدية
الجائز اثباتها بالينة الشخصية عند وجود نص
قانوني يقضي بذلك أو مانع أدبي او مادي يمنع
من توثيق الالتزام بالكتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة
او اذا كان موضوع الالتزام لا تزيد قيمته على
مئة ليرة سورية .

(التمييز السورية ١٠/٤/١٩٥٢ ، مجلة
القانون ص ٣٤٨) الفهرس الخمسي الاول
ص ١١٨ .

في البنات : - ايجار : عقد خطي :

عدم جواز استماع البينة الشخصية اذا كان
المبلغ المدعى به يزيد على مئة ليرة ويستند الى
عقد ايجار خطي •

(الفهرس الخمسي الاول ص ١١٨) •

» - ايجار : تسليم المأجور :

اثبات تسليم المأجور الى صاحبه بالبينة
الشخصية جائز •

(التمييز السورية ٦/٧/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٨٢٣) الفهرس الخمسي الاول
ص ١١٩ •

» - ايجار : عقد شفهي :

التصادق على العقد الشفهي يجعله بحكم
العقد الخطي مما يوجب اثبات الاذن بالتأجير
بصك خطي •

(التمييز السورية ٥/١١/١٩٥٠ ، مجلة
القانون ص ٨٠٢) الفهرس الخمسي الاول
ص ١١٩ •

» - اعدادها : القانون الواجب تطبيقه - تقادم :

١ - يسري بشأن الادلة التي تعد مقدما ،

القانون المعمول به في الوقت الذي أعدت فيه
او الذي كان ينبغي اعدادها في زمن تطبيقه •

٢ - ان حوادث فلسطين لا تعتبر قاطعة
للتقادم •

(محكمة النقض السورية ١٦ / ١٠ / ١٩٥٨ ،
مجلة القانون لعام ١٩٥٩ ص ١٤) الفهرس
الخمسي الثاني ص ١٣٢ •

في البيانات : - اثبات البراءة من التزام يزيد على المئة ليرة :
لا يجوز اثبات البراءة من التزام تعاقدى في
غير المواد التجارية ، يزيد على مئة ليرة ، بالبينة
الشخصية •

(التمييز السورية ٢٥ / ٩ / ١٩٥٨ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٨ ص ٥٣٦) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٢ •

» : **- اثبات بالشهادة : مبدا ثبوت بالكتابة : مانع ادبي
او مادي او فقد السند :**

يجوز الاثبات بالشهادة في حال وجود مبدا
ثبوت بالكتابة او وجود مانع مادي او ادبي او
اذا فقد الدائن سنده بسبب لا يد له فيه او كان
العقد مخالفا للنظام العام او الآداب •

وعليه فان الادعاء بوجود خطأ في هبة عقار
بدلاً من عقار آخر ، لا يمكن اثباته بالشهادة .

(التمييز السورية ١٩٥٧/٧/٣١) الفهرس
الخمسي الثاني ص ١٣٢ ، مجلة القانون لعام ١٩٥٧
ص ٤٤٨ .

**في الينيات : - ادخال الغير في الدعوى والزامه بتقديم سند
تحت يده**

يجوز ادخال الغير في الدعوى لالزامه بتقديم
ورقة او سند تحت يده (مادة ٢٥ ينات) .

(التمييز السورية ١٩٥٥/٧/١٣ ، مجلة
القانون ص ٦٧٩) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٣٣ .

» : - اقرار ، مركب ، لا يتجزأ :

ان قاعدة الاقرار المركب لا تطبق الا في
الحالات التي يدعى فيها بوجود رابطة تعاقدية
بين المدعي والمدعى عليه ، فيزعم المدعي ان المدعى
عليه اخل بموجبات التعاقد ، ولا يمكنه اثبات
هذه الرابطة التعاقدية بالطرق القانونية ، فيأتي
المدعى عليه ويقر بها انما يزيد عليها واقعة
جديدة تؤثر في نتائج الرابطة الاصلية اذا كان

الفعل الجديد يفترض وجود الفعل الاصلي •
في هذه الحالة يؤخذ كلام المدعى عليه
بمجموعه ، ولا يمكن قبول جزء منه ورد الجزء
الآخر ، لانه كان على المدعي ان يقدم اثبات العقد
الذي يدعي بحصوله ويحتاط للامر بتنظيم سند
خطي •

• (الفهرس الخمسي الثاني ص ١٣٣)

في البينات : - اقرار قضائي :

ان الاقرار القضائي هو الذي يجري في
مجلس القضاء أثناء السير في الدعوى • وعليه
فان الاقرار امام الحضر حين تبلغ مذكرات
الدعوة ليس قضائيا •

(التمييز السورية ١٣/٣/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٢٧٤) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٣٥ •

» : - اقرار قضائي :

يجب ان يتوفر في الاقرار القضائي شرطان :
أ - ان يكون قد جرى امام المحكمة في
مجلس القضاء •

ب - وان يكون أثناء سير الدعوى الخاصة
بالنزاع .

(التمييز السورية ٨/١٢/١٩٥٧ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٨ ص ١٤) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٥ .

في البنات : - اقرار : تجزئته : اقرار بالدين وادعاء وفائه :

ان الاقرار بالدين وادعاء وفائه لا تجوز
تجزئته لاتصاله بالدين مباشرة ، بعكس ادعاء
الوفاء لعللة التقاص ، اذ تجوز تجزئته .

(التمييز السورية ٢٢/٩/١٩٥٨ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٨ ص ٥٦٤) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٥ .

» : - اقرار : تجزئته : واقعة وضع اليد ، وواقعة
وجود عقد ايجار :

ان واقعة وضع اليد على العقار المعترف بها،
وواقعة اثبات وجود عقد ايجار المدعى بها ،
واقعتان مختلفتان ، مما لا يحول دون تجزئة
الاقرار .

(محكمة النقض السورية ٦/٧/١٩٥٩ ،
مجلة القانون لعام ١٩٥٩ ص ٥٥٨) الفهرس

الخمسي الثاني ص ١٣٥ .

في البنات : - التزام ذو صفة مزدوجة : تجارية ومدنية :

إذا كان الالتزام ذا صفة مزدوجة : تجارية
بالنسبة لفريق ومدنية بالنسبة لفريق آخر ، فانه
تتبع قواعد الاثبات بالنسبة لمن يجري الاثبات
ضده .

(التمييز السورية ١١/٦/١٩٥٨ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٨ ص ٣٧٥) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٥ .

» : - التزام ذو صفة مزدوجة : قواعد الاثبات :

ان ارسال المزارع الى التاجر كمية من
الحبوب لبيعها أمانة وتوقيعه على سند لامر
التاجر يشعر بأنه قبض قيمة هذا السند ، هو
من الالتزامات ذات الصفة المزدوجة :

أ - تجارية بالنسبة للتاجر .

ب - ومدنية بالنسبة للمزارع .
وتتبع قواعد الاثبات بالنسبة لمن يجري
الاثبات ضده .

(التمييز السورية ٣٠/٤/١٩٥٨ ، مجلة

القانون لعام ١٩٥٨ ص ٢٣٦ (الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٦ .

في البنات : - التزام تعاقدى ، منع ادبي : بينة شخصية :
اختصاص مكاني .

ان جواز اثبات اصل الالتزام التعاقدى
بالبنة الشخصية لوجود مانع أدبي ، يجوز
اثبات جميع ما يتفرع عن هذا الالتزام من تعيين
مكان وقوعه ومكان وفائه توصلا لتعيين
الاختصاص المكاني .

(التمييز السورية ٣١/١٠/١٩٥٤ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٥ ص ٦٥) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٦ .

» : - خبرة اعادتها :

لا يجوز اعادة الخبرة دون التقيد بالاجراءات
المنصوص عليها في المادة ١٥٤ بينات من لزوم
دعوة الخير والاستيضاح منه عن مسائل معينة
وتوجيه الاسئلة اليه والقيام بتحقيق فني جديد
أو بعمل تكميلي يعهد به الى الخير نفسه او الى
خير آخر .

(التمييز السورية ٢٧/٨/١٩٥٨ ، مجلة

القانون لعام ١٩٥٨ ص ٥٦٦) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٦ •

في البينات : - خبرة : نقص في تقرير الخبرة الاول :

لا يجوز اهمال تقرير الخبرة واجراء خبرة
جديدة الا اذا وجد في تقرير الخبرة نقصا لم
يستطع الخبراء ايضاحه •

(التمييز السورية ١٩/٦/١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ٣٨٨) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٣٦ •

» : - خبرة : انتخاب الخير من غير جدول الخبراء :

اذا اتفق الطرفان في الدعوى على اجراء
الخبرة بمعرفة خير واحد وتركوا انتخابه للمحكمة،
فان المحكمة تستطيع انتخابه من غير جدول
الخبراء •

(التمييز السورية ٤/٣/١٩٥٨ ، مجلة
القانون ص ١٥٤ لعام ١٩٥٨) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٧ •

» : - دفاتر تجارية : تقدير المحكمة :

ان المشتري اجاز للقاضي ، في الدعاوى
القائمة بين التجار ، أن يقبل او يرد البينة

المستخلصة من الدفاتر التجارية الاختيارية أو
الاجبارية غير المنتظمة • (مادة ١٧ بينات)
(محكمة النقض السورية ١٩٥٩/٩/٢ ،
مجلة القانون لعام ١٩٥٩ ص ٥١٥) الفهرس
الخمسي الثاني ص ١٣٧ •

في البينات : - شخصية : دوائر الدولة - بلديات - جمعيات :

١ - ان معاملات دوائر الدولة والبلديات
والنوادي والجمعيات ذات الشخصية الاعتبارية
خاضعة لاحكام قانون التجارة وقابلة للاثبات
بالبينة الشخصية (مادة ١٣ تجارة) •

٢ - ان القاعدة في الالتزامات ذات الصفة
المزدوجة ان يتبع في الاثبات القواعد المقررة لمن
يقوم الاثبات ضده بالنسبة لصفته ولنوع
التعامل •

(التمييز السورية ١٩٥٨/٢/٢٧ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٨ ص ١٤٩) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٣٨ •

» : - شخصية : الاكتفاء بعدد من الشهود أقل من
العدد المقتن :

ان اكتفاء احد الفريقين في الدعوى بعدد

من الشهود أقل من العدد المقتن ، ليس ملزماً له
إذا لم يأخذ القاضي بشهادات شهوده مما يجوز
له ممارسة حقه بجلب العدد المقتن من الشهود .
(التمييز السورية ١٩/٩/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٩٢١) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٣٨ .

**في البينات : - شهود : تسمية شهود علاوة على الشهود
المستمعين ، وضمن النصاب القانوني :**

إذا لم تجد المحكمة ما يكفي للاثبات في
شهادات الشهود المستمعين والوثائق المبرزة ،
يحق للخصم ان يسمي بقية شهوده ضمن
النصاب القانوني الذي يجوز تسمية خمسة شهود
لأثبات الواقعة الواحدة .

(التمييز السورية ٢٣/٢/١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ١٦١) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٣٩ .

**» : - شهادة موظف عن معلومات اتصلت به بداعي
الوظيفة :**

ان الموظف ممنوع عليه الادلاء بمعلومات
اتصلت به بمناسبة قيامه بمهام الوظيفة ، قبل

الحصول على ترخيص بهذا الشأن ، من السلطة المختصة .

(محكمة التقض السورية ١٩٥٩/٩/٣ ،
مجلة القانون لعام ١٩٥٩ ص ٥٣٠) الفهرس
الخمسي الثاني ص ١٣٩ .

في البينات :- صك رسمي - محضر تبليغ : ادعاء بالتزوير :

ان محضر التبليغ من السندات الرسمية
التي تعتبر حجة على الناس بما دون فيها من
أفعال مادية قام بها الموظف في حدود مهمته ولا
يمكن اثبات ما ينافي ما ثبته الموظف الا بطريق
الادعاء بالتزوير .

(التمييز السورية ١٩٥٥/١/٢٥ ، مجلة
القانون ص ٨١٢) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٣٩ .

» : - صورية عقد : اثباتها من قبل المتعاقدين وغير
المتعاقدين :

ان اثبات الصورية بين المتعاقدين في الالتزامات
التعاقدية لا يكون بالبينة الشخصية فيما يخالف
او يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي ، الا في

الاحوال المخالفة للنظام العام أو الآداب أو في
حالة ادعاء الصورية من قبل غير المتعاقدين .
(التمييز السورية ٢٨/٧/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٦٨٣) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٠ .

**في البينات : - بيع - صوريته : وصية لوأرث : الاثبات بجميع
الوسائل :**

يجوز اثبات صورية البيع من مؤرث الى
وأرث بجميع وسائل الاثبات ومنها الشهادة
باعتبار ان باقي الورثة هم من الغير .
(التمييز السورية ٢٣/٥/١٩٥٦ ، مجلة
القانون ص ٤٣١) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٠ .

» : - طلبات متعددة كل منها لا يزيد على مئة ليرة :
اثباتها بالشهادة :

يجوز الاثبات بالشهادة في حال اشتغال
الدعوى على طلبات متعددة يتميز كل منها عن
الآخر ، ولو كان مجموعها يزيد على مئة ليرة .
(التمييز السورية ١٨/٢/١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ١٦٢) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٠ .

في البينات : - فقدان السند : بينة شخصية :

يجوز الاثبات بالشهادة ، ولو كان المطلوب
تزيد قيمته على مئة ليرة سورية ، اذا فقد الدائن
سنده لسبب لا يد له فيه .

(التمييز السورية ٣٠/١٠/١٩٥٨ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٩ ص ١١٣) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٤٠ .

» : - مانع أدبي - قرابة : بينة شخصية : تقادم :

١ - ان القرابة بين الحواشي الى الدرجة
الثالثة من الموانع الادبية التي تحول دون
الحصول على دليل كتابي .

٢ - ان القرابة بين الاخوة تعتبر مانعا أدبيا
يحول دون سريان التقادم .

(التمييز السورية ٢٢/١٠/١٩٥٨ ، مجلة
القانون لعام ١٩٥٩ ص ١٦) الفهرس الخمسي
الثاني ص ١٤١ .

» : - مانع أدبي : زوجية : التزام سابق للزوجية :

ان توثيق الالتزام بين طرفين بسند خطي قبل
قيام الزوجية بينهما ، لا يمنع من الاحتجاج

بالمانع الادبي لعة الزوجية في التزام قام بينهما
بعد ان أصبحا زوجين .

(التمييز السورية ٣٠/٤/١٩٥٨ ، مجلة
القانون ص ٢٣٥) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤١ .

في البينات : - مانع أدبي : قرابة : درجة رابعة :

ان المانع الادبي الذي يجوز معه اثبات
الالتزامات التعاقدية التي تزيد قيمتها على المئة
ليرة سورية بالبينة الشخصية هو القرابة بين
الزوجين او بين الاصول والفروع او الجواشي
الى الدرجة الثالثة . وعليه فان الدرجة الرابعة
لا تعتبر مانعا أدبيا .

(التمييز السورية ٢٢/٨/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٨٣٦) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤١ .

» : - مانع أدبي : تقديره متروك للقاضي :

ان لقاضي الموضوع حق تقدير المانع الادبي
بالنسبة للقرابة ، فان ما جاء في المادة ٥٧ بينات
لم يرد على سبيل الحصر .

(التمييز السورية ٢٤/٢/١٩٥٧ ، مجلة

القانون ص ٢٨٦) الفهرس الخمسي الثاني

ص ١٤١ •

في البينات : - مانع أدبي : قرابة :

لئن اعتبر المشرع صلات القرابة بين
الحواشي الى الدرجة الثالثة مانعا أدبيا يسوغ
قبول البينة الشخصية ، فانه ترك الى القضاء
تقدير الموانع الادبية الاخرى •

(النقض السورية ١٩٥٩/٩/٦ ، مجلة
القانون ص ٥٣٣) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٢ •

» : - مانع أدبي : عداوة بين الاقرباء :

ان القرابة المبينة في المادة ٥٧ بينات تعتبر
مانعا أدبيا يجوز معه الاثبات بالشهادة ولو
وجدت العداوة بين الاقرباء •

(التمييز السورية ١٩٥٥/١١/٨ ، مجلة
القانون ص ٢٨) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٢ •

» : - مبدأ ثبوت بالكتابة :

يشترط لتوفر مبدأ الثبوت الكتابي أن تكون
الوثيقة الخطية صادرة عن الخصم وان تجعل

وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال فلا يكفي
بوجود احتمال بعيد او اشارة غامضة .

(التمييز السورية ٢/٣/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٤٦١) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٢ .

في البنات : - يمين حاسمة : رئيس مجلس ادارة شركة مساهمة :

يشترط في توجيه اليمين الحاسمة أن تكون
الواقعة المنصبة عليها متعلقة بشخص من وجهت
اليه او ان يكون هذا الشخص خصما أصليا
في الدعوى في حال توجيهها على مجرد علمه بها،
كأن يكون ابن المورث المدين او زوجته .

وعليه لا يكون استحلاف الوكيل او النائب
صحيحا الا اذا كانت الواقعة منسوبة اليه .

(التمييز السورية ١٠/٣/١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ٢٨٨) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٢ .

» : - يمين حلفها من قبل بعض الشركاء في عقار ونكول
البعض الآخر :

لا يستفيد من الطعن الا من رفعه ولا يحتج
به الا من رفع عليه ، ما لم يكن الحكم صادرا

في موضوع غير قابل للتجزئة او في التزام بالتضامن
او في دعوى أوجب القانون فيها اختصاص اشخاص
معينين • وعليه فاذا حلف بعض الشركاء في عقار
اليمين على براءة ذمتهم من مطالب شريكهم فلا
يستفيد من هذا الحلف الشركاء الآخرون الناكلون
عن حلفها •

(التمييز السورية ٢٠/٩/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٨٨٣) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٣ •

**في البيّنات : - يمين الاستظهار - اقرار : تجزئته - دفاتر
تجارية :**

١ - ان توجيه المحكمة يمين الاستظهار
(مادة ١٢٣ يينات) لا يجري الا بعد ثبوت
الدين ، ولا يتوجب اعلان هذا الاثبات بقرار
خاص قبل توجيه اليمين •

٢ - ان الدفاتر التجارية تشكل وحدة كاملة
فلا يعني تجزئة الاقرار ، الاخذ بنتائج هذه
الدفاتر المستمسك بها •

(التمييز السورية ٢٣/٨/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٧٨٠) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٣ •

في البيّنات : - يمين الاستظهار : دائن تركة :

إذا ادعى احد في التركة حقاً واثبته ، فتحلفه المحكمة يمين الاستظهار المنصوص عليه في المادة ١٢٣ من قانون البيّنات .

(التمييز السورية ٢٥ / ٨ / ١٩٥٨ ، مجلة القانون ص ٥٦٧) الفهرس الخمسي الثاني ص ١٤٣ .

» : - يمين : تخلف عن الحضور لحلفها : نكول : مدينون متضامنون :

١ - ان المحكمة غير ملزمة بأن تقرر اعتبار المدعى عليه ناكلاً عن حلف اليمين في نفس الجلسة المعينة لحلفها ، لاحتمال وجود معذرة مشروعة تبرر تعييه وعدم ارسال معذرتة الى المحكمة في يوم الجلسة .

٢ - لئن أجاز التضامن للدائن مطالبة المدينين المتضامين بالدين مجتمعين أو منفردين (مادة ٢٨٥ مدني و ٧٤ تجارة) ، فانه اذا حلف احدهم اليمين بطلب من الدائن على براءة ذمته ونكل الباقيون ، توجب حسم ما يعادل حصة المدين الذي حلف من المبلغ المطلوب ولا يجب

ان يضار به نكول المدينين الآخرين عن حلف
اليمين وان يفسح المجال للمدين الناكل عن
الحلف ان يرجع على المدين الذي حلف اليمين •
(الفهرس الخمسي الثاني ص ١٤٤) •

في البيّنات : - يمين : تبليغ صيغة اليمين : عدم وجوب التبليغ
الى شخص المخاطب :

ليس من فرق بين اجراءات تبليغ الاوراق
القضائية وبين اجراءات تبليغ نص اليمين •

وعليه فان تبليغ صيغة اليمين الى الاشخاص
المعدودين في المادة (٢٢) من قانون أصول
المحاكمات المدنية وتخلف المخاطب المطلوب
تحليفه عن الحضور للجلسة المعينة لحلف اليمين
يعتبر نكولا عن حلفها •

(التمييز السورية ٢٩/١١/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٢٧) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٤ •

» : - يمين : طلب تحليفها مع التحفظ :

ان طلب تحليف اليمين مع التحفظ باستئناف
القرار المتضمن رد طلب الاثبات بالدفاتر التجارية

بطريق الخبرة وسؤال الخصم عن رغبته في
تحليف اليمين ، لا يسقط الحق بالاستمساك ،
امام محكمة الاستئناف بالدليل الذي رفضت
المحكمة البدائية قبوله •

(التمييز السورية ١٧/١/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٣٦) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٥ •

في البيّنات : - يمين : شركاء متضامنون : نكول بعضهم :

ان نكول بعض المدينين المتضامين عن حلف
اليمين الحاسمة لا يضار به المدين الذي حلفها
والتي يترتب عليها براءة ذمته مما يعادل نصيبه
من المبلغ المدعى به •

(التمييز السورية ٢٠/٢/١٩٥٦ ، مجلة
القانون ص ٣٥٠) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٥ •

» : - يمين حاسمة : عدم العلم :

يجب ان تكون الواقعة التي تنصب عليها
اليمين متعلقة بشخص من وجهته اليه ، فان كانت
غير شخصية له ، انصبت على مجرد علمه بها ،

وفي كلا الحالين لا تخرج عن كونها يميناً حاسمة.

(التمييز السورية ٣٠/١١/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ١٦٥) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٥ .

في البيّنات : - يمين : تحليفها تنفيذاً لقرار قضائي :

ان طلب تحليف اليمين يتضمن التنازل عما
عداها من البيّنات اذا كان صادراً عن الخصم
عفواً لا تنفيذاً لقرار قضائي .

(التمييز السورية ٢٤/١١/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٢٩) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٥ .

)) : - يمين : اثبات واقعة غير شخصية بالمرء المطلوب
تحليفه :

ان اليمين تحلف على عدم العلم لاثبات واقعة
غير شخصية بالمرء المطلوب تحليفه .

(التمييز السورية ٣٠/١/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٦٨) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٤٦ .

في البنسات : - عمل : يمين حاسمة على عدم العلم . رئيس
جمعية خيرية :

يجب ان تكون الواقعة التي تنصب عليها
اليمين الحاسمة متعلقة بشخص من وجهت اليه
تلك اليمين ، فان كانت غير شخصية له انصبت
على مجرد علمه بها ، ويجب ان تتوفر في حالف
اليمين صفة الخصومة كالشخص الذي يدعى
عليه بالاضافة لتركة مورثه .

(التمييز السورية ١١/٣/١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ٣٢٨) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٥٩ .

١١ : - عمل : يمين حاسمة : رجوع عن طلب تحليفها
- انتقال المشروع .

١ - ان توجيه اليمين هو الاحتكام لذمة
الخصم ولا بد من حلفها فعلا ولو عدل طالب
التحليف عن توجيهها .

٢ - ان هدف المشرع من جعل عقود
الاستخدام المنظمة حتى يوم طرء تغيير قانوني
على حالة المشروع ، مع الحقوق والواجبات
قائمة ومرعية الاجراء بين رب العمل الجديد

وعمل رب العمل الاول ، هو استمرار العامل في الخدمة وحفظ القدم • أما بالنسبة الى الحقوق التي اكتسبها العامل في خدمة رب العمل الاول فانها على نوعين :

آ - منها ما يتكامل في زمن رب العمل السابق كحرق الحد الادنى واجور الساعات الاضافية والاعیاد والراحات والتي تنحصر الخصومة بشأنها برب العمل السابق •

ب - ومنها ما يتكامل في عهد رب العمل الجديد كالاجازات التي تعود على هذا الاخير على ان يرجع على سلفه بما يصيبه منها •

(التمييز السورية ٣١/١٢/١٩٥٧ ، مجلة القانون ص ١٦٢ لعام ١٩٥٨) الفهرس الخمسي الثاني ص ٢٥٩ •

في البيانات : - عمل : مؤهلة رسمية رسمية :

لئن كان عدم وجود قيود رسمية لدى الدائرة الرسمية باشتغال العامل ساعات اضافية ، يجيز اثبات عمله هذه الساعات بالبينة الشخصية ، الا انه لا بد من ثبوت التكاليف بالعمل الاضافي

بوثيقة رسمية صادرة عن المرجع الذي يملك حق
التعيين •

(التمييز السورية ٣١/٣/١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ٣٣٢) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦٠ •

في البنات : عمل : مؤسسة رسمية : بينات خطية :

ان اعمال المؤسسات الرسمية قائمة على
الكتابة ، فلا تعيين ولا تكليف بعمل خارج
اوقات وايام الدوام ، الا بصك رسمي يصدره
المرجع المخوّل حق التعيين او التكليف ضمن
حدود المخصصات المحفوظة لهذه الغاية في
الموازنة •

(التمييز السورية ٢٤/٢/١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ٣٣٠) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦٠ •

» : - عمل : يمين حاسمة : شركة مساهمة مغفلة :

ان اليمين الحاسمة لا توجه الى رئيس مجلس
ادارة الشركة المساهمة المغفلة لكونه يعتبر وكيلا
والوكيل لا يحلف الا على مرافعة متعلقة بشخصه

كما لا يجوز تحليفه اليمين على مجرد علمه
لكونه ليس خصما اصليا في الدعوى •

(التمييز السورية ٣١/١٢/١٩٥٦ ، مجلة
القانون ص ١١١) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦١ •

في البينات : - عمل : قيود رسمية : عدم وجود قرار بالاستخدام :

لا يجوز قبول البينة الشخصية لاثبات
ما يخالف قيود الدوائر الرسمية التي نفت وجود
قرار أو أمر بالاستخدام •

(التمييز السورية ٣١/١٢/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٣٥٦) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦١ •

)) : - عمل : مؤسسة رسمية : عدم قبول البينة
الشخصية :

ان اعمال المؤسسات العامة تقوم على الكتابة،
فلا تعين ولا تكليف بعمل اضافي خارج اوقات
الدوام الا بوثيقة رسمية صادرة عن مرجعها
وفي حدود القانون •

(التمييز السورية ٢٧/١٠/١٩٥٦ ، مجلة

القانون ص ٦٨٦) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦١ •

في البنات : - عمل : ساعات اضافية : عدم تجزئة الاقرار :

ان قول رب العمل ان الساعات الاضافية
محسوبة سلفا ومضافة الى الاجرة هو واقعة
واحدة تتعلق بالساعات الاضافية مما لا يجوز
معه تجزئة هذا الاقرار ، وتكليف رب العمل
لاثبات هذه الواقعة •

(التمييز السورية ١٢/٣١ / ١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٢٩٨) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦٢ •

١٤ : - عمل : أجور :

لا يجوز نقل العامل من فئة ذوي الاجور
الشهرية الى فئة ذوي الاجور الاسبوعية الا
بقبول العامل كتابة ، فلا يمكن اثبات هذا النقل
بالقرينة القضائية او بالشهادة •

(التمييز السورية ٧/١٧ / ١٩٥٧ ، مجلة
القانون ص ٥١٠) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦٢ •

في البيانات : - عمل : دائرة رسمية :

لا يجوز قبول البينة الشخصية لاثبات
ما يخالف قيود الدوائر الرسمية .

(التمييز السورية ٦/١٢/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ٩٦) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٦٢ .

» : - عقار : تسجيله خطأ باسم الغير :

١ - لا يشترط لسماع الدعوى بطلب
التعويض عن الحق العيني المدعى بتسجيله
خطأ باسم الغير ، أن يسبقها الحكم بالتصحيح ،
نظراً للخيار في طلب فسخ التسجيل او طلب
التعويض .

٢ - تقبل جميع طرق الاثبات في الطعن
بوقوع تسجيل العقار خطأ حتى في أعمال
التحديد والتحرير .

(التمييز السورية ٦/٦/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٥٧٩) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٢٣٣ .

في البينات : - التزام : ابراء استيفاء : يمين :

إذا كان الابرء الذي يتذرع به المدين مبنياً على تمسكه باستيفاء الدائن للمبلغ المدعى به، فإنه يحق لهذا الأخير الذي يدعي الكذب بالاقرار، أن يحلف خصمه اليمين على تقي وقوعه .

(التمييز السورية ١٩٥٨/٦/٢٥ ، مجلة القانون ص ٣٧٠) الفهرس الخمسي الثاني ص ٦٧ .

» : - التزام : الغش :

قضاة الموضوع يمارسون وحدهم مطلق الصلاحية لتقدير خطورة الوقائع المكونة لعنصر الغش واثـر هذا الغش في رضاء الفريق الملتزم ، الا أن محكمة التمييز تملك ممارسة الرقابة في وصف الوسائل غير المشروعة التي تمت ممارستها .

وقد أبيع للقاضي لتحري وجود الغش ان يلجأ الى مختلف القرائن وابسطها وان يستمدّها من شهادات غير أصولية من حيث الشكل ، على ان لا تكون هذه الشهادات قد أدلى بها كوسيلة اثبات قانونية ونوقشت قضائياً .

(الفهرس الخمسي الثاني ص ٨٠) •

في البنات : - التزام : فائدة فاحشة : بطلان - تقادم :

١ - ان العقد المحتوي على فائدة فاحشة باطل لمخالفته النظام العام •

٢ - يجوز اثبات بطلان هذا العقد بالبيئة الشخصية (مادة ٥٧ بينات) •

٣ - ان دعوى الابطال المستندة الى بطلان العقد لاحتوائه على فائدة فاحشة تسقط بمرور خمس عشرة سنة •

(التمييز السورية ٨/٥/١٩٥٨ ، مجلة القانون ص ٣٣٩) الفهرس الخمسي الثاني ص ٨٦ •

)) - التزام : نكول النائب عن حلف اليمين :

ان العقود التي يجريها النائب في حدود نيابته ملزمة للاصيل ، وعليه فان نكول النائب عن حلف اليمين اذا كانت وسائل الاثبات منحصرة باليمين • ملزم للاصيل •

(التمييز السورية ٢١/١٢/١٩٥٥ ، مجلة

القانون ص ١٣٧) الفهرس الخمسي الثاني
ص ٩٠ .

في البنات : - ايجار : بدل : اثبات الوفاء بالشهادة :

لا يجوز اثبات وفاء الاجرة بالبينة الشخصية
ما دام البذل المعقود عليه لا يجوز اثباته الا
بالبينة الخطية .

(التمييز السورية ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ١٠٣٠) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٠٣ .

» : - ايجار : انذار : اثبات الدفع :

ان المستأجر بعد انذاره بدفع البذل ،
لا يستطيع اثبات هذا الدفع الا بوثيقة خطية .
(التمييز السورية ١٠ / ٣ / ١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٢٦٣) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٠٢ .

» : - ايجار : بدل : المطالبة به على أساس الاشهر
القمريّة :

ان المطالبة ببذل الايجار على اساس الاشهر

القمريّة والسنة الهجرية لا يبطل مفعول هذه
المطالبة •

(التمييز السورية ٢٩/١٢/١٩٥٤ ، مجلة
القانون ص ١٥٨) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٠٣ •

في البينات : - ايجار : رد العقار المأجور بعد انتهاء العقد :

ان رد العين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد
ليس من الالتزامات التي يجب توثيقها بوثائق
خطية ، مما يجيز اثبات هذه الواقعة بالبينة
الشخصية •

(التمييز السورية ٢٢/١١/١٩٥٥ ، مجلة
القانون ص ٢٠) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١٠٧ •

» : - ايجار : خبرة : ترجيح رأي الخبير :

ان القاضي لا يملك حق التقدير بذاته ولا
الدخول في وظيفة الخبراء التي لا يملكها •

(التمييز السورية ٢٥/٨/١٩٥٨ ، مجلة
القانون ص ٤٨٢) الفهرس الخمسي الثاني
ص ١١٦ •

في البنسات : - ايجار : اثبات كون المالك ساكنا في دار يملكها :

يقع على عاتق المستأجر اثبات كون مالك العقار طالب التخلية من أجل السكن ساكنا في دار جارية بملكه ، ما دام هو أي المستأجر الذي يدعي ذلك .

(التمييز السورية ١٧/٣/١٩٥٧ ، مجلة القانون ص ٢٥٠) الفهرس الخمسي الثاني ص ١٢٠ .

)) - ايجار : دفع الضرائب دون سبق مطالبة :

١ - ان ارسال المستأجر حوالة بريدية او دفعه ضريبة عقارية عن ذمة المؤجر دون سبق مطالبة . لا يحول دون التخلية للسكن .

٢ - ان تفويض المؤجر للمستأجر بالدفع يقتضي ان يكون تبعا للعقد بيينة خطية .

(التمييز السورية ٢/٤/١٩٥٨ ، مجلة القانون ص ٢٣٤) الفهرس الخمسي الثاني ص ١٢٢ .

)) - التزامات ذات صفة مزدوجة : قبول البينة الشخصية :

- ان البيئة الشخصية جائزة في الالتزامات ذات
 الصفة المزدوجة المتكوّنة بين المزارع والتاجر •
 (محكمة النقض السورية ٢٦/٩/١٩٦٠ ،
 مجلة القانون لعام ١٩٦٠ ص ٦٢٧) •

في البيّنات : - تقدير القاضي للشهادات :

على القاضي الذي يرى أن الشهادات
 المستمعة غير كافية لتكوين القناعة ، ان يفصح
 عن رأيه برد الشهادات ، ليتمكن صاحب العلاقة
 من ممارسة حقه في تقديم بيّنة اخرى او تحليل
 خصمه اليمين الحاسمة عند الاقتضاء •

- (محكمة النقض السورية ٦/٢/١٩٦٠ ،
 مجلة القانون لعام ١٩٦٠ ص ١٨٣) •

» : - بيّنة شخصية ضد دليل كتابي :

ان التمسك بالوثائق الخطية لاثبات وفاء
 الدين ، يحول دون اللجوء الى الاثبات بالبيّنة
 الشخصية ، عندما يثبت عدم صحة التوقيع
 على هذه الوثائق •
 وبعد ان توافق الطرفان على ان تكون
 المعاملة بينهما بالكتابة •

(محكمة النقض السورية ٣١/٥/١٩٦٠ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦٠ ص ٤٠١) •

في البينات : - يمين حاسمة : عدم وجوب سؤال الخصم عن
رغبته في تحليفها .

ان المحكمة ليست ملزمة بأن تكشف مقدما
عن عقيدتها في تقدير الدليل لتعرض على أحد
الخصوم توجيه اليمين •

(محكمة النقض السورية ٢٩/٦/١٩٦٠ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦٠ ص ٤٥٨) •

» : - مرض الموت : ادعاء الورثة بصورية العقد :

١ - ان ادعاء الورثة بأن العقد صوري بعد
ادعائهم بوقوع العقد أثناء مرض الموت ، مردود
لعلة التناقض •

٢ - ان الورثة ليسوا من الاغيار ، فلا يحق
لهم اثبات صورية العقد بالبيئة الشخصية •

(محكمة النقض السورية ٩/٣/١٩٦٠ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦٠ ص ٢٢٨) •

في البينات : - شهادة الشاهد الواحد : عدم كفايتها امام المحكمة
الشرعية :

ان المحاكم الشرعية ممنوعة من الحكم
بالاستناد الى شهادة الواحد ولا بد من توفر
النصاب الشرعي ♦

(محكمة النقض السورية ٢٣/١١/١٩٦٠ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦١ ص ٤١١) ♦

» : - عقد شركة تجارية - عدم قبول البينة الشخصية :

ان المشرع الذي أقر مبدأ قبول البينة
الشخصية في الالتزامات التجارية ، استثنى من
هذا المبدأ عقود الشركات التجارية ، عدا المحاصة ،
واخضعها لقواعد الاثبات الكتابية (مادة ٥٦
تجارة) ، مما يستتبع معه قبول البينة الشخصية
والقرائن في اثبات المنازعات التي تنشأ بين
الشركاء للتحلل من هذه العقود او تقضها أو
تعديلها ♦

(محكمة النقض السورية ٢٣/١/١٩٦١ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦١ ص ١٧١) ♦

في البنات : - سند : احتجاج بعدم الوفاء ودفع بالتقادم :

لا يجوز رد الدفع بالتقادم والاحتجاج بعدم
الوفاء لعلّة سبق توجيه ائمين الحاسمة بالنسبة
لواقعة تجديد الدين •

(محكمة النقض السورية ٢٨/١١/١٩٦٠ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦١ ص ٣١) •

» : - محام : سند دين محرر على موكله : اثبات
صورته :

ان منع المحامي من التعامل مع موكله في
الحقوق المتنازع عليها يقصد منه تنظيم مهنة
المحاماة والمحافظة على شرف المهنة ، مما هو
متعلق بالصالح العام • وعليه فان البيئة الشخصية
مقبولة لاثبات ما يخالف الدليل الكتابي الجاري
بين المحامي وموكله المتعلق ببيع العقار •

(محكمة النقض السورية ٢٦/١٢/١٩٦٠ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦١ ص ٦٦) •

» : - ايجار : رخصة البناء : اثبات :

ان اثبات صدور الرخصة بتشديد البناء
موضوع طلب التخمين يقع على عاتق المؤجر •

(محكمة النقض السورية ٢٧/٣/ ١٩٦٢ ،
مجلة القانون ص ٣٥٦ لعام ١٩١٢) •

في البينات : - بيع : عيب في المبيع : رده : يمين :

في حال ثبوت رد المبيع لعيب فيه ، يترتب
على المحكمة من تلقاء نفسها ان توجه اليمين
المخصوص عليها في المادة ١٢٣ بينات •

(محكمة النقض السورية ٢٣/٤/ ١٩٦٢ ،
مجلة القانون ص ٤٩٩ لعام ١٩٦٢) •

)) : - تقدير المحكمة : مانع أدبي :

ان حق تقدير وجود المانع الادبي يعود
للقاضي شريطة تعليل قراره وانسجامه مع
الوقائع •

(محكمة النقض السورية ١٥/٤/ ١٩٦٢ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦٢ ص ٥٠١) •

)) : - تجديد الدين - اثبات وجود العقد السابق
وتجديده :

ان اثبات وجود العقد السابق وتجديده
بالشهود ، وهو يزيد على مئة ليرة ، غير جائز ،

ولا بد من اثباته بالطرق القانونية أولاً ، ثم
يصار الى اثبات الفوائد الفاحشة التي دفعت
من أصل الدين السابق قبل التجديد بالشهادة .

(محكمة النقض السورية ١٩٦٢ / ١ / ٢٢ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦٢ ص ٥١٥) .

في البينات : - شهادة على ما يخالف دليل كتابي :

لا تسمع الشهادة على ما يخالف او يجاوز
ما اشتمل عليه دليل كتابي ، فلا تسمع على دفع
المعجل اذا نص في صك النكاح انه غير مدفوع .

(محكمة النقض السورية ١٩٦١ / ١٢ / ٣١ ،
مجلة القانون لعام ١٩٦٢ ص ٥٧٠) .

» : - سند رسمي او القبض : هبة :

ان عقد الهبة في المنقول الذي لم يوثق
بسند رسمي او لم يقترن بالقبض ، يقع باطلا
بطلانا مطلقا ، لان السند الرسمي هو ركن من
أركان الهبة ، بخلاف السند العادي الذي لم
يكن موضوع الهبة بذاته ، انما كتب اثباتا لعقد
الهبة ، فانه يكون أداة ائتمان يشمل تعهدا بالوفاء
بالتزام نشأ عن علاقة حقوقية سابقة .

(محكمة النقض السورية ١٩٦٢/٦/٧)
• مجلة القانون لعام ١٩٦٢ ص ٦٩٣)

في البينات : - رد الخير لعدم الحياد :

لا يسمع الطعن بعدم حياد الخير الا عن طريق رده (مادة ١٤٦ بينات) ويسقط حق الرد بعد مرور الثلاثة ايام التالية لصدور قرار تعيينه، ما لم يقدم طالب الرد الدليل على عدم علمه باسباب الرد الا بعد انقضاء هذه المهلة •

(محكمة النقض السورية ١٩٦٢/٥/٢٢)
• مجلة القانون لعام ١٩٦٢ ص ٧٦٦)

— انتهى —

الفهرس

الصحيفة

٣

مقدمة الجزء الاول

المذكرة الايضاحية لقانون البيئات

فانون البيئات :

- ٨٤ الباب الاول - قواعد كلية في الاثبات
- ٨٤ الباب الثاني - الادلة الكتابية
- ٨٥ الفصل الاول - الاسناد الرسمية
- ٨٧ الفصل الثاني - الاسناد العادية
- ٨٩ الفصل الثالث - الاوراق غير الموقع عليها
- ٩١ الفصل الرابع - في طلب الزام الخصم بتقديم الاسناد والاوراق
- ٩٣ الفصل الخامس - في اثبات صحة الاسناد والاوراق
- ٩٤ آ - الفرع الاول - في انكار الخط والتوقيع او الخاتم او بصمة الاصبع
- ٩٧ ب - الفرع الثاني - في الادعاء بالتزوير
- ١٠٠ الباب الثالث - في الشهادة
- ١٠٠ الفصل الاول - الاثبات بالشهادة
- ١٠٥ الفصل الثاني - في اجراءات الشهادة
- ١١١ الباب الرابع - القرائن

تابع الفهرس

الصحيفة

١١١	الفصل الاول - القرائن القانونية
١١٢	الفصل الثاني - القرائن القضائية
١١٢	الباب الخامس - في الاقرار
١١٣	الفصل الاول - شروط الاقرار
١١٣	الفصل الثاني - احكام الاقرار
١١٤	الفصل الثالث - استجواب الخصوم
١١٦	الباب السادس - في اليمين
١١٦	الفصل الاول - اليمين الحاسمة
١١٨	الفصل الثاني - اليمين المتممة
١١٩	الفصل الثالث - في اجراءات اليمين
١٢١	الباب السابع - في المعاينة والخبرة
١٢١	الفصل الاول - في المعاينة
١٢٣	الفصل الثاني - في الخبرة

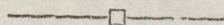


١٣٥ مقدمة الجزء الثاني من الكتاب

١٣٧ اجتهادات المحاكم

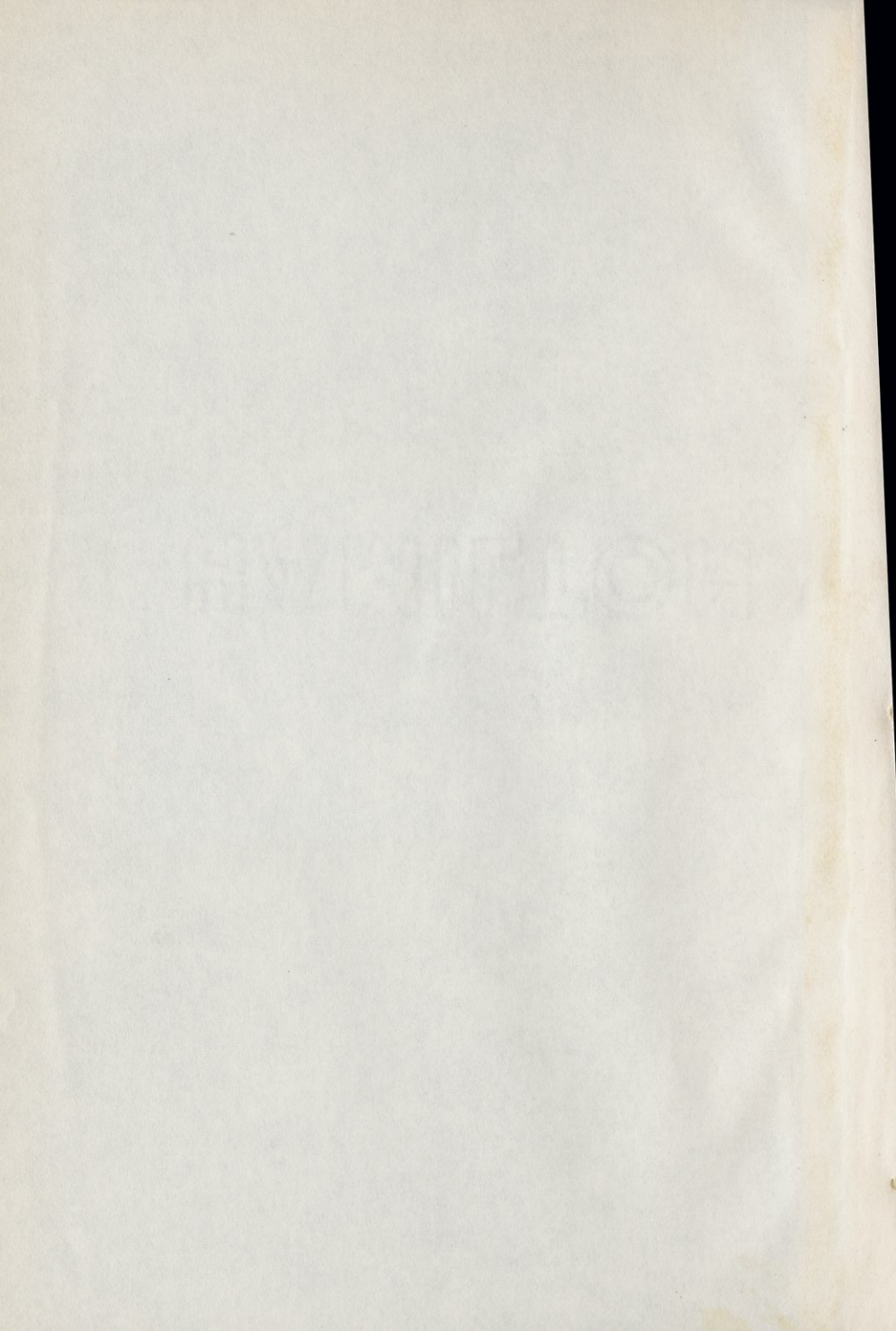
محكمة التمييز السورية منذ عام ١٩٥٠ حتى

١٣٧-٢١٤ عام ١٩٦٢



الشمس

٤٠٠ ق.س



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 067422095